الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
Republic Algérienne Démocratique Populaire

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'enseignement
Supérieur et de la recherche
Scientifique
université de 20 Aout 1955
SKIKDA
Faculté de science
Economique et Commercial
et des Sciences de Gestion

جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية
و علوم التسيير

القطاع الخاص و دوره في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية.

تخصص: اقتصاد دولي.

إعداد الطالبة:

- **بن سعيد مروى**

الأستاذة المشرفة:

د. أوضايفية حدة.

أعضاء لجنة المناقشة

اسم و لقب الأستاذ	الصفة	الرتبة
د. قحام وهيبة	رئيسا	أستاذ محاضر -أ-
د. أوضايفية حدة	مشرفا	أستاذ محاضر -أ-
أ. فرطاقي جابر	ممتحنا	أستاذ مساعد -أ-

السنة الجامعية: 2017-2018

شكر:

الحمد و الشكر لله رب العالمين، حمدا يوافي نعمه و يكافئ مزيده، و الصلاة و السلام على الرحمة المهداة و النعمة المسداة نبينا محمد صلى الله عليه و سلم.

أتقدم بشكري الجزيل و جميل العرفان إلى الأستاذة الفاضلة أوضايفية حدة التي لم تبخل علي بنصائحها و توجيهاتها.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من قدم لي يد المساعدة أو أسدى لي نصيحة أو كلمة تشجعني أو حتى كلمة طيبة.

فللجميع أقول جزاكم الله كل خير.

إهداء:

أهدي ثمرة عملي و جهدي بعد الحمد لله على توفيقه و نعمته علي إلى والدي الكريمين حفظهما الله و أطال في عمرهما.

إلى إخوتي و أخواتي.

إلى أبناء إخوتي كل بإسمه.

إلى كل الأصدقاء و الأقارب قريب كان أو بعيد.

و إلى كل من كان في قلبه ذرة إيمان.

فهرس المحتويات

شكر: .....

إهداء: .....

مقدمة عامة: .....أ- و

الفصل الأول- خلفية عامة حول القطاع الخاص 01-32

تمهيد: 1

المبحث الأول – ماهية القطاع الخاص: 02-07

المطلب الأول – مفهوم القطاع الخاص: 02

المطلب الثاني - أهداف القطاع الخاص و مبادئه:..... 06

المبحث الثاني- أنماط و أساليب القطاع الخاص: 08-20

المطلب الاول- انماط القطاع الخاص:..... 08

المطلب الثاني - أساليب القطاع الخاص:..... 20

المبحث الثالث - دوافع اللجوء إلى القطاع الخاص و متطلبات نجاحه: 21-31

المطلب الأول - دوافع اللجوء إلى القطاع الخاص: 21

المطلب الثاني - متطلبات نجاح عملية القطاع الخاص: 25

خاتمة الفصل: 31

الفصل الثاني_الاطار العام لتنمية الاقتصادية 33-75

تمهيد 33

المبحث الأول_ ماهية التنمية الاقتصادية 34-43

المطلب الأول _تعريف التنمية الاقتصادية..... 34

المطلب الثاني – الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية:..... 39
المطلب الثالث: أهداف التنمية الاقتصادية: 41
المبحث الثاني – التنمية الاقتصادية نظرياتها، استراتيجياتها، سياساتها: 44-61
المطلب الأول – نظريات التنمية الاقتصادية: 44
المطلب الثاني – استراتيجية التنمية الاقتصادية:..... 51
المطلب الثالث – سياسات التنمية الاقتصادية: 57
المبحث الثالث – مصادر تمويل التنمية الاقتصادية: 62-75
المطلب الأول – المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية 62
المطلب الثاني: المصادر الخارجية بتمويل الاقتصادية: 69
المطلب الثالث: الصعوبات التي تواجهها التنمية الاقتصادية:..... 71
خلاصة الفصل:..... 75
الفصل الثالث:مساهمة القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر76-106
المبحث الأول – نشأة القطاع الخاص الجزائري وأهدافه..... 77-86
المطلب الأول – نشأة و تطور القطاع الخاص بالجزائر 77
المطلب الثاني – أهداف القطاع الخاص في الجزائر:..... 84
المبحث الثاني – مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية: 86-99
المطلب الأول: ، دور القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي 86
المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة..... 91
المطلب الثالث: مساهمة القطاع الخاص في التوظيف و التقليص من معدل التضخم.. 95
المبحث الثالث – المعوقات التي يعاني منها القطاع الخاص و سبل تفعيله 99-105

المطلب الأول – المعوقات التي تواجه نمو القطاع الخاص في الجزائر:.....100
المطلب الثاني – سبل تفعيل القطاع الخاص في الجزائر:.....102
خلاصة الفصل:.....106
خاتمة عامة: 107-111
قائمة المراجع.....112-118

فهرس الجداول:

جدول 1: تطور المديونية الخارجية. 25
جدول 2: أهم الفروقات بين النمو و التنمية الاقتصادية. 40
جدول 3: يمقارنة بين السياسات التنموية الصناعية. 60
جدول 4: مساهمة القطاع الخاص و العام في الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات 87
جدول 5: بعض المؤسسات المعلن عن خوصصتها..... 89
جدول 6: مساهمة القطاع الخاص في الانتاج الكلي 2010-2013..... 89
جدول 7: توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب العريف القانوني. 92
جدول 8: تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2007-2012. 92
جدول 9: تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة (2005-2010) 94
جدول 10: مساهمة القطاع العام والخاص في التشغيل (2010-2013) 97
جدول 11: يبين تطور التجارة الخارجية (2005-2015)..... 99

فهرس الأشكال:

رسم توضيحي1: الدائرة المفرغة للفقر. 72
رسم توضي**2:** توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب القطاع القانوني: 2011..... 77
رسم توضيحي**3:** نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (%) للفترة 2000-2018.88
رسم توضيح**4:** تطور نسب التضخم (2011-2016). 96
رسم توضيح**5:** تطور نسب البطالة. 97
رسم توضيحي**6:** هيكل الصادرات الجزائرية في عام 2015. 99

مقدمـــة عامـة

مقدمة عامة:

يعتبر موضوع القطاع الخاص من المواضيع التي حظت باهتمام واسع من طرف الباحثين في الفترة الأخيرة، نظرا للتغيرات التي شهدتها الساحة الدولية حيث اعتبرت أهم حدث اقتصادي في أواخر القرن العشرين، و قد كانت بريطانيا من أوائل الدول التي تبنت سياسة القطاع الخاص، حيث شمل هذا البرنامج القطاعات السياسية في بريطانيا في تحقيق أهداف النمو في تلك القطاعات و في تحسين نوعية الخدمات و ارتفاع معدلات الربحية و زيادة العمالة، اقتنعت العديد من الدول باتباع هذه السياسة، و من خلال ذلك بدأت سياسة القطاع الخاص تجتاح دول العالم، و لم يعد ينظر إليه على أساس أنه قطاع ثانوي يتمتع بمهام مكملة للقطاع العمومي بل أصبح يشكل قاطرة النمو في غالبية دول العالم، حيث اتبعت هذه السياسة العديد من الدول المتقدمة مثل: فرنسا، و إيطاليا و اسبانيا و كندا و غيرها و انتقلت موجة القطاع الخاص إلى الدول النامية مثل: الأرجنتين و التشيلي و مصر و دول المغرب العربي، حيث كانت تتميز هذه الدول بسيطرة القطاع العام على الأنشطة الاقتصادية، غير أنه فشل في قيادته لعملية التنمية بمفرده، و نجم عنه العديد من المشاكل و الاختلالات و تزايد حدة المديونية و العجر عن سداد فوائد ديونها، لذلك ظهر القطاع الخاص كوسيلة لمعالجة هذه المشاكل و التقليل من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

و تعد الجزائر من الدول النامية التي انتهجت عدة سياسات تنموية منذ استقلالها لتحقيق تنمية حقيقية، حيث مرت الجزائر بمراحل متعددة عرفت تحولات اقتصادية كان الهدف منها تحسين مستوى المعيشة حيث تبت الجزائر سياسة اعلامية بإشراف دولي و المتمثل في صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و يعتبر القطاع الخاص وصفة من وصفات هاته الهيئات لتصحيح الأوضاع الاقتصادية و ترشيد الانفاق العام.

حيث كان خيار القطاع الخاص في الجزائر كأحد السبل لمعالجة المشاكل و الاختلالات التي كان يعاني منها الاقتصاد الوطني، و كذلك لتحسين أدائه و كمدخل لتغيير مسار السياسة الاقتصادية.

إشكالية الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع تمحورت دراستنا في معالجة التساؤل الرئيسي:

- **إلى أي مدى يمكن للقطاع الخاص أن يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر؟**

و من خلال هذه الاشكالية تظهر العديد من الأسئلة الفرعية و التي نحاول الإجابة عنها و هي تتلخص فيما يلي:

_ما المقصود بالقطاع الخاص وماهي أهدافه وأساليبه؟

_ما المقصود بالتنمية الاقتصادية و ماهي نظرياتها وسياساتها و استراتيجياتها؟

_كيف ساهم القطاع الخاص في زيادة الناتج المحلي الاجمالي و زيادة العمالة؟

الفرضيات:

- التنمية الاقتصادية هي التنسيق بين المتغيرات الفكرية والاجتماعية للسكان وهي الزيادة الحقيقية في الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة.

- يلعب القطاع الخاص دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.
- بالرغم من مرور أكثر من عشرية على بداية الانفتاح الاقتصادي وتبني العديد من الاجراءات الفعلية لأجل تطبيق سياسة القطاع الخاص إلا أنه هناك العديد من لمشاكل والمعوقات التي تعترض سبيله.

أهمية الموضوع:

تكمن في كون الدراسة تعالج موضوعا من أهم المواضيع المعاصرة، و ذلك لأنه أثار الكثير من الجدل و النقاش على الساحة الاقتصادية و السياسية ليس في الجزائر فقط بل في معظم الدول المتقدمة و النامية على حد سواء.

كما أن القطاع الخاص يعتبر نقطة حساسة في الاقتصاد الوطني لما له من آثار سواء على المستوى الكلي أو الجزئي في التنمية الاقتصادية في الجزائر.

مبررات اختيار الموضوع:

تبرز أسباب اختيارنا لهذا الموضوع دون غيره من المواضيع لجملة من العوامل أهمها:

- أهمية الموضوع و حداثته في ظل التحولات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر و التطورات التي عرفتها في السنوات الأخيرة.
- الصعوبات و العراقيل التي تواجهها الدولة في تنفيذ سياسة القطاع الخاصة من جهة و الترهيب من هذه السياسة من جهة أخرى.

و من بين الأسباب هناك **أسباب ذاتية:**

- تخصصي يدفعني للبحث في الموضوع بالذات لما له من صلة مثبتة به.
- الرغبة في الإثراء و الاطلاع في هذا الموضوع بصفة أكثر تفصيلا.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مدى مساهمة القطاع الخاص في التمية الاقتصادية في الجزائر لأن القطاع الخاص يولد فرصا للتنمية يجب اغتنامها إلا أنها في نفس الوقت تولد تحديات و سلبيات يجب تفاديها بقدر الإمكان كما تهدف الدراسة إلى:

- التعريف بالقطاع الخاص و كذلك ابراز أهم الدوافع التي جعلت الدولة تقوم بتحويل مؤسساتها من القطاع العام إلى الخاص.
- استعراض أهم أساليب القطاع الخاص.
- كشف أهم العراقيل التي تواجه القطاع الخاص في الجزائر.
- ابراز أهم الشروط و التحديات لنجاح القطاع الخاص في الجزائر.
- تحليل أهم الآثار التي يمكن أن تترتب على هذه السياسة.

الدراسات السابقة:

من الدراسات السابقة التي اهتمت بموضوع القطاع الخاص نذكر منها:

- بوشوك سناء: القطاع الخاص ودوره في دعم التنمية الاقتصادية، مجلة الدراسات، جامعة الاغواط، العدد47، 2016، الجزائر، نستنتج من خلال هدا العدد أهمية القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الاجمالي والقيمة المضافة و تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية.
- نوري ياسمين: مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر(1962_2012) مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية،2015 نستنتج من خلال هذه المذكرة ابراز دور القطاع الخاص المنتج في الجزائر في ظل برامج الانعاش الاقتصادي خلال الفترة (1962_2012).

المنهج المتبع:

إن طبيعة موضوع الدراسة تتطلب منا الاعتماد على متهج علمي مبدأه **المنهج الوصفي و المنهج التحليلي** أين تم تحليل واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر في بعض المؤشرات من جهة أخرى من خلال عرض مختلف المصطلحات و التعاريف المرتبطة به، و وصف عملية القطاع الخاص و الوصول إلى غاية و هي التعريف بالقطاع الخاص و مراحل تطوره.

أما الأدوات المستخدمة في الدراسة، فقد اعتمدنا على المراجع المختلفة من كتب، أطروحات، مجلات، ملتقيات، جرائد، كما اعتمدنا على البيانات الإحصائية، معتمدين في ذلك على الجداول و الأشكال الموجودة في مختلف المراجع.

و للإجابة على التساؤلات و التأكد من الفرضيات تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: لقد خصص هذا الفصل إلى دراسة الإطار العام للقطاع الخاص، و قد تقسيمه إلى ثلاثة مباحث: المبحث الأول خصص لعرض ماهية القطاع الخاص و أهم خصائصه و الأهداف التي يرجى تحقيقها، أما المبحث الثاني فيتناول أهم أنماط القطاع الخاص و أساليبه، و المبحث الثالث يفصل لنا دوافع اللجوء إلى القطاع الخاص و شروط نجاحه.

الفصل الثاني: تم فيه دراسة التنمية الاقتصادية بشكل عام، و قد قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كذلك، المبحث الأول يتناول ماهية التنمية الاقتصادية و كيف تم تعريفها من قبل الغرب و العرب، و يبرز أهم الفروق بين النمو و التنمية الاقتصادية و المبحث الثاني يتضمن أهم نظريات و استراتيجيات و سياسات التنمية الاقتصادية، أما المبحث الثالث فهو يوضح أهم مصادر تمويل التنمية و أهم العراقيل التي تواجهها.

الفصل الثالث: في هذا الفصل تم تحليل أهم الآثار المترتبة عن القطاع الخاص في الجزائر و ذلك بعرض تأثيرها على التنمية، و قد تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث: المبحث الأول يتضمن نشأة و تطور القطاع الخاص في الجزائر و أهم أهدافه، و المبحث الثاني مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية من خلال تحليل بعض المؤشرات، و المبحث الثالث ابراز أهم المعوقات التي تواجه القطاع الخاص في الجزائر و كذا أهم شروط إنجاحه و التحديات المستقبلية له.

الفصل الأول

خلفية عامة حول القطاع الخاص

تمهيد:

أصبح الكثير من أفراد المجتمع على اختلاف مستوياتهم يرجعون مشاكل المجتمع الاقتصادية كتفاقم معدلات البطالة واختلاف موازين المدفوعات وأزمة المديونية، و العجز الذي تبلغه المؤسسات العمومية وانخفاض مستوى المعيشةّ إلى القطاع العام. فشله في علاج هذه المشاكل، الأمر الذي دفع الكثيرين خصوصا أصحاب القرار الى الاهتمام بموضوع القطاع الخاص واعتباره وسيلة ناجحة للتخلص من مشاكل المجتمع، وعليه فالمحور الأساسي الذي يدور حوله هذا الفصل هو القطاع الخاص بصفة عامة بحيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول- ماهية القطاع الخاص.

المبحث الثاني- أنماط وأساليب القطاع الخاص.

المبحث الثالث- دوافع اللجوء إلى القطاع الخاص و متطلبات نجاحه.

المبحث الأول – ماهية القطاع الخاص:

بعد فشل القطاع العام في تحقيق تنمية اقتصادية في الدول التي اعتمدت عليه كحل للنظام الاقتصادي الخاص بها. لجأت الدول إلى الاعتماد على القطاع الخاص قصد تحقيق ما عجز عنه القطاع العام، و قد أعطى القطاع الخاص تطورا إيجابيا على المستوى الاقتصادي بالنسبة لهذه الدول التي طبقت هذه السياسة.

المطلب الأول – مفهوم القطاع الخاص:

لقد ظهرت تعريفات متباينة و مختلفة للقطاع الخاص تعكس الاختلافات الفكرية و الايديولوجية للمهتمين بالموضوع.

حيث يمكن ارجاع فكرة تطبيق القطاع الخاص الى العالم ابن خلدون، عندما تحدث في مقدمته عن اهمية اشراك القطاع الخاص بالإنتاج و ذلك منذ اكثر من ستمائة عام في 1377 م.

لكن كتب التاريخ تبين ان فكرة القطاع الخاص وجدت منذ أواخر القرن السادس عشر أثناء تطور الصراع بين المملكة المتحدة و اسبانيا، حيث اعتمدت الملكة اليزابيث الأولى على القطاع الخاص لتمويل البحرية والمستعمرات مقابل اعطائهم الغنائم من الحرب[1].

ويعتبر المصطلح (PRIVATIZATION) من المصطلحات الحديثة في الأدبيات الاقتصادية. اذ ظهر لأول مرة في قاموس "ويبستر" عام 1983م، حيث عرف بمعنى

[1] احلام بلقاسم كحلولي، **تأثير الخوصصة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية العمومية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة 20 اوث 1955 سكيكدة، 2012، ص 2.

ضيق و هو: " حدث تحويل نشاط قطاع معين و جعله خاص(PRIVATE) من خلال تحويل الملكية العامة الى الملكية الخاصة"[1].

فالقطاع الخاص هو ذلك القطاع الذي يتكون من مجموعة من المؤسسات مهما كان نوعها (انتاجية أو خدماتية)، و مهما كان حجمها(كبير، متوسطة، صغيرة) تعود ملكتها للأشخاص كالشركات المساهمة، يكون مؤشر النجاح فيها تحقيق اقصى ربح ممكن.[2]

يرتكز القطاع الخاص على الاقتصاد الحر وآليات سوقه و المنافسة التامة لتحديد أسعار السلع و الكميات المنتجة و المستهلكة و عدم تدخل أي هيئة أو فئة (الدولة و غيرها) في نشاطه بشكل يتعارض مع المنافسة الحرة.[3]

و يعرف القطاع الخاص على أنه عملية الغرض منها هو التحرر من القيود التي تتعلق بكفاءة مؤسسات القطاع العام و تحولها الى حوافز للقطاع الخاص، أي تغيير العلاقة بين الحكومة و القطاع الخاص.[4]

كما يمكن تعريف القطاع الخاص بأنه العملية التي تهدف إلى الحد من دور الدولة و الرفع من مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وملكية و سائل الانتاج.[5]

---

[1] علاوي نواري، **خوصصة المؤسسات العامة الجزائرية: دراسة تحليلية في الاسباب و الاساليب و الاثار**، رسالة ماجيستير، غبر منشورة، في العلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية،2001 ، ص 26.

[2] الهاشمي مقراني و آخرون، **القطاع الصناعي الخاص و النظام العالمي الجديد**، مخبر علم الاجتماع و الاتصال للبحث و الترجمة، د ط، 2010 ، ص15

[3] ليث عبد الله القهيوي و بلال محمود الوادي، **التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص**، دار الحمد، ط1، 2012، ص.35.

[4] شكري رجب العشماوي، **الخصخصة اتحاد العالمين المساهمين**، دار النشر الثقافة، د.ط، 2007 ،ص79.

[5] Rabah Bettahar, **la privation en Algérie** o,p,u. Alger,1995,p05.

تعريف القطاع الخاص حسب المشرع الجزائري:

حسب الأمر 95/22 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية.

_القطاع الخاص هو كل معاملة تجارية تؤدي إلى تحويل ملكية الأصول المادية أو المعنوية سواء كل راس مالها لصالح أشخاص طبيعيين أو معنويين خاضعين للقانون.

_القطاع الخاص هو كل معاملة تؤديّ إلى تحويل تسيير مؤسسة عمومية إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين خاضعين للقانون.[1]

حسب الأمر 04/01 المادة رقم 13 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية.

_القطاع الخاص هو كل صفقة تتجسد في نقل الملكية إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين خاضعين للقانون الخاص من غير المؤسسات العمومية.[2]

وبناء على هذه التعريفات يمكن وضع التعريف التالي للقطاع الخاص. وهو ذلك الجزء من الاقتصاد الوطني الذي يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وإدارتها.

و يبرز القطاع الخاص بمثابة الركيزة الأساسية لقيام و تطور النشاط الاقتصادي في أي دولة، إذ أنه و رغم الجدلية القائمة بخصوص أبعاد نشاطه في ظل وجود القطاع العام، إلا أن الأدبيات الاقتصادية و بالرغم من اختلافها تشير إلى الأهمية الكبيرة التي يلعبها في تأسيس نشاط اقتصادي ديناميكي و مزدهر، و ذلك في ظل توافر جملة من الشروط التي تعتبر بمثابة الإطار المتكامل لنشاط القطاع الخاص و تفعيل أداءه في الحياة الاقتصادية.

[1] الأمر رقم 95/22 المتضمن خوصصة المؤسسات العمومية المؤرخ في 26 أوث 2001. الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 48، 1995.

[2] الأمر رقم 04/01 المتضمن خوصصة المؤسسات العمومية المؤرخ في 20 أوث 2001. الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 62، سنة 2001، ص04.

يتميز القطاع الخاص بمجموعة من الخصائص التي جعلت منه القطاع الرئيسي لتحقيق التنمية الشاملة للمجتمعات، من خلال تحقيق نشاط اقتصادي قائم على انتاج الثروة، و توفير مناصب العمل بشكل يسمح بخلق وتيرة نمو وتطور ديناميكية على المدى الطويل من **أهم خصائص القطاع الخاص ما يلي:**1

- السرعة في إنجاز وتحقيق أهداف البرامج و المشاريع الاقتصادية و ذلك لتوفر الحافز على المنافسة بالمقارنة مع القطاع العام.
- القطاع الخاص يزيل تفوق رأس المال الأجنبي و يشجع على الاستثمار و الشراكة.
- يمتاز القطاع الخاص بكفاءة عالية مقارنة بالقطاع العام مما يؤدي إلى توفير الموارد المالية، و تحسين الأداء في مجال النشاطات التي يقدمها.
- يتميز الاقطاع الخاص أيضا بخاصية الديناميكية، و الحيوية و سرعة المبادرة قبل فوات الفرصة، أي عدم وجود بيروقراطية معرقلة بعكس القطاع العام الذي يمتاز بالبطء في حركته و مبادرته.
- يتصف القطاع الخاص باتباع أساليب إدارية حديثة و كذلك باستعمال تكنولوجيا متطورة مما يساعد على تجديد الأصول الثابتة وزيادة جودتها في الاقتصاد المحلي مما يؤدي إلى زيادة الانتاجية.
- توظيف العدد الضروري من العمال، وهذا عكس القطاع العام و الذي يوجد فيه باستمرار فائض من العمال مما يخفض انتاجيته.
- وضوح الهدف في القطاع الخاص، و المتمثل أساسا في الوصول إلى أقصى ربح.

المطلب الثاني – أهداف القطاع الخاص و مبادئه:

للقطاع الخاص مجموعة من الاهداف يرجو تحقيقها أهمها تحقيق ربح والقضاء على المشاكل الاجتماعية كما انه توجد أربع مبادئ يتمحور حولها القطاع الخاص .

أولا_ أهداف القطاع الخاص:

هناك عدة أهداف مرجوة من سياسة القطاع الخاص تجتمع أساسا في الأهداف التالية:1

- إعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام و القطاع الخاص و انسحاب الدولة تدريجيا من بعض النشاطات الاقتصادية، و فسح المجال أمام المبادرة الخاصة، عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص.
- التخفيف من الأعباء التي تتحملها ميزانية الدولة نتيجة دعمها للمنشآت الاقتصادية الخاسرة، و تكريس موارده لدعم قطاعات التعليم و البحث العلمي و الصحة، و الاهتمام بالبنية الأساسية و المنشآت الاقتصادية ذات الأهمية الاستراتيجية.
- تطوير السوق المالية و تنشيطها و إدخال الحركية على رأس مال الشركات بقصد تطويرها و تنمية قدرتها الانتاجية.
- خلق مناخ الاستثمار المناسب و تشجيع الاستثمار المحلي لاجتذاب رؤوس الأموال المحلية و العربية و الأجنبية.
- تشجيع و تعزيز الكفاءة الاقتصادية عن طريق تعزيز السوق و المنافسة.
- إعادة تحدي دور الدولة بما يسمح لها بالتركيز على التحكم و الانضباط أو الإدارة.
- تخفيف الأعباء المالية المخصصة للمشروعات العامة، وذلك في محاولة الوصول إلى ضوابط مالية و استقرار على المستوى الكلي للبنيان الاقتصادية.
- تخفيف حدة الديون العامة.

- تحرير الموارد المالية المحدودة في الدولة و ذلك لتحويل قطاعات اخرى مثل: التعليم و الصحة.
- توسيع قاعدة الملكية.[1]
- تحقيق الكفاءة الاقتصادية من خلال تحقيق الكفاءة الانتاجية و التخصيصية.
- استخدام نظم رقابية لتحقيق الأداء الأفضل.

ثانيا_ مبادئ القطاع الخاص:

1-**مبدأ التدرج:** إن عملية الخوصصة تتم بطريق تدريجية بحيث تقوم المؤسسات القابلة للخوصصة و يتم إدراجها ضمن برنامج الحكومة حتى تقدم بشكل مضبوط.

2- **حماية مصالح الدولة:** و نعني بذلك أن تخضع عملية التقييم لمعايير موضوعية من شأنها الحفاظ على مصالح الخزينة العمومية، فلا تباع الشركات بأثمان بخسة، و توضع دفاتر للشروط تحدد التزامات المشترين أو على العموم في حالة الخوصصة الجزئية عن طريق المحافظة على الأسهم العينية.

3-**الشفافية:** و تتضمن عملية الشفافية إطلاع الجمهور و كل المعنيين بأي صفقة تحويل الملكية عن طريق الإشهار الواسع و تخضع لجميع الأحكام القانونية و التنظيمية السارية المفعول، و من ثم يرجع في هذا المجال إلى كل التنظيمات القانونية سواء في القانون المدني أو التجاري و المتعلق بعقد البيع.

4-**عدم التمييز:** و نعني بذلك عدم التفرقة بين الفئات الاجتماعية و هو أمر لا يتناقش مع بعض الامتيازات الخاصة و المتعلقة بالإجراءات الواردة في هذا القانون المتعلق بالقطاع الخاص. 22/95.[2]

[1] فالح ابو عامرية، **الخصخصة و تأثيراتها الاقتصادية**، درا اسامة، أردن ط1، 2008 ، ص18،19.
[2] محفوظ الشعب، **سلسلة القانون الاقتصادي**، دار هومة لنشر، الجزائر، 1997، ص66.

المبحث الثاني- أنماط و أساليب القطاع الخاص:

أصبح ينظر للقطاع الخاص كأمل أخير في انقاذ الاقتصاد الوطني من المشاكل و الصعوبات التي تواجهه، و كل هذا بالنظر إلى النتائج المحققة و إلى إمكانية هذا القطاع في إدارة المشاريع بفعالية أكبر و بتكلفة أقل، و كل هذا باتباع أساليب و إجراءات محددة لتحقيق النجاح المطلوب و بالاعتماد على أنواع القطاع الخاص.

المطلب الاول- انماط القطاع الخاص:

هذا المطلب سيشمل أهم أنماط أو أنواع القطاع الخاص و التي تتمثل في:

أولا - القطاع الخاص البراجماتي:(الواقعي):

يعتبر القطاع الخاص البراجماتي قصير المدى ذلك لأنه يقدم حلول مؤقتة لمشكلات طارئة مثل الرغبة في توفير السيولة النقدية بعيدا عن كل الجوانب الإيديولوجية.

وقد تم ترسيخ هذا النمط من القطاع الخاص في العديد من الدول الأوروبية، لاسيما فرنسا، ايطاليا، الولايات المتحدة الأمريكية، و التي تعتبر الرائدة في هذا المجال و أفضل مكان للقطاع الخاص البراجماتي، ذلك أنه توسع في مرحلة مبكرة من عام 1932م.[1]

إن الخوصصة البراجماتية هي برامج تنفذ دون اعتبار للإيديولوجية أو تجري في بيئات تقل فيها التوجهات السياسية. وبناء على هذا فإن القطاع الخاص البراجماتي يكون الدافع إليه بعض الاختلالات الموجودة في الاقتصاد مثل: عجز الميزانية العامة، عجز ميزان المدفوعات، كذلك القطاع الخاص يساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي و رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية.

[1] ميلود بوعبيد، **الخوصصة و اشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، 2007، ص11.

ثانيا – القطاع الخاص التكتيكي.

على عكس القطاع الخاص البراجماتي، فالقطاع الخاص التكتيكي يخضع لاعتبارات سياسية، و يهدف هذا القطاع التكتيكي إلى منح مكاسب سياسية للأطراف الذين يدعمون سياسة الدولة و ارضاء مجموعات معينة من الناخبين دون مراعاة الافرازات التي يكمن أن تحدث جراء ذلك، و لعل من أهم خصائص المرحلة التكتيكية هو مكافأة الأصدقاء السياسيين بطريقة أو بأخرى.

وقد تم تطبيق القطاع الخاص التكتيكي في فرنسا و بريطانيا بشكل واسع، وقد جاءت النتائج مخيبة للآمال، فعلى سبيل المثال عندما تم خوصة شركة الغاز الطبيعي في بريطانيا أضحت تلك الشركة المحتكر الوحيد للغاز، و تم خرق قواعد السوق التنافسية مما أضفى على الخوصصة التكتيكية تناقضا حاسما، ومن أبرز الأمثلة خوصصة بعض الشركات في فرنسا من طرف المحافظين الفرنسيين و بيعها بأسعار منخفضة لأصدقائهم السياسيين.[1]

ثالثا – القطاع الخاص البنيوي:

يرتكز القطاع الخاص البنيوي على أسس أكثر إيديولوجية و تخلق آثار أعمق من القطاع البراجماتي و التكتيكي، حيث تهدف إلى تغيير نمط العلاقات بين طبقات المجتمع و إلى اعادة تشكيل المجتمع بأكمله عن طريق التغير الجذري للمؤسسات الاقتصادية و السياسية و القانونية ويشجع القطاع الخاص البنيوي نقل مراكز القوة من دائرة القطاع العام الى دائرة القطاع الخاص.[2]

[1] محمد فاضل، **الخصخصة و أثرها على التنمية بالدول العربية**، مكتبة مديولي ، د ط، القاهرة، 2004، ص122.
[2] ميلود بوعبيد، مرجع سبق ذكره، ص12.

إن الشيء الذي يميز القطاع الخاص البنيوي عن القطاع الخاص التكتيكي هو ان الأول يطلب عليها الكيان الاقتصادي، بينما يعدو على الثانية أنها مجرد كيان سياسي خاضع لقرارات سياسية، وفي هذا السياق يقول **مادسن بيري** واحد من الأنصار البريطانيين البارزين للقطاع الخاص البنيوي "إن نقل المسؤوليات و الالتزامات من القطاع العام إلى القطاع الخاص يجردها من كونها كيانات سياسية لتصبح كيانات اقتصادية".

و الخوصصة البنيوية ظهرت و شاعت في دول اوروبا الشرقية في إطار التحول من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق.[1]

المطلب الثاني – أساليب القطاع الخاص:

تنطوي عملية القطاع الخاص على اتباع عدة أساليب و قد تم عرضها كما يلي:

أولا – الطرح العام للاسهم (الاكتتاب العام):

تنطوي هذه الطريقة على قيام الحكومة بطرح كل أو جزء من أسهم رأس مال المؤسسة المراد خوصصتها للاكتتاب، أو البيع لعموم الجمهور من خلال سوق الأوراق المالية مما يستوجب القيام بعدة إجراءات لتحقيق بيع الأسهم في سوق رأس المال، على رأسها تقسيم رأس مال المؤسسة إلى أسهم عادية، و تقدير سعر كل سهم.[2]

والطرح العام للأسهم يمكن أن يتم عن طريق اصدرا أسهم جديدة، و كذلك يأخذ شكل توزيع ثانوي للأسهم. أي بيع الأسهم الحالية للحكومة دون زيادة في رأس مال المؤسسة.[3]

و هنا يمكن أن تتبع الدولة طريقتين في طرح الأسهم هما:

[1] محمد فاضل، مرجع سبق ذكره، ص12.

[2] سعيدة بوسعدة و آخرون، **أساليب و ضوابط الخوصصة في الجزائر**، ورقة بحث مقدمة الى الملتقى الدولي حول: اقتصاديات الخوصصة و الدور الجديد للدولة جامعة فرحات عباس، سطيف، 2004، ص421.

[3] سامية جدو، **طرق و اساليب خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية**، ورقة بحث مقدمة الى الملتقى الدولي حول: اقتصاديات الخوصصة و الدور الجديد للدولة جامعة فرحات عباس، سطيف، 2004، ص185.

- أن تطرح المؤسسة كل أسهم المؤسسة للبيع، و في هذه الحالة فإن هذه المؤسسة تتحول من مؤسسة عامة إلى مؤسسة خاصة.
- أن تطرح الحكومة جزءا من اسهم المؤسسة للبيع و تبقي الجزء المتبقي في ملكيتها، و في هذه الحالة تتحول المؤسسة من عامة الى مشتركة.

ويتميز أسلوب الطرح العام للأسهم بعدة مزايا تتمثل فيما يلي:

- توسيع قاعدة الملكية لأفراد المجتمع و خاصة في حالة صغر الأسهم المطروحة.
- يعمل هذا الأسلوب على تنشيط و تطوير سوق رأس المال بمجرد طرح أسهم المؤسسات و يزيد نطاق السوق.
- عدم احتكار مستثمر أو مجموعة محددة من المستثمرين للمؤسسات العامة الخاضعة للخوصصة.

ولكن هذا لا يمنع الحديث عن بعض المشاكل التي تظهر خلال عمليات الطرح العام للأسهم و هي:[1]

- الحالة الصحية للمؤسسة، فإذا كانت المؤسسة العمومية لها وضعية مالية سليمة فان خوصصتها لا تطرح أي مشكل، إلا أن معظم المؤسسات العمومية المعنية بالخوصصة لا يتوفر فيها ذلك. مما يستدعي إجراء الخوصصة على مرحلتين، المرحلة الأولى تكون مرحلة جزئية الهدف منها تحسين أوضاع المؤسسة ماليا، تكنلوجيا، ومن ناحية التسيير، وفي المرحلة الثانية يتم خوصصتها عن طريق البيع العام للأسهم.
- غياب البورصة يقف كذلك عائقا أمام تطبيق هذه الطريقة.[1]

[1] Rabah Bettahar, **la privatisation**, Bureau d'études engineering financier et management, Alger, 1993, p21.

ثانيا – الطرح الخاص للاسهم:

يقصد بالطرح الخاص للأسهم بيع الدولة لجزء أو كل أسهمها في رأس مال المؤسسة العمومية لمشتري واحد أو مجموعة من المشترين المختارين مسبقا، يمكن لهذا البيع أن يأخذ شكلين هما:

- الشراء المباشر من طرف مؤسسة أخرى خاصة، وهو ما يسمى بطريقة التفاوض المباشر.
- بيع مجموعة من الأسهم إلى مجموعة محددة من المستثمرين، و هو ما يعرف بأسلوب العطاءات.

البيع الخاص للأسهم يتم وفقا للمراحل التالية:

- الطرح الخاص للأسهم يتطلب مسبقا تطهير المؤسسة العمومية المعنية بالخوصصة ماليا، و ذلك بتجميد ديونها و يخصص لها رأس مال اجتماعي.
- التكفل بضغوطات العمال بخلق الهياكل المناسبة كصندوق البطالة مثلا.
- اصدار النصوص التشريعية و التنظيمية التي تحدد أهداف الحكومة، بالإجراءات القانونية لتقييم الانتقاء المسبق.
- ضمان رسمي بعدم تدخل السلطات الادارية الدولة و اجهزتها في الشؤون الداخلية للمؤسسة المخوصصة كليا او جزئيا.

---

[1] احلام بلقاسم كحولي، مرجع سبق ذكره، 11.

العطاءات: يتلخص هذا الاسلوب في دعوة عدد من المهتمين بشراء المؤسسة لتقديم عروض لشرائها. و قد تكون العروض بسيطة و تقتصر على مجرد سعر الشراء، و قد تكون مركبة تتضمن بالإضافة الى سعر الشراء موصفات اخرى مثل الحد الدنى للإنتاج و انواع المنتجات و موصفاتها و اسعارها، و يعد هذا الاسلوب منسبا لجدب عروض الشراء من مشترين مؤهلين، اي تتوفر فيهم القدرة الفنية و الادارية على ابقاء المؤسسة في النشاط مع رفع كفاءتها.

- انتقاء المشتري المناسب، وذلك على أساس الحاجات الملحة للمؤسسة العمومية المعنية بالخوصصة من ادخال تكنولوجيا حديثة، القدرة على اقتحام أسواق جديدة، القدرة المالية، القدرة و الاستعداد لتوفير كفاءات و مهارات إدارية لتسيير المؤسسة...إلخ.
- تكاليف الإصدار التي تتحملها الحكومة في حالة الطرح الخاص تكون أقل منها في حالة الطرح العام.
- هذا الأسلوب ملائم في حالة عدم وجود سوق متطورة لراس المال و يكون من الصعب الوصول إلى الجمهور العام من المستثمرين.[1]

ثالثا – الخوصصة من خلال مشاركة العاملين و أعضاء الإدارة:

لقد قام هذا الأسلوب على فكرة أن المؤسسة المملوكة لأفراد يديرونها أو يعملون بها يكون من المتوقع أن يتصرفوا حيالها بالشكل الذي يعظم قيمتها السوقية، و التي هي في نفس الوقت تعظيم ثروتهم الشخصية، من هذا المنطلق يتضح أن المقصود بمشاركة العاملين و أعضاء الإدارة في ملكية المؤسسة يتمثل في قيام مجموعة من المديرين أو العمال بالسيطرة و التحكم في رأس مال المؤسسة عن طريق شراء المؤسسة، و تسوية الدفع من خلال الاقتراض المضمون بأصول المؤسسة.[2] لهذه الطريقة أي الخوصصة عن طريق مشاركة أعضاء الادارة و العمال عدة مزايا، موجزة كما يلي:

الحفاظ على وظائف العمال.

[1] احلام بلقاسم كحولي، مرجع سبق ذكره، ص13،14.
[2] محمود صبحي، **الخصخصة ماذا؟ لماذا؟ و كيف؟ المشكلات و الحلول**، البيان للطباعة و النشر، الاسكندرية، 1999، ص40.

- زيادة دخل العمال من خلال الحصول على نسبهم في توزيع الأرباح باعتبارهم مالكي رأس مال.
- مشاركة العمال في اتخاذ القرارات التي تهمهم كالتوسع، الانتاج، التسويق و الموارد البشرية.
- تحقيق هدف توسيع قاعدة الملكية على قطاع كبير من المواطنين.
- تملك العاملين للمؤسسة لا يعرض الحكومة للانتقادات.
- زيادة إنتاجية و ربحية المؤسسة على المدى الطويل، فالعمال باعتبارهم ملاك يدركون وجود علاقة وثيقة بين تقدم المؤسسة و ما يحققونه من عائد حيث هذا يدفعهم إلى زيادة إنتاجيتهم و بالتالي زيادة ربحية المؤسسة.
- كسب تأييد سياسي لمرحلة القطاع الخاص، حيث أن التحول من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق قد يعوقه معارضة واضحة من العمال باعتبارهم أول من يفقد مناصب عملهم.
- أما سلبياتها فتتمثل في خبرة العمال فيما يخص القرارات التي تمس جوانب التكنلوجيا، الإنتاج التسويقي، التمويل و الاستثمار المحدود مما يعيق اتخاذ القرارات بشكل ناجح، كما أن التجارب أثبتت أن هؤلاء العمال يكونون غير قادرين على قراءة الميزانيات المالية و تحليل المركز التجاري للمؤسسة، مع عدم رغبتهم في التعلم في تلك المجالات، كل هذه العوائق و غيرها قد تؤدي إلى فشل هذه الطريقة كما حدث في الشيلي حيث لم تنجح الخوصصة فيها بهذا الأسلوب، وهنا ينبغي التفرقة بين ثلاث أساليب لتملك العاملين و أعضاء الإدارة لحصة من رأس مال المؤسسة و المتمثلة في:[1]

[1] شكري رجب العشماوي، مرجع سبق ذكره، ص15.

أ- **اختيار الأسهم:**

وهو قيام المؤسسة بإصدار وثيقة باسم كل عضو من أعضاء الإدارة، تعطيه الحق في شراء حصة من الأسهم على مواجهة ما يسمى بتكلفة الوكالة لحقوق الملكية.

ب- **مشاركة العاملين في ملكية المؤسسة:**

وهي قيام وحدة تنظيمية مختصة. نيابة عن العاملين. قد تقوم النقابة العمالية بالحصول على قرض طويل الأجل يهدف استخدامه لتمويل شراء جزء من الأسهم العادية او حصة في رأس مال المؤسسة التي يعملون بها، و يتم سداد قيمة القرض ذات إضافة إلى الفوائد من التوزيعات التي تتولد عن الأسهم المشترات كما قد يتم خدمته من مساهمة مالية إضافة تقدمها المؤسسة المعنية، و تخصم قيمتها من الإيرادات قبل حساب الضريبة، وذلك في حدود 25% من إجمالي مرتبات العاملين، و في محاولة لتفعيل خطط مشاركة العاملين في ملكية المؤسسة، يقوم المشرع بتقديم تسهيلات للمؤسسة مقدمة القرض، و كذلك للمؤسسة المعنية.

ج-**شراء الإدارة أو العاملين أسهم المؤسسة بأموال مقترضة:**

و يتم ذلك بشراء أعضاء الإدارة لأسهم المؤسسة بأموال مقترضة، و ذلك بشكل تصل فيه نسبة القروض إلى هيكل رأس المال ما يقارب 98%.[1]

في الكثير من المؤسسات، مما أدى إلى انتقال ملكيتها من العمال إلى مستثمرين آخرين و بالتالي ضياع الأموال المستثمرة من طرف العمال، وكذا فقدانهم لوظائفهم هذا من جهة

[1] احلام بلقاسم كحولي، مرجع سبق ذكره، ،ص150.

و من جهة أخرى فإن قيام الحكومة بتعويض العمال عن الخسائر التي تعرضوا لها، يعني ارتفاع تكلفة تنفيذ برامج الخوصصة.[1]

د- الأسلوب المشترك:

يمكن استخدام مزيج من الأساليب السابقة لتنفيذ برامج القطاع الخاص، و على سبيل المثال، الأسلوب الذي طبقته بولندا في الخطة المعلنة لإنجاز برامج القطاع الخاص، حيث أعلنت على توزيع أسهم المؤسسات المتنازل عنها كالاتي:[2]

- 10 % تباع للعمال بأسعار منخفضة.
- 15 % تباع للمديرين بأسعار منخفضة.
- 10 % تعطى لصندوق التقاعد.
- 10 % تعطى للبنوك وشركات التامين.
- 20 % تعطى للمواطنين البالغين دون مقابل.
- 35 % تباع مباشرة لمشتري وحيد سوآءا كان محليا او اجنبيا.

تعرض الأسهم التي ترغب الدولة في تحويلها للقطاع الخاص في السوق على أساس التنافس المباشر بين المشتركين مع تحديد سعر أدنى للسهم، ويكون البيع بأعلى سعر معروض، وتظهر جاذبية هذه الصيغة بالنسبة للدولة في تحقيقها عالي دخل ممكن من عملية الخوصصة، لكن التجربة أظهرت أنها لا تخلو من المساوئ حيث أنها تنفر صغار المستثمرين الذين يجدونها معقدة و يفضلون الشراء بسعر محدد سلفا، أما المؤسسات الاستثمارية فإنها قد تلجأ إلى طرق غير تنافسية (كأن تتفق على تقسيم الصفقة فيما

[1] حلام بلقاسم كحولي، مرجع نفسه، ،ص150.
[2] ايمن عودة المعاني، **المؤسسات العامة اسس و ادارة**، مركز حمد ياسين الفني للنشر، الاردن، 2000، ص58.

بينها) للحصول على أدنى سعر ممكن، و في هذه الحالة تسقط الميزة الأساسية للبيع بالمزايدة، أي تعظيم دخل الدولة من عمليات الخوصصة[1].

هـ- السهم النوعي:

و هو أحد أساليب القطاع الخاص، وقد ظهر لأول مرة في انجلترا تحت اسم "السهم الذهبي" (Goldenshare)، و معناه أن للدولة صلاحية في تحويل السهم العادي إلى سهم مزود بحقوق، أي يخول لها الصلاحية في معارضة كل القرارات المهمة المتعلقة بنشاط المؤسسة كالدمج و التقسيم و التنازل عن بعض الأصول، كما يحق لها تحديد عدد أسهم المؤسسة المطروحة للبيع بالنسبة للمساهم الواحد، و قد استخدمت بريطانيا هذه الصيغة في خوصصة مؤسسات عامة مثل: الخطوط الجوية البريطانية، كما استخدمته فرنسا في خوصصة مؤسسات قطاع الطاقة و أخرى من قطاع الدفاع.[2]

سابعا: بيع اسهم المؤسسة منم قبل البنك او نقابة الاستثمارات: يستخدم هذا الاسلوب في حالة غياب سوق الاوراق المالية، مما يجعل عملية البيع مكلفة و معقدة.[3]

ز-بيع المؤسسة للمستفيدين و العملاء:

في هذا الأسلوب يتم بيع كل سهم أو أصول المؤسسة أو جزء منها للمستفيدين من خدمتها كالنقل و الشحن: فمثلا قامت الأرجنتين ببيع جزء من مشروع الشحن على الطرق الحديدية لاتحاد خاص بالصناعيين المستفيدين من المشروع،[4] كما تم بيع الأراضي

[1] رضا محد سعد الله، **اساليب الخوصصة وتقنياتها مع اشارة خاصة الى التجربة التونسية**، ورقة بحث مقدمة الى الملتقى الدولي حول. اقتصاديات الخوصصة و الدور الجديد للدولة ، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2004، ص241.

[2] أحلام بلقاسم كحلولي، مرجع سبق ذكره، ص17.

[3] Rabah Bettahar, **la privatisation**, op. cit. p16.

[4] مبارك بوعشة، **الخوصصة باعتبارها احدى الادوات الاساسية للإصلاح الاقتصادي**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة قسنطينة، العدد8، 1997، ص 157.

المملوكة للدولة للمزارعين و مربي الماشية، وقاطعي الأخشاب في المملكة المتحدة و الولايات المتحدة.[1]

ح- التصفية:

أسلوب التصفية لا يعني إعادة تأهيل أو إعادة تنظيم المؤسسة العامة، أنها يعني خروجها من مجال الأعمال ببيع أصولها، و يتم ذلك بعد صدور التشريع المتعلق بتصفية المؤسسة العامة، و ذلك بتوفير الشروط التالية:[2]

- تدني و تدهور الوضع المالي للمؤسسة.
- ثبات عدم وجود جدوى اقتصادية لاستمرار المؤسسة في نشاطها.
- عدو قدرة المؤسسة على تحقيق التكيف و النجاح.

ويتم إعادة استخدام أسلوب التصفية، إذا لم يتوفر من يهتم بشراء المؤسسة بسبب النظرة التشاؤمية حول مستقبل استمرار نشاطها، وقد طبق هذا الأسلوب بشكل واسع في ألمانيا الشرقية سابقا.[3]

ط-الهبة:

يتم اللجوء لأسلوب الهبة رغبة في التنفيذ السريع لعملية التحويل من القطاع العام إلى القطاع الخاص وتفاديا لمشكلة ضعف المدخرات و يشترط على من توهب إليهم المؤسسات المعنية بالتحويل أن يتحملوا كل الظروف المحيطة بها كالديون المتراكمة على هذه المؤسسات، و المشاكل المتعلقة بالعمالة.[4]

[1] احمد ماهر، **دليل المديري الخصخصة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص120.
[2] أحلام بلقاسم كحلولي، مرجع سابق، ص18.
[3] مبارك بوعشة، مرجع سبق ذكره، ص157.
[4] احمد ماهر، **دليل المدير في الخصخصة**، مرجع سبق ذكره، ص106.

و- البيع لمستثمر اجنبي:

يختلف الموقف من الاستثمار الأجنبي في عمليات الخوصصة من بلد إلى آخر و هو عموما أكثر تخفيضا في الدول الصناعية التي عادة ما تضع قيودا و حدودا على شراء لأسهم المؤسسات المخوصصة، ففي فرنسا على سبيل المثال يحدد قانون الخوصصة سقف الأسهم المباعة للمستثمرين الأجانب من خارج الإتحاد الأوروبي أفرادا أو مؤسسات بنسبة 20% من مجموع الأسهم، و تهدف هذه القيود إلى حماية مؤسسات أو قطاعات حساسة من الوقوع تحت سيطرة رأس المال الأجنبي أما موقف الدول النامية فهو عموما أكثر انفتاحا على الاستثمار الأجنبي.[1]

ك-الخوصصة بجذب استثمارات خاصة إضافية:

ينتهج هذا الأسلوب من الخوصصة عند رغبة الحكومة في عدم إضافة رأس مال المؤسسة التي تملكها مع رغبتها في التوسيع و التحديث لعملياتها، أين يتم فتح الباب أما القطاع الخاص، و يتضح من خلال هذا الأسلوب أن الحكومة لا تتصرف في ملكيتها المالية للمؤسسة بل تزيد من الملكية الخاصة، الامر الذي من شانه التخفيض من مركز ملكيتها و من سيطرتها على المؤسسة.[2]

ل- أسلوب المقايضة بالديون الخارجية:

حيث تقوم الدولة في هذه الحالة بمقايضة ديونها الخارجية او جزء منها مقابل اصول من القطاع العام يحصل عليها المستثمرين الذين يقومون بشاء تلك الديون و تتم هذه الطريقة، بحيث يقوم مصرف اجنبي ببيع ديون مستحق على جهات عامة محلية الى مستثمرين بخصم معين، وعادة ما يكون المستثمر شركة متعددة الجنسيات يقوم المستثمر

[1] رصا سعد الله، مرجع سبق ذكره، ص243.
[2] محمود صبحي، مرجع سبق ذكره، ص39.

بعد شراء القرض بتقديمه الى البنك المركزي للبلد المدين، يقوم البنك بدوره بتحويل القرض الى العملة المحلية بسعر الصرف السائد في السوق ليستخدم في شراء اسهم مؤسسات محلية.[1]

[1] أحلام بلقاسم كحلولي، مرجع سابق، ص19.

المبحث الثالث – دوافع اللجوء إلى القطاع الخاص و متطلبات نجاحه:

حتى يتم تطبيق سياسة القطاع الخاص بنجاح توجد عدة أسس و مبررات يتوجب مراعاتها و النظر إليها من قبل الدول التي تتطلع إلى تبني هذه السياسة، ذلك لأن القطاع الخاص ليست سياسة اقتصادية فردية يمكن تطبيقها دون ترابط أو تكامل مع سياسات أخرى، و لذلك توجد مبررات للتوجه نحو هذا القطاع و كذلك متطلبات نجاحه.

المطلب الأول – دوافع اللجوء إلى القطاع الخاص:

أولا: الدوافع الداخلية: و تتمثل في دوافع اقتصادية، و أخرى سياسية و قانونية و دوافع اجتماعية، و أخرى مالية و سيتم عرض كل دافع على حدى.[1]

1-الدوافع الاقتصادية:

أ- **تحسين كفاءة أداء المشروعات:** ترتكز سياسة القطاع الخاص على فرضية أساسية مفادها أن القطاع العام أو الدولة و جب عليها أن ترفع يدها عن إدارة المشاريع، مما يساهم في توفير الموارد، و تحسين أداء هذه المشاريع و بالتالي الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي، فصاحب الملكية الخاصة سيستخدم مقدار أكبر من الكفاءة التي كانت تبدد من قبل أو كانت تستخدم بكفاءة أقل و تحسين أداء هذه المشاريع و بالتالي الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي.

ب- **توسيع قاعدة الملكية:** بمعنى إقامة نوع من تكافئ الفرص أمام صغار المدخرين لتعظيم العائد على مدخراتهم، سواء بصفة مباشرة عن طريق شراء أسهم المشروعات العامة أو من خلال المساهمة في صناديق الاستثمار الجماعية التي تتعامل مع هذه الأسهم.

[1] أحمد ماهر، **الخوصصة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2002، ص60.

ج – **ديموقراطية المستهلكين:** تمثل الادعاء الثالث من جانب الحكومة في تبرير سياسة الخوصصة في إقامة نظام يتسم بديموقراطية المستهلكين يتمثل فيه المستهلك بحرية الاختيار بدلا من إخضاعه لنظام يتسم بالنمطية المملة، فالقطاع الخاص من وجه نظر الحكومات يعطي تحسنا كبيرا على خيارات المستهلك سبب ما يؤدي إليه من إطلاق حرية المشروعات في الاستجابة لطلب السوق بدلا من إخضاعها للقيود الأساسية.

2-**الدوافع المالية:** تعاني كثير من الدول من الأعباء الملقاة على عاتق الميزانية العامة و تحاول تخفيض الانفاق العام بقدر الامكان و لا يتم ذلك إلا من خلال تخلص الدولة من الأنشطة العامة و جعل القطاع الخاص يقوم بها و ربما يحمل تكلفتها على متلقيها أو مستهلكيها.

3-**الدوافع السياسية و القانونية:** يمكن النظر إلى سياسة القطاع الخاص على أنها حل سياسي تستخدمه الحكومة الساعية إلى تجاوز أزمتها المالية بسبب تعزز اللجوء إلى الحلول الاقتصادية و المالية أو بسبب مخاطرها الاجتماعية على الأوضاع السياسة و تكون النتيجة مشاكل اقتصادية طويلة الأجل في التغيير من النواحي الاقتصادية بالرغم من نجاحهم السياسي، و لا يعني ما سبق ذكره الاخلال بمكانة الدولة و لا إلى عملها السياسي، كما أن دورها الاقتصادي يمكن الابقاء عليه، على الأخص في مجالات اقتصادية أين تلعب فيه دورا أهم من القطاع الخاص.

4-**الدوافع الاجتماعية:** يرى البعض أن القطاع الخاص ربما يكون الوسيلة المناسبة لتحقيق المزيد من الحرية الشخصية، و تدعيم الحافز الشخصي للإنتاج، و القضاء على السلبية، و تحقيق انخفاض في السلوك السلبي داخل مجال العمل، كما يؤدي القطاع الخاص إلى القضاء على التلاعب الاجتماعي في صورة المحسوبية و عدم المحاسبة على الإهمال كنوع من التكافل الاجتماعي و القطاع الخاص قادر على

محاسبة العامل الذي لا يعمل أو يقصر في عمله و قد يظن البعض أن شدة المحاسبة ليست في صالح العمال فعلى العكس من ذلك فهي في صالحهم لذا ستؤدي إلى انتاج أكبر و تكلفة أقل و بجودة أعلى و بالتالي أرباح أعلى لكل من الشروع و العامل و هنا يتحول العامل إلى شريك في مكاسب المشروع الذي يعمل فيه.[1]

ثانيا: الدوافع الخارجية: و تتمثل في عدة دوافع نذكر منها ما يلي:

1-الدعوة للتحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص من طرف الدول المتقدمة:

التسليم أن آليات السوق هي أفضل أداة لتحقيق التخصيص الأمثل للموارد، فنظرية كينز كانت فتحا جديدا في علم الاقتصاد البورجوازي و من ثم الاقتصاد البريطاني و خاصة نظرية "طلب فعال" في ضبط إيقاع النشاط الاقتصادي، و وفقا لبيانات البنك الدولي فقد بلغت عدد حالات الخوصصة في الدول النامية الآلاف وصلت حصيلة البيع عام 1992 إلى 23.1 مليار دولار و وصل عدد الدول التي انبعث سياسة الخوصصة 43 دولة و في 1995 بلغت حصيلة البيع إلى 135 مليار دولار.

2-المنظمات المالية الدولية و الدعوة إلى الخوصصة:

إن حقيقة آليا الاقتصاد العالمي، تعمل في اتجاه نقل أكبر جزء من عبء الركود الاقتصادي إلى العالم الثالث، فالركود الصناعي في الشمال ساعد إلى التدهور أسعار الموالد الأولية و الطاقة، كما أن اجراءات الحماية خفضت إمكانيات تصدير السلع المصنعة إلى الأسواق الغربية، و هذا ما أنقص موارد البلدان الجنوب من العملات الصعبة في الوقت الذي بلغت فيه ديونها حجما كبيرا و قد أدى إلى تناقض موارد دول الجنوب إلى استمرار خدمة الديون الكبيرة، و بالتالي تدهور اقتصادي شامل تحملت

[1] أحمد ماهر، مرجع سابق، ص29.

المشروعات المملوكة (التابعة للدولة) أثره الفادح في هرم رأس المال الثابت، و التشغيل بجزء محدود من الطاقة المركبة، بسبب تعذر استيراد مستلزمات الانتاج و قطع الغيار، و بدأت خسائر تلك المشروعات في التزايد فأسندت إليها القوى الرأسمالية الخارجية، و المحلية في شن حملة تنديد بالقطاع العام، أعابت عليه قصوره و سوء إدارته (سمح بتدخل FMI) فالشركات متعددة الجنسيات تعتبر العالم كله سوقا لها و من تم فهي تزيد للاستيلاء على أي وحدة انتاجية هامة في بلدان العالم الثالث، و لو تحت شعار الشركات المختلطة مع القطاع العام، و لكنها تهتم أكثر من ذلك بتقليص دور وساطة الدولة في تنظيم الاقتصاد، حتى لا يتدخل أحد في نشاطها سواء في الداخل أو الخارج، كما أن هناك نزعة عالمية، تهدف إلى تحول من التركيز على القطاع العام صوب القطاع الخاص كجزء من التصحيح الاقتصادي الهيكلي كظاهرة قوية ضاغطة و قد تعدى هذا التحول نطاق الفكر و اختيار الأنساق الاقتصادية الجزائرية ليشكل ضغطا سياسيا مكشوفا تمارسه الدول الغربية الصناعية الكبرى في تعاملها مع بلدان الدول النامية كما يمارسه البنك الدولي و صندوق النقد الدولي.[1]

3-المديونية الخارجية و خوصصة القطاع العام:

بعد تورط معظم بلدان العالم الثالث عن طريق الاستدانة و بعد بلوغ الأزمة ذروتها و بعد أن ترسخ في أذهان عدد كبير من الدائنين عدم قدرة هذه الدول على الوفاء، و هذا نتيجة لتراكم ديونها لا حاليا و لا في المستقبل، ظهر مؤخرا اتجاه بين الدول المدينة، إلى

[1] المرسي الحجازي، **الخوصصة إعادة ترتيب دور الدولة و دور القطاع الخاص**، الدار الجامعية، بيروت، 2001، ص10-11.

مقايضة الديون بحقوق الملكية، و ينظر إلى مشكلة و ليس على أنها مشكلة نقص السيولة.[1]

فالديون الخارجية تشكل لها ثقلا كبيرا على مستوى المالية العامة، فهي تأمل من وراء خوصصة قطاعاتها العمومية تمهيد الأرضية لعودة رؤوس الأموال، والجدول التالي يوضح مدى ثقل المديونية الخارجية:

جدول 1: تطور المديونية الخارجية. **الوحدة: مليون دولار أمريكي.**

السنة	1986	1987	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
المديونية	21,1	24,6	24,7	26,1	26,17	27	26,1	26,4	29,5	32,5	30,5

المصدر: ليلي سنوسي، واقع و آفاق الخوصصة بالجزائر، رسالة ماجستير، فرع تخطيط، ص86.

المطلب الثاني – متطلبات نجاح عملية القطاع الخاص:

يتزايد الاهتمام بدور القطاع الخاص في عملية التنمية. بعد ان أثبتت التجارب الاحصائية بقيادة القطاع العام في الدول النامية قصورها في تحقيق الاهداف المرجوة خاصة في ظل بيئة عالمية قوامها الحرية الاقتصادية، وفي ظل مبادئ المنظمة العالمية للتجارة و التنافس الشديد في التجارة و جدب الاستثمارات الاجنبية لذلك يجب توفير المقومات السليمة اللازمة لتسهيل و تنظيم عمل القطاع الخاص، و الارتقاء بدروه لتحقيق الاهداف المرجوة.

إن عملية القطاع الخاص ليست مضمونة النتائج في كافة الحلات لذا ستسعى الدول الى توفير شروط و تقنيات لنجاح هذه العملية، و تحقيق اكبر قدر ممكن من الاهداف المسطرة و يمكن إيجاز **أهم شروط القطاع الخاص الناجح فيما يلي:**

[1] عبد القادر رصافي، **إشكالية خوصصة القطاع العام في الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 1995،ص195.

1-**توافر الإرادة السياسية اللازمة:** نظرا لان الاقرار يكون في يد السلطة السياسية العليا للدولة، فانه يجب توافر الإرادة الكلية لدى تلك السلطة الناتجة عن القناعة التامة بجدوى و اهمية هذا التوجه من الناحية الاقتصادية لدعم عملية التنمية، لان عملية التحول للقطاع الخاص تنطوي على بعض التنازلات من قبل الدولة عن حقها في الادارة المباشرة و الرقابة و الاشراف.

2-**توافر الرغبة و القدرة لدى القطاع الخاص:** قد تتوافر الإرادة السياسية الكافية والقناعة و لكن لابد ان يصاحب ذلك قدر مماثل من الرغبة لدى القطاع الخاص، و ذلك في تحمل دوره في التنمية و الدخول في عمليات استثمار جديدة. تلك الرغبة يجب ان تكون مدعومة بقدرات وامكانيات مالية وادارية وبشرية كافية لدى الطاع الخاص، فيتمكن بذلك من الدخول شريكا مع الدولة أو بمفرده لإدارة انشطة جديدة.[1]

3-**تهيئة الرأي العام:** قبل البدء بتطبيق الخوصصة، يبقى توضيح مفاهيمها و آثارها، وذلك عبر وسائل الاعلام المختلفة، وعن طريق عقد الندوات و المحاضرات و غيرها و السبب في ذلك يعود الى ان عددا كبيرا من افراد المجتمع يتمسكون بفكرة الملكية العامة والتي تتماشى حسب اعتقادهم مع المصلحة العامة للمجتمع.

و يقصد بتهيئة الراي العام، خلق شعور عام بان القطاع الخاص يتفق مع مصالح العامة للمجتمع و لا تفرق فئة عن اخرى، كان يتم اختيرا المؤسسات التي سيتم خوصصتها و فقا للمعايير الاقتصادية، و ليس خدمة لمصالح فردية، كما ام عملية التقييم لابد ان تتم بأكبر قدر ممكن من العدالة و الانصاف...إلخ. و لعل من اهم طرق تهيئة الراي العام، هو ما قامت به رئيسة الوزراء مارجريت تاتشر عندما اتجهت في محاولة لإبعاد العمال

[1] عدلي شحادة قندح، **التخاصية احدث نمادج التنمية الاقتصادية**، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان، 2003، ص10-11.

عن معارضة برنامج القطاع الخاص الى خوصصة شركة النقل الوطنية عن طريق تحويل 82% من اسهمها العمال.

وللتخلص من المساكن العامة قامت تاتشر ببيع المساكن للمستأجرين و بسعر اقل من سعر السوق كما ابتع هذا الاسلوب في بعض دول امريكا اللاتينية، و في المكسيك لشركة الهاتف، و السلفادور ايضا، ام في الارجنتين و مصر فقد اعطيت تعويضات معتبرة لمن يخرج من العمل اختياريا[1]

4-**تهيئة البيئة الاقتصادية الملائمة:** ان تهيئة المناخ الملائم لتطبيق القطاع الخاص و انتهاج برنامج يهدف الى تحويل الاقتصاد الى الاعتماد على اليات السوق يتطلب توافر العناصر التالية:

أ-**تحرير الاسعار:** حيث يتم اعطاء الفرصة لقوى العرض و الطلب لتحديد الاسعار لذلك يجب على الدول المنتهجة لسياسة القطاع الخاص التجتاه نحو تقليص الدعم الى حد القضاء النهائي عليه.

ب- **تحرير النظامين النقدي و المالي:** بما ان تطبيق عملية القطاع الخاص، يتطلب تحرير الاقتصاد و الاعتماد على اليات السوق لذلك فانه من الضروري تحرير النظامين النقي و المالي، هذا التحرير يتطلب الدعامات الاساسية التالية:

- تحرير سعر الصف.
- تحرير سعر الفائدة.
- زيادة استقلالية البنك المركزي.
- تطوير سوق الاوراق المالية.
- اصلاح النظام الضريبي.

[1] المرسي السيد الحجازي، **الخصخصة اعادة ترتيب دور الدولة و دور القطاع الخاص**، الدار الجامعية، بيروت، بدون سنة نشر، ص32.

ت- **دعم المنافسة في السوق:** تعتبر المنافسة منم اهم مقومات التحرير الاقتصادي فهي تحقق الكفاءة في الانتاج، ومن ثم الاستقلال الامثل للموارد الاقتصادية وترتبط المنافسة بشكل كبير بتحرير الاسعار التي تعتبر شرطا ضروريا لضمان تحقيقها و يجب على الحكومة توفير القواعد و التنظيمات لدعم المنافسة و ردع الاحتكار.

ث- **تحرير التجارة الخارجية:**

لا يمكن الحديث عن اقتصاد السوق و الحرية الاقتصادية دون الحديث عن حرية التجارة الخارجية، هذه الاخيرة التي كانت مقيدة بعدة قيود وضعتها الدول تحت اهداف متعددة سواء كانت حماية للصناعة المحلية من منافسة السلع الاجنبية، وذلك بإدخال نظام الحصص او التعامل مع دول معينة طبقا للعلاقات السياسية: حيث شغل هذا الموضوع من منذ اتفاقية الجات عام 1945 الى ان اصبحت منظمة التجارة العالمية و حرية التجارة تعني:[1]

- حرية حركة السلع بين الدول دون موانع قانونية.
- حرية الافراد من عمال و فنيين و خبراء و سياح.
- حرية حركة رؤوس الاموال.

ج-**تحسين مناخ الاستثمار:** و يتطلب ذلك اعادة النظر في قوانين الحوافز و برامجها و محاولة تحقيق ميزة تنافسية من خلال تطوير القطاعات و تحديثها مثل السياحة[2].

خ-**المحافظة على دور فعال للدولة:** من اهم اسس نجاح برنامج القطاع الخاص تحديد و بدقة دور كل من القطاع الخاص و الدولة في الاقتصاد الوطني.

[1] احلام لقاسم كحلولي، مرجع سابق، ص24.

[2] بشير بن عيسى، **مشكلات عمليات الخوصصة و اثارها الاجتماعية و الاقتصادية**، ورقة بحث مقدمة الى الملتقى الدولي حول: اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 3-5 اكتوبر 2004، ص78.

ويتمثل دور الدولة في ظل القطاع الخاص فيما يلي:

- وضع القواعد القانونية و البناء المؤسس.
- زيادة الاستثمار في الخدمات و البنية الاساسية.
- حماية الفئات المتضررة و خاصة ذوي الدخل المحدود من اثار الاصلاحات.
- حماية البيئة.

د-**خطة زمنية:**

لا يعد من وضع برنامج زمني مرن و محروس، هذا البرنامج يتضمن الخطوات الاقتصادية على مستوى الدولة و على مستوى المؤسسات الاقتصادية العمومية للتحول الى القطاع الخاص حيث يتضمن البرنامج الزمني عدة برامج زمنية جزئية اذ يمكن ان ترتكز كل منها على قطاع معين، او كل منها على رحلة زمنية وعينة.

ذ-**دراسة تجارب الفشل و النجاح:**

يجب دراسة تجارب لفشل النجاح لمؤسسات الاقتصادية المخوصصة في محاولة للتغلب و الاستفادة منها، و ايضا التجارب الاولى للقطاع الخاص فعلى سبيل المثال في مصر كانت التجارب الاولى في القطاع الخاص ترتكز على المؤسسات الاقتصادية المشتركة بين القطاع العام و الخاص حيث اثبتت الدراسات و النتائج تزايد المؤسسات الاقتصادية المشتركة للخسارة من 59 مؤسسة عام 1959 الى 73 مؤسسة عام 1989.

ويرجع التعثر في هذه المؤسسات الى الاسباب التالية:

- تعدد اجهزة الرقابة.
- قلة الخبرة الادارية.
- ارتفاع المديونية في هيكل التمويل.

إن تجاوز هذه المشكلة يساعد الدولة في الاستمرار في برنامج الخوصصة بشكل اكبر و اقوى.

ر-لا مغلاة و لا تساهل في التقييم:

عند تقييم المؤسسات الاقتصادية العمومية بغرض الخوصصة، يجب عدم المغلاة لان ذلك يؤدي الى عدم اقبال المستثمرين على شراء اسهمها، ام التساهل فيؤدي الى شك البعض في شفافية عملية البيع و بان المسؤولين متواطئين مع المشترين.

ز-اعداد المديرين:

لابد من اعداد المديرين لمرحلة التحول الجديدة من خلال تدريبهم و بناء مهاراتهم في اتخاذ القرارات في خلال الظروف الجديدة[1].

س-الإطار القانوني:

إن أول ما يشغل البال عند تبني سياسة الخوصصة هو التساؤل عن القانون المناسب، الذي ستنفذ من خلاله هذه السياسة، حيث يفرض الدستور في بعض الدول مثل: فرنسا و المغرب و إصدار قانون يسمح بجعل مؤسسات عام الى خاصة، و لكن دول اخرى مثل: ماليزيا و المملكة المتحدة غير ملزمة دستوريا بالمرور عبر السلطة التشريعية و مع ذلك تفضل الدولة سن قانون خاص حتى و ان لم توجد ضرورة دستورية لذلك حيث ان اصدرا قانون القطاع الخاص، يعني وجود ارادة سياسية داعمة للتوجه نحو الخوصصة.

ش-الإطار المؤسسي:

[1] فالح ابو عامرية، مرجع سابق، ص31،32.

يعتبر القطاع الخاص مهمة معقدة تشارك فيها أطراف متعددة وخيرات مختلفة وتتطلب إحداث مؤسسات جديدة للإعداد لعمليات القطاع الخاص وتنفيذها.

تبعا لما تقدم من شرح وتفسير اتضح أنه لا يوجد نموذج مثالي للقطاع الخاص قابل للتطبيق في عل مكان إلا أنه يمكن استخلاص دروس وعبر من تجارب الدول سواء كانت ناجحة أم فاشلة لإنشاء أو تطوير محيط قانوني مؤسساتي يساعد على إنجاز برنامج القطاع الخاص بأعلى قدر ممكن من الكفاءة ويمكن إيجار أهم مقومات القطاع الخاص الناجح فيما يلي:[1]

- ايجاد إطار قانوني واصح وشفاف وخال من الثغرات.
- عدم تقييد منظومة الهيئات القائمة على تصميم وتنفيد برامج الخصوصة.
- الوضوح في تحديد الصلاحيات ومنع تداخل صلاحيات الاطراف المتدخلة.
- الحرض على خلو الإطار المؤسسي من تضارب المصالح.
- الحرص إلى انتقاء الكفاء وتحفيزها لخدمة أهداف الدولة من برامج القطاع الخاص وحاسبتها على أدائها[2].

[1] رضا محمد سعد الله، مرجع سابق. ص 13-18.

2 قويدر بوطالب، **إشكالية الخوصصة المفهوم، طرف التنفيذ وشروط النجاح**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف يومي3-5 أكتوبر 2004، ص24-25.

خاتمة الفصل:

لقد عانت المؤسسة الاقتصادية العمومية لفترة طويلة من نواقص عديدة أهمها ضعف المردودية و نقص الكفاءة في استغلال الموارد. و في بداية السبعينيات دخلت الجزائر في سياسة اصلاحات اقتصادية جديدة من خلال تبني البرامج التنموية لصندوق النقد الدولي والمتمثل في برنامج التعديل الهيكلي، كوسيلة لمعالجة مشكلة المديونية، و استعادة التوازنات الاقتصادية و ذلك من خلال تحرير الاقتصاد والانفتاح على العالم الخارجي و التحول نحو سياسة القطاع الخاص باعتبارها حلقة أساسية من ملفات الإصلاح الاقتصادي و الذي يقتضي مفهومه بصفة عامة بتحويل الملكية أو التسيير من القطاع العام الى القطاع الخاص، و ذلك من أجل تشجيع و تعزيز الكفاءة الانتاجية و الاقتصادية عن طريق تعزيز أسواق المنافسة.

الفصل الثاني

الإطار العام للتنمية الاقتصادية

تمهيد:

التنمية الاقتصادية فرع من فروع علم الاقتصاد، و الذي يركز على أسباب التخلف و سبل الخروج منها باتباع استراتيجيات و نظريات و سياسات معينة، كما تهتم التنمية الاقتصادية بالتخصيص الأمثل لموارد الانتاج النادرة و التسيير الصحيح لكل الامكانيات المتاحة على مستوى كل إقليم بالاعتماد على المشاريع المتكاملة و على كل الموارد المتاحة فالتنمية الاقتصادية تفتح خيارات امام الأفراد و الحكومات و المنظمات المجتمعية المختلفة.

لذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث الأول يتضمن ماهية التنمية الاقتصادية. و المبحث الثاني يتضمن استراتيجيات و سياسات و نظريات التنمية الاقتصادية، أما المبحث الثالث فيتمثل في مصادر تمويل التنمية و كذلك المعوقات التي تواجهها.

المبحث الأول - ماهية التنمية الاقتصادية:

تعتبر التنمية الاقتصادية من المواضيع الشائعة التي تناولها الكثير من الباحثين، كما تعد الهاجس الأول الذي يشغل ميدانيا بال واضعي خطط التنمية، حيث أصبحت القضية الأكثر تداولا على المستوى المحلي أو الدولي.

المطلب الأول– تعريف التنمية الاقتصادية:

تعتبر التنمية الاقتصادية مسألة مطروحة منذ مدة طويلة و التي نالت اهتماما كبيرا بعد الحرب العالمية الثانية من قبل المؤسسات الدولية باعتبارها المشكلة الأساسية التي تواجه البلدان النامية.

تشير المعاجم العربية إلى أن التنمية في اللغة تعني الزيادة في كم الأشياء أو كيفها و نوعها، فقد قالت العرب أنها الزرع، و نما المال أي زاد، و قالوا أيضا: اما الخضاب في اليد و الشعر، ازداد حمرة و سوادا.

أما على الصعيد الاقتصادي و الاجتماعي فإن هناك ما لا يحصى من التعريفات، فبعضهم يعرف التنمية بأنها: التحريك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية و الاقتصادية من خلال عقيدة معينة لتحقيق التغيير المستهدف[1]

و أيضا تعني قدرة الاقتصاد المالي القومي، و التي ظلت ظروفه الاقتصادية الأولية ساكنة نوعا ما لفترة طويلة على توليد زيادة سنوية في الناتج القومي الاجمالي لهذا الاقتصاد بمعدلات تتراوح ما بين 5% و 7% او أكثر من ذلك.[2]

---

[1] عبد الكريم بكار، **مدخل إلى التنمية المتكاملة رؤية إسلامية**، دار العلم، دمشق، ط1، 1999، ص9.

[2] ميشال تودار، ترجمة محمود حسن حسني و محمود حامد محمد، **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ للنشر، الرياض، ص51.

كما يقصد بها عملية تحسين جودة الحياة في كافة المجالات و رفع مستوى البشرية.[1]

إضافة إلى قدرة الدولة على توسيع انتاجها بمعدلات أسرع من معدل النمو السكاني و انخفاض مساهمة الزراعة كقطاع تقليدي، بينما تزداد مساهمة الصناعة و قطاع الخدمات.

و في هذا الصدد يرى بعض الاقتصاديين بأن التنمية هي عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي خلال فترة زمنية طويلة، فإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل زيادة السكان فإن الدخل الفردي الحقيقي يزداد.[2]

و لقد تعددت مفاهيم التنمية تبعا للتيار الذي ينتمي إليه كل اقتصادي لذلك يحاول كل واحد منهم تقديم تبريراته التي يسند إليها في تقديم مفهومه الخاص عن التنمية، و نعرض فيما يلي بعض الآراء في تعريف التنمية الاقتصادية الذي تناولته العديد من الاقتصاديين الغربيين و العرب.

أ- تعريف التنمية الاقتصادية من قبل الاقتصاديين الغربيين:

يرى **فرونسوا بيرو** (F. Peroux) بأن التنمية الاقتصادية هي التنسيق بين المتغيرات الفكرية و الاجتماعية للسكان، تجعلهم على زيادة الناتج الحقيقي بطريقة مستمرة و دائمة.[3]

---

[1] ميشال تودارو، مرجع سابق، ص51.

[2] ياسين نوري، مكانة القطاع الخاص، **المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر (بين الخطاب الرسمي و الواقع الميداني 1962-2002)**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2015، ص27.

[3] علي حاتم القريشي، **اقتصاديات التنمية**، دار الكتب، بغداد، 2017، ص48.

بينما يعرفها الاقتصادي الأمريكي **س. واجل** (S. Wagel) بأنها تتضمن معنى الموازنة بين أحوال المعيشة الحالية و الأحوال المرغوب فيها التي يمكن تحقيقها، و أن هناك علاقة وثيقة بين التنمية الاقتصادية و تكوين رأس المال، حيث أن رأس المال يمثل عملية بناء للطاقة الانتاجية في الاقتصاد، بينما تتطلب التنمية استغلال هذه الطاقة من أجل رفع مستوى المعيشة في المجتمع.[1]

كما يرى الاقتصادي **كيندر برقر** (Kinder Berger) أن التنمية الاقتصادية عبارة عن الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توفير تغيرات تكنولوجية و فنية و تنظيمية في المؤسسات الانتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها.[2]

ب- مفهوم التنمية الاقتصادية من قبل الاقتصاديين العرب:

ترى **وداد أحمد سيسكو** أن: التنمية الاقتصادية هي الزيادة الحقيقية في الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة و طويلة، و التي غلبا ما تتحقق غير متأثرة بالدورات الاقتصادية.[3]

و يعرفها **العقاد** بانها العملية التي تستخدمها الدولة غير المستكملة النمو في استغلال مواردها الاقتصادية الحقيقية بهدف زيادة دخلها القومي الحقيقي و بالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه.[4]

---

[1] محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص64.

[2] مدحت محمد العقاد، **مقدمة في التنمية و التخطيط**، دار النهضة العربية، بيروت، 1980، ص82.

[3] وداد سيسكو، **العولمة و التنمية الاقتصادية**، دار الفارس، ط1، الأردن، 2002، ص104.

[4] محمد مدحت العقاد، **مقدمة في التنمية و التخطيط**، دار النهضة العربية، بيروت، 1980، ص82.

أما **محمد عبد العزيز عجيمة** فيعرفها بأنها:" تعمل على تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي و زيادة متوسط نصيب الفرد منه".[1]

كما يعرف **زكي شافعي** التنمية الاقتصادية: بأنها ما هي إلا عملية تحول من أوضاع اقتصادية و اجتماعية و موروثة و غير مرغوب فيها إلى أوضاع أخرى مستهدفة و أفضل منها، و في سياق آخر هناك من يرى بأنها ما هي إلا عملية تحول حضارية شاملة ترتبط بخلق أوضاع جديدة و متطورة، و هذا غير طبيعي و يعتمد اعتمادا كبيرا على جدية صانعي القرار في الالتزام بتحقيق التغير من واقع متخلف إلى واقع متقدم.[2]

و يمكن أن تعرف بوجه عام التنمية الاقتصادية بأنها:" العملية التي تحدث من خلالها تغيير و متواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي و تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة و تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة و تحسن في نوعية الحياة و تغير هيكلي في الانتاج، و عليه فإن التنمية الاقتصادية تحتوي في تعريفها على عدد من العناصر من أهمها:

1-الشمولية: فالتنمية هي تغير شامل لا ينطوي على الجانب الاقتصادي المادي فقط بل على الجانب الثقافي و السياسي و الاجتماعي و الأخلاقي و بذلك تشير التنمية إلى التوازن في البنية القطاعية للاقتصاد و التوازن الاجتماعي بين المناطق الجغرافية و الفئات الاجتماعية، و توطن القدرة التكنلوجية و الاعتماد على الذات و بناء اقتصاد وطني متكامل و تأكيد شمولية التنمية، و يذهب **شومبيتر** إلى أن التنمية تنصرف إلى

---

[1] محمد عبد العزيز عجيمة و آخرون، **التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية و تطبيقية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص81.

[2] محمد موسى حربي عريفات، **مقدمة في التنمية و التخطيط الاقتصادي**، دار الكرمل، عمان، 1993، ص27-50.

الإخلال المستمر بحالات التوازن و الثبات الموجود، لكي ينتقل الاقتصاد من حالة توازن إلى توازن جديد يختلف عن اللاتوازن السابق، بينما ينصرف النمو إلى التغير البطيء على المدى الطويل و الذي سيتم من خلال الزيادة التدريجية و المستمرة في معدل نمو السكان و معدل نمو الانجاز.

2-حدوث زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي لفترة طويلة من الزمن، مما بعني أن التنمية عملية طويلة الأجل و تتصف بالاستمرارية أو الديمومة.

3-حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، إذ أن الفهم الصحيح لعملية التنمية تعني توزيع ثمار النمو على نحو أكثر عدالة في المجتمع، و أن يحقق المجتمع كله إشباعا من خلالها لحاجاته الضرورية، و لذلك فالتنمية لا تتطلب فقط النمو[1] في نصيب الفرد من الناتج بل تتضمن التحسينات في السلع الاستهلاكية المتاحة لأكبر نسبة من السكان بما في ذلك الأفراد ذوي الدخل المحدود.

4-ضرورة التحسن في نوعية السلع و الخدمات المقدمة للأفراد لان الزيادة في الدخل النقدي لا تضمن في حد ذاتها تحسن المستوى الاقتصادي و الاجتماعي للأفراد، حيث تظهر الدراسات المختلفة تركز الفقر في المجتمعات المتخلفة، سوء التغذية، ارتفاع معدل الأمية، سوء الحالة الصحية، و سوء السكن و ازدحامه.

5-تغير هيكل الانتاج بما يضمن توسيع الطاقة الانتاجية بطريقة تسمح بالتراكم الذي يمر عبر تنويع الانتاج في القطاعات المختلفة، مما يسمح بخلق سوق لمختلف

[1]علي حاتم القرشي، مرجع سابق، ص50-51.

المنتجات، و يسمح بمزيد من التوسع ولا سيما إذا اعتمد الانتاج على القطاعات الصناعية ذات المرونة الانتاجية.[1]

المطلب الثاني – الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية:

بذلت الكثير من المحاولات لتحديد مفهوم التنمية، حتى غدا هذا المفهوم من المفاهيم الشائعة لدى الأفراد أو الهيئات، هذا بعد أن تعددت مفاهيمه لدرجة أحدثت نوع من الخلط بينها و بين مفاهيم أخرى كالتطور و التقدم و النمو الاقتصادي و يعد الاقتصادي " **شومبيتر**" أول من حاول التمييز بين النمو و التنمية.

فبعد العرض المطول لمفهوم التنمية الاقتصادية في المطلب الأول سيتم عرض تعريف النمو الاقتصادي.

تعريف النمو الاقتصادي:

فهو يعبر عن حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني مما يحقق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.[2]

و هو ما يفيد أن الزيادة في نصيب الفرد يجب أن تكون ناتجة عن زيادة في الناتج المحلي الحقيقي أو إجمالي الدخل الوطني، و ليست ناتجة عن تراجع في عدد السكان الذي يسمح بالوصول إلى نفس النتيجة، و يمكن أن نميز في النمو الاقتصادي ما يلي:

1-زيادة مؤقتة: هي الزيادة الدورية الناتجة عن ظروف معينة.

[1] المرجع نفسه. ص51.

[2] محمد عبد العزيز عجيمة و آخرون، مرجع سابق، ص51.

2-زيادة حقيقية: و ليست نقدية، حتى تكون الزيادة حقيقية يجب أن نستبعد أثر التضخم، لأن الزيادة النقدية لا تعبر عن زيادة حقيقية إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم، حيث يزداد الدخل الحقيقي معبرا عنه بالزيادة في كمية السلع و الخدمات التي يحصل عليها الفرد في فترة الدراسة، و عليه فإن:

و يعرف سيمون كوزنيتس **(S. Kuznetss)** النمو الاقتصادي للدولة بأنه الزيادة في قدرة اقتصاد الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، و تكون هذه الزيادة المتنامية من القدرة الانتاجية مبنية على التقدم التكنلوجي و التعديلات المؤسسية و الإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها.[1]

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل النمو الاقتصادي الاسمي – معدل التضخم

جدول 1: أهم الفروقات بين النمو و التنمية الاقتصادية.

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
- عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة - متغير كمي. - أحادي البعد. - يحدث في جانب معين من جوانب الحياة. - تعتمد على تطور تلقائي عفوي. - تطور بطيء و تحول تدريجي. - يهتم بالزيادة في الناتج و الدخل. - يقاس بالتغيير النسبي في الناتج أو الدخل القومي (أو نصيب الفرد من الدخل) - يعبر عن التحسن أو التدهور في النشاط الاقتصادي. - يشير إلى التغير في حجم النظام الاقتصادي. - نتيجة جهود مبذولة. - يتلاءم مع ظروف الدولة المتقدمة.	- زيادة سريعة و تراكمية و دائمة (فترة زمنية) - متغير نوعي. - متعدد الأبعاد. - يهتم بنوعية السلع و الخدمات المقدمة للأفراد. - تعتمد على تطور مقصود و منظم. - تحتاج إلى دفعة قوية. - تهتم بعدالة توزيع الدخل و تحقيق الرفاه الاقتصادي. - تنعكس على صورة تغيرات أساسية في الهيكل الاقتصادي، إضافة إلى تغير الدخل. - تعبر عن درجة التقدم أو التخلف الاقتصادي. - تشير إلى التغيرات في هيكل النظام الاقتصادي لصالح القطاعات الأكثر ديناميكية. - مجهود ضخم (التنمية) يؤدي إلى النتيجة (النمو). - تتلاءم مع ظروف الدول النامية.

المصدر: عبلة عبد الحميد بخاري، محاضرات في التنمية و التخطيط الاقتصادي.

[1] علي حاتم القريشي، مرجع سابق، ص30.

يلاحظ من خلال عرض أهم الفروق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية أن النمو الاقتصادي لا يمكن معالجته بشكل معقول باعتباره غاية في حد ذاته، فعلى الرغم من أن النمو الاقتصادي ضروري للتنمية الاقتصادية غير أنه لا يمكن النظر إلى التنمية من منظور النمو في مستوى دخل الفرد أو مساواتها بالتقدم التقني و التصنيع فحسب، فهذا يعد فهم ضيق للتنمية التي تعني في الواقع تحقيق حرية أفراد المجتمع من كل ما يحرمه من العيش الكريم أو يعيق قدراتهم على المساهمة بفعالية في مجتمعاتهم.

المطلب الثالث: أهداف التنمية الاقتصادية:

تسعى كل دولة إلى أن ترفع مستوى معيشة سكانها، و ليس هناك من شك أن أهداف التنمية تختلف من دولة إلى أخرى، و يعود ذلك إلى ظروف الدولة و أوضاعها الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و حتى السياسية، و لكن هناك أهداف أساسية تسعى إليها الدول تسعى إليها الدول النامية في خططها الإنمائية و يمكن حصر أهم هذه الأهداف الأساسية:

1-زيادة الدخل القومي الحقيقي:

فالدول النامية تعطي الأولوية لزيادة الدخل القومي الحقيقي لأن زيادته من اهم الأهداف لتلك الدول، فمعظم الدول النامية تعاني من الفقر و انخفاض مستوى معيشة سكانها و لا سبيل للتخلص من هذا الفقر في هذه الدول إلا بزيادة الدخل الحقيقي الذي يساعد في التغلب شيئا فشيئا على جميع المشكلات، و إن زيادة الدخل القومي تحكمه بعض العوامل كمعدل زيادة السكان و الإمكانيات المادية و التكنلوجية، و لكنها مرتبطة أيضا بإمكانات الدولة المادية و الفنية، فكلما كان هناك توافر في رؤوس الأموال و

كفاءات بشرية كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى بالزيادة في الدخل القومي و لا ننسى بأن السكان أنفسهم مصدر كبير لزيادة الانتاج، إذا وظفوا بالشكل الصحيح.

2-رفع مستوى المعيشة:

تسعى الدول النامية في خططها الإنمائية إلى تحقيق مستوى أفضل لمعيشة الفرد حيث يعتبر من الضروريات المادية للحياة من مأكل و ملبس و مسكن، ففي معظم دول العالم الثالث هناك فئة معينة من السكان مسيطرة سيطرة كاملة على الموارد المالية، مما يدل أن الدخل غير موزع توزيعا عادلا بين فئات السكان، علما أن هناك ارتباطا[1] وثيقا بين زيادة السكان و بين الدخل، فكلما زاد عدد السكان كلما انخفض متوسط نصيب الفرد و أدى بالتالي إلى انخفاض مستوى المعيشة، و يقاس مستوى المعيشة بمؤشرات كثيرة مما يستهلكه الفرد من سلع و خدمات و بإشباع لحاجاته الثقافية و الحضارية.[2]

3-التوسع في الانتاج الهيكلي:

إن التنمية الاقتصادية لا تقتصر فقط على زيادة الدخل القومي و زيادة متوسط نصيب الفرد، بل التوسع على بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية و الفنية، كما يجب على الدول بناء الصناعات الثقيلة من أجل مساعدة الاقتصاد القومي بالاحتياجات اللازمة، و على الدول التي تسعى للتنمية أن تقوم بإيجاد حلول لبعض المشاكل التي تعاني منها كتخلف القاعدة الانتاجية، و كذلك هيمنة قطاع واحد، بالإضافة للثقل الكبير للقطاع الواحد على توليد الدخل الحكومي و تحديد مستوى النشاط.[3]

---

[1] وليد الجيوسي، **أسس التنمية الاقتصادية**، مركز الرواد للنشر، الأردن ، 2009، ص08.

[2] وليد الجيوسي، مرجع سابق، ص09.

[3] عريفات حربي محمد موسى، مرجع سابق، ص58.

و من هنا نجد أن التنمية في جوهرها زيادة الدخل القومي و انعكاس هذه الزيادة على الدخل الفردي، مما يمكن من ارتفاع مستوى معيشة المواطن و توزيع مكاسب التنمية بشكل عادل و تعميم الخدمات و المرافق العامة.

4-بناء الأساس المادي للتقدم:

خلال تعريفنا للتنمية الاقتصادية عرفنا أنها لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل القومي و زيادة متوسط نصيب الفرد، بل يشترط بعض الاقتصاديين أن تقترن تلك الزيادات بمظاهر في التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية و الفنية، فهناك دول كبيرة تحدث فيها زيادات[1] هائلة في الدخل القومي و متوسط دخل الفرد، و لا يمكن أن نتحدث عن تنمية اقتصادية في تلك البلاد.

فالتنمية الاقتصادية يجب أن تقترن ببناء الأساس المادي للتقدم و هو متمثل في قاعدة واسعة للهيكل الانتاجي، و لا يأتي هذا إلا ببناء الصناعات الثقيلة و التي تمتد إلى الاقتصاد القومي باحتياجاته اللازمة لعملية إعادة الانتاج **Reproduction process**.[2]

[1] أحمد جابر بدران، مرجع سابق، ص33.

[2] أحمد جابر بدران، مرجع سابق، ص33.

المبحث الثاني – التنمية الاقتصادية نظرياتها، استراتيجياتها، سياساتها:

إن عملية التنمية الاقتصادية عملية معقدة، و لا يمكن أن تتم بصورة عشوائية، حيث تكافح كل دولة من أجل التنمية. و تستند من خلال ذلك إلى نظريات و استراتيجيات و سياسات مبنية على أساس متين، و على القائمين بعملية التنمية الاقتصادية انتهاج سياسات تنموية ملائمة إضافة إلى استراتيجيات مناسبة و التي تساعد على تطوير الاقتصاد و هذا ما يتم عرضه في هذا المبحث.

المطلب الأول – نظريات التنمية الاقتصادية:

يمكن استعراض أهم اتجاهات هذه النظرية و التي تم صياغتها فيما يلي:

أولا: نظرية مراحل النمو لروستو:

يرى **روستو** في نظريته ان الانتقال من التخلف إلى التنمية يكون من خلال مجموعة من المراحل التي يجب أن تمر بها كل المجتمعات و تتمثل هذه المراحل في:[1]

أ- **مرحلة المجتمع التقليدي:** و هو المجتمع البدائي الذي يجمع أغلب أفراد المجتمع للعمل بصورة أساسية في القطاع الزراعي كمصدر للدخل حيث يتميز هذا المجتمع بكونه:

- مجتمع منغلق على نفسه، يغلب عليه طابع المقايضة و الاكتفاء الذاتي.
- قصور في استخدام التكنلوجيا و استخدام الوسائل البدائية في العملية الانتاجية، و بالتالي فإن هذا المجتمع لا يساعد على تطور الانتاجية، و تكون انتاجية الفرد المتوسطة منخفضة.

[1] محمد عبد العزيز عجيمة، مرجع سابق، ص160-167.

- الدخل الوطني في معظمه يصرف في أشياء غير انتاجية و السلطة السياسية تكون في أيدي ملاك الأرض.

ب- **مرحلة التهيؤ للانطلاق:**

ان التحول من مرحلة المجتمع التقليدي الى مرحلة التهيؤ للانطلاق تتم من خلال : [1]

- ظهور نظام سياسي يرغب في تحقيق التقدم الاقتصادي .
- نمو نشاط التجارة الداخلية والخارجية حيث تزيد عمليات الاستيراد التي تمول من صادرات المواد الاولية
- ادخال تطبيقات انتاجية حديثة في الانشطة الزراعية والصناعية فضلا عن الاهتمام بتدريب وتأهيل العمالة .
- ظهور البنوك والمؤسسات المالية الأخرى التي تسعى الى تعبئة المدخرات وتوجيهها للاستثمار الا ان نمو هذه المؤسسات وحدوث معظم تلك التغييرات يتم ببطيء وعلى نطاق محدود

ت- مرحلة الانطلاق :

يرى **روستو** أن هذه المرحلة تتميز بقصرها نسبيا بالمقارنة مع المراحل الأخرى بناءا على تجارب الدول المتقدمة حيث تقتدي عقدين او ثلاثة عقود من الزمن ، وتنطوي هذه المرحلة على التغيرات التالية :

- ارتفاع معدل الاستثمار الصافي الى 10٪ من خلال الوطني
- ظهور مجموعة من الصناعات الرائدة التي تتميز بمعدلات نمو مرتفعة

[1]- اسماعيل سعابني، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، دار هومة، الجزائر 1997، ص 72.

- اشاع نشاط المؤسسات المالية التي تقوم بجمع المدخرات وتوجيهها للإشهار
- تطور قطاع النقل والمواصلات نظرا لارتفاع مستوى التجارة واشاع نطاق الأسواق الداخلية والخارجية .
- بروز إطارات مستقدمه للتكنولوجيا الحديثة تحمل ثقافة جديدة على حساب الطبقة التقليدية المحافظة على أنظمة انتاجية قديمة

ث- **مرحلة النضج:**

تعتبر مرحلة النضج أطول مرحلة نسبا حيث تغطي حسب روستو حوالي أربعة عقود من الزمن وتتميز هذه المرحلة بـ : [1]

_اشاع تطبيق التكنولوجيا الحديثة بفعالية وظهور العديد من القطاعات القيادية في الاقتصاد والصناعات ذات القيمة المضافة العالية مثل الصناعات الكهربائية والكيميائية

_زيادة الهالة الماهرة والقدرات الادارية والتنظيمية المرتفعة ، وبالتالي يصبح المجتمع أكثر قدرة على استغلال موارده بأكبر كفاءة ممكنة .

_انتاج العديد من السلع والخدمات فيزادا الاستهلاك ، والمواد المصدرة ، ويصبح البلد في غنى عن مجموعة من الموارد التي كان يستوردها .

ج- **مرحلة الاستهلاك الكبير والواسع:**

تمثل أعلى مراحل النمو والتطور لمجتمع اكتمل تطوره التقني واستخدامه للتكنلوجيا وتتميز هذه المرحلة بـ :

[1]- اسماعيل شعباني ، مرجع سابق، ص 76.

- ارتفاع الدخل الحقيقي للفرد الذي يحصل على اشباع للحاجات الضرورية (الغداء ، اللباس ، السكن).
- زيادة نسبة سكان الحضر على حساب تراجع نسبة سكان الريف .
- اهتمام المجتمع بالقطاعات والانشطة التي تنتج لسلع الاستهلاكية المعمرة والكمالية مثل : السيارات والالكترونيات بالإضافة الى الخدمات.
- تخفيض ساعات العمل المتوسطة والاستفادة من أوقات ترفيهية.

ثانيا: نظرية التغيير الهيكلي:

هنالك شكلان رئيسيان لهذه النظرية ، الأول (صياغة أثر لوس)، و الثاني صياغ **تشينري**

أ- نظرية التنمية لأرثر لويس (النموذج المزدوج):

وهي من أشهر النظريات التنمية التي ظهرت في الخمسينيات ، والتي تركز على الكيفية التي يتم بواسطتها تحويل اقتصاديات الدول الفقيرة من الاعتماد الحاد على الزراعة إلى الصناعة والخدمات، لتصبح اقتصاداتها أكثر مرونة وقدرة على مواجهة تقلبات وتغيرات الطلب،[1] وسميت بهذا النموذج بنموذج المزدوج لأن لويس من خلال نظريته يرى أنه اقتصاديات الدول المختلفة تتكون من قطاعين هما القطاع الزراعي والتقليدي الذي يتميز بالإنتاجية الحدية الصفرية لعنصر العمل ، اي وجود نقائص في الهالة يجب تحويله تدريجيا للقطاع الثاني وهو الاستثمار الصناعي وتتوفق سرعة ذلك

[1]- عيلة عبد الحميد بخاري، **محاضرات في التنمية والتخطيط**، قسم الاقتصاد كلية الاقتصاد والإدارة جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2017، ص 88.

التحول على معدل النمو في الاستثمار الصناعي وتراكم رأس المال فيه [1] وبالنسبة لمستوى الأجور في قطاع الصناعي فيفرض الآتي : [2]

- أنه ثابت.
- يتحدد عند مقدار يكون أعلى من ذلك المستوى للأجر الثابت في المتوسط والقائم على حد الكفاف في القطاع الزراعي التقليدي ، حيث يفترض لويس أن الأجور في قطاع الحضري يجب أن تكون أعلى على الأقل بنحو 30 ٪ من متوسط لدخل الريفي حتى تحدث هجرة العمال من مواطنهم في الريف من القطاع الزراعي الى الحضر حيث القطاع الصناعي.

التغيير الهيكلي والأنماط التنمية:

سيستند هذا النموذج الى دراسة التي قام بها الاقتصادي هو لس تشينزي على مجموعة من الاقتصاديات الدول النامية خلال الفترة من 1950–1973 واستخلصنا النتائج التالية: [3]

- وجود علاقة مباشرة بين معدلات دخول الأفراد وبين التغيرات الهيكلية في الناتج المعلى الاجمالي وعلاقتها بمستوى التنمية الاقتصادي التي ينتج عن هذه التغيرات.

---

[1]- اسماعيل شعباني، مرجع سابق، ص 76.

[2]- مشيل تودارو، مرجع سابق، ص 132.

آرتر لوسين: اقتصادي بريطاني ولد سنة 1915 أنشأ كلية بجزر الهند القربية كان له الفضل في وضعه للنموذج شهير للنمو الاقتصادي سنة 1991.

[3]- علي جندوع الشرقات، **التنمية الاقتصادية في اعالم العربي**، دار جلسين الزمان، عمان ، 2010، ص 31-32.

- **مرحلة التنمية الاقتصادية الأولى:** عندما تبدأ المدخول بالارتفاع من 200 دولار الى 600 دولار سنويا.
- **المرحلة الثانية:** و التي يطلق عليها مرحلة القفزة الاقتصادية ، او المرحلة الانتقالية ، تبدأ عندما يرتفع الدخل الفردي فوق 600 دولار أن يتجاوز الـ 3000 دولار سنويا ، وفي هذه المرحلة يتزايد الاعتماد على القطاع الصناعي على حساب القطاع الزراعي.
- **المرحلة الثالثة:** تبدأ عندما يتجاوز دخل الأفراد مستوى الـ3000 دولار سنويا وهذه المرحلة هي المرحلة الصناعية أو مرحلة النمو والتي تعتمد بالدرجة الأولى على القطاع الصناعي في احداث التنمية.

ثالثا : نظرية الحاجات الأساسية:

يقصد بالحاجات الأساسية تحقيق هذه التنمية بزيادة مقدرة الفقراء على كسب دخولهم عن طريق زيادة الدخل القومي وأيضا زيادة اليهم من الخدمات الأساسية ، ولا من هب الاحتياجات الأساسية على يد مجموعة من الاقتصاديين العاملين على الهيئات الدولية ، ثم تبناه عدد متزايد من مفكري والاقتصاديين دول العالم الثالث وتقوم النظرية على ضرورة تحقيق أربعة عناصر الأساسية تتمثل في حقوق المواطنين الواجب الحصول عليها وهي :

- اتاحة فرص تحصيل وكسب الدخل للفقراء وضمان قدرتهم على العمل .
- توصيل الخدمات العامة للفقراء من مياه الشرب النقية ونظام الصرف الصحي ووسائل النقل العام
- توفير السلع والخدمات الأساسية من مأكل وملبس ومسكن وتعليم وصحة ، وتمكين الفقراء من الحصول على الحد الأدنى منها
- اشراك الفقراء في اتخاد القرارات المتعلقة بكيفية اشباع احتياجاتهم الأساسية

وتتعلق الحاجات الأساسية بإزالة الحرمان الجماعي الذي كان دائها في صميم جهود التنمية.[1]

رابعا: نظرية التبعية دولة:

حظيت هذه النظرية بتأييد كبير خلال عقد السبعينات بين مفكري العالم الثالث ، وقد وصفت هذه النظرية تابعة اقتصاديا وسياسيا لدول أخرى قوية ومتطورة ، هذه النظرية تشمل ثلاثة نماذج أو تيارات فكرية هي[2]:

1- نموذج التبعية الاشهارية الحديثة: هذا يعني أن الدول النامية هي في وضع متخلف بسبب عوامل خارجية عن ارادتها وليست عوامل داخلية كعدم كفاية الادخار أو الاستثمار.

2- نموذج المثال الكاذب: الذي يبني على أن تخلف الدول النامية سببه: [3]

- تقديم نصائح أو خيارات مغلوطة وغير مناسبة من قبل خبراء الدول المتقدمة العاملين في المنظمات والمؤسسات الدولية.
- غالبا ما تقود هذه النصائح والسياسات الاقتصادية على زيادة تخلق هذه الدول بدلا من تقدمها.

3- نموذج التنمية الثنائية:

يشير المفهوم الثنائية الى وجود واستمرار الفروق بين الدول الغنية والدول الفقيرة ويشمل هذا المفهوم أربعة عناصر هي: [1]

---

[1]- عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سابق، ص 92 .

[2]- علي جندوع الشرقات، مرجع سابق، ص 32.

[3]- اسماعيل شعابني، مرجع سابق، ص 33.

- توفير مجموعة من الظروف المساعدة في آن واحد وفي مكان واحد ، كأن يوجد في بلد ما طريقتي انتاج حديثة وتقليدية.
- اشاع هذا التعايش واستمراره.
- لا تبدى الفوارق بين تعدي ظاهرة استثنائية الاقتصادية اب ميل نحو التقارب أجل على العكس فإنها تميل نحو الزيادة والاشباع .
- كما أن الأحوال الاقتصادية في العطاء المختلف لا تتأثر كثيرا بالزواج أو الانعاش في القطاع المتقدم بل العكس.

المطلب الثاني – استراتيجية التنمية الاقتصادية:

تختلف الاستراتيجية عن النظرية في كونها مجموعة قرارات وممارسات ادارية تحدد الأداء الطويل لأجل بكفاءة وفعالية وهنالك من يصنف الدفعة القوية والتنمية المتوازن وغير المتوازن وأقطاب النمو نظريات وليست استراتيجيات بناء على مبررات لكن نظرا لكون مضامينها تميل الى مفهوم الاستراتيجيات منها الى مفهوم النظرية وأيضا هنالك من الدول من عملت بأفكارها في خططها التنموية و هي ما جعلها توصف مع استراتيجيات و سيتم التطرق إليها فيما يلي:

أولا : استراتيجية الدفعة القوية:

ويقصد بالدفعة القوية التي جاء بها **رودان روزنتشابن** توجيه حد أدنى من الموارد 13.2 ٪ من الدخل القومي خلال خمس سنوات الأولى من عملية التنمية وذلك لضمان

[1]- ميشال تودارو، مرجع سابق، ص .144.

استمرارها، حيث توجد العديد من العقبات التي تواجه عملية التنمية في مراحلها الأولى ، ولا يمكن للوسائل الضعيفة مواجهة هذه العقبات.

ومبدأ الدفعة القوية يتطلب حشد حجم منظم من الاستثمارات في بناء المرافق رأس المال الاجتماعي من طرق ومواصلات ، وخدمات التعليم والتدرب وكلها مشروعات ضخمة غير قابلة لتجزئة بطبيعتها ويترتب علبها العديد من الوفورات الاقتصادية تتكامل مع بعضها البعض و هي:[1]

1- تكامل حالة العرض وعدم قابلية جانب الانتاج لتجزئة:

حيث يرى أن اقامة عدد كبير من الصناعات في آن واحد يجعل كل صناعة تحقق عديد الوفورات الخارجية للصناعات المتكاملة معها رأسيا وأفقيا سواء من حيث المدخلات أو المخرجات.

2- تكامل دالة الطلب و عدم قابلية جانب الطلب للتجزئة:

إن تكامل حالة الطلب على السلع التي يطلبها المستهلكون تنبع من حقيقة تنوع الحاجات الإنسانية و عدم قابليتها للتجزئة و بالتالي فإنتاج مجموعة السلع الاستهلاكية التي تشبع الحاجات المتعددة و المتكاملة تؤدي إلى إشباع نطاق السوق بينما إنشاء هذه الصناعات الاستهلاكية الواحدة تلو الأخرى على فترات متلاحقة سيجعل كل واحدة منها تواجه مشكلة تصريف إنتاجها.

[1]- معهد عبد العزيز عجمية وآخرون، مرجع سابق، ص 176- 181.

3-تكامل دالة الادخار و عدم قابلية المدخرات للتجزئة:

حيث أن الاستثمار على نطاق واسع يقتضي النظر إلى الادخار نظرة قومية شاملة مما يؤدي إلى زيادة سريعة في الدخل الوطني.

و يرى رودان ان تكامل دوال العرض و دوال الطلب، و ما يترتب عنهم من ارتفاع في معدل الدخل الوطني، يجب أن يقترن باتخاذ الحكومة الاجراءات و سياسات تجعل النسبة الأكبر من الزيادة في الدخل تحول للادخار، مما يساهم في زيادة المدخرات بهذه الدول.[1]

نقد الاستراتيجية:

تعرضت هذه الاستراتيجية لعدد من الانتقادات تتمثل في:

- صعوبة اقامة صناعات ثقيلة و الدول النامية مغلوب على أمرها.
- صعوبة جذب المستثمرين الأجانب إلى الدول النامية لتمويل الصناعة بسبب وجود مشاكل فنية و إدارية و سياسية على الرغم من تفطن رودان إلى ذلك منذ البداية حينما أكد على ضرورة توفير المناخ الاقتصادي و السياسي.[2]

ثانيا: استراتيجية التنمية المتوازنة:

إن الفكر العام لهذه النظرية ينتمي إلى **المدرسة الكينزية**، حيث تم معالجة هذه القضية من قبل العديد من المفكرين أبرزهم **نيركس**.[3]

---

[1] معهد عبد العزيز عجمية وآخرون، مرجع سابق، ص 181.

رودان روزنشاين: اقتصادي: أتى من أروبا الشرقية و استقر بالولايات المتحدة الأمريكية، في منتصف القرن العشرين، كان له الفضل في طرح استراتيجية الدفعة القوية التي كانت المدخل لنظريات التنمية.

[2] اسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص165.

[3] محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص76.

حيث صاغ الأستاذ **نيركس** جوهر فكرة الدفعة القوية في صيغة حديثة متكاملة حيث أخذت تسمية استراتيجية التنمية المتوازنة، فقد ركزت هذه الاستراتيجية على الحلقة المفرغة التي يخلقها ضيق السوق أمام الاستثمار الصناعي، و أكد على أن الحل هو إنشاء جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية المتوازنة مع بعضها البعض، مع جعل قدر من التوازن بين القطاع الزراعي و الصناعي. حتى لا يعيق تخلف القطاع الزراعي نمو القطاع الصناعي.

و لتوفير الموارد المالية للبرنامج الاستثماري الضخم يشير نيركسه إلى الاعتماد على الموارد المحلية و أن تتدفق من القطاع الزراعي.[1]

نقد الاستراتيجية:

لقد انتقدت هذه الاستراتيجية في كثير من النقاد لعل أهمها أن حجم الاستثمارات المطلوبة لهذه النظرية يفوق إمكانيات الدول المتخلفة، كما أن البدء في إقامة العديد من الصناعات للحجم الأمثل لإنتاجها، و ما يعنيه ذلك من ارتفاع تكلفة الانتاج، كما أنها أغفلت جانب العرض بالرغم من أن أحد خصائص التخلف هو عدم مرونة الجهاز الانتاجي.[2]

[1] مدحت قريشي، مرجع سابق، ص91.

[2] محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص77.

نيركس: اقتصادي أمريكي، ولد عام 1907، و يعتبر من مؤسسي علم اقتصاد التنمية، اشتهر بفكرته حول الحلقات المفرغة سنة 1953م.

ثالثا: استراتيجية التنمية غير المتوازنة:

ارتبطت هذه الاستراتيجية بأسماء عديدة أبرزها **هيرشمان** و هو من الذين انتقدوا استراتيجية التنمية المتوازنة على الرغم من وجود اتفاق في الرأي بين **هيرشمان** و **نيركسه** و رودان من أن عملية التنمية تحتاج إلى دفعة قوية، تتمثل في وضع برنامج استثماري كبير، إلا أن **هيرشمان** يرى بضرورة مراعاة الإمكانيات المحدودة للدول النامية.[1]

و أن الاستثمارات يجب أن تخصص لقطاعات معينة بدلا من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني، و أن إقامة مشروعات جديدة يعتمد على ما حققته مشروعات أخرى من وفورات، و ان الاختلال على التوازن سوف يصحح نفسه عن طريق اختلال في التوازن لخطوة تالية، أي كل خطوة إنمائية يدفع إليها اختلال في التوازن السابق و تعتبر عملية التنمية في هذه النظرية سلسلة من اختلالات التوازن.

نقد الاستراتيجية:

في هذه الاستراتيجية نوع من التوجيه للمستثمرين للاستثمار في قطاعات معينة، و هو ما يتعارض مع حرية السوق و آلياته.

كما أن النظرية تفترض انه لا توجد ندرة في الموارد التحويلية، بينما واقع الحال ينبئ من أن الدول المتخلفة تعاني من ندرة في رؤوس الأموال اللازمة لتمويل استثماراتها المختلفة، كما تعتمد هذه النظرية على مبادرات القطاع الخاص في تنفيذ الاستثمارات المطلوبة و

[1] اسماعيل محمد بن ناقة، مرجع سابق، ص171.

هو ما أثبت الواقع العملي صعوبة حدوثه في الدول المتخلفة و خاصة في القطاعات الأكثر أهمية بالنسبة للتنمية الاقتصادية.[1]

رابعا: استراتيجية التنمية القطبية: (أقطاب النمو):

تعود فكرة التنمية القطبية إلى الاقتصادي الفرنسي "فرانسوا بيرو" منذ الخمسينيات، حيث تشتمل هذه الاستراتيجية العمق المنطقي لاستراتيجية التنمية غير المتوازنة، فالالتزام بهذه الاستراتيجية سيلتزم قبل كل شيء الالتزام باستراتيجية التنمية غير المتوازنة و يعود هذا الترابط بين الاستراتيجيين لأن الإقرار بوجود الاستثمارات المحرضة و المشكلة كمحرك للتنمية سوف يقود إلى البحث عن كيفية توطين و تجميع تلك الاستثمارات و البحث عن كيفية رؤية تطورها في الزمن و آثارها على البيئة العامة المحيطة بها، فاستراتيجية التنمية القطبية تشكل على هذا الأساس جهدا باتجاه ترتيب و تنظيم منطقي للاستثمارات غير المتوازنة بهدف تعظيم فاعلية هذه الاستثمارات.

نقد الاستراتيجية:

انتقدت نظرية أو استراتيجية أقطاب النمو كغيرها من الاستراتيجيات حيث تلقت في تطبيقها على اقتصاديات الدول النامية أو المتخلفة حيث تعاني الدول النامية من ضآلة الإمكانيات المادية بسبب ضعف الدخل الوطني و ضعف الادخارات القومية و ضآلة الامكانيات المادية بسبب ضعف امكانيات التموين في المواد الأولية، و ضآلة في الامكانيات البشرية بسبب ضعف في اليد العاملة المؤهلة.[2]

---

[1] محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص77.

هيرشمان: اقتصادي أمريكي. ولد عام 1975، و هو من أرز أنصار استراتيجية التنمية غير المتوازنة.

[2] إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص175-179.

المطلب الثالث – سياسات التنمية الاقتصادية:

للتنمية الاقتصادية سياسات تنتهجها لتحقيق التقدم التكنولوجي و التي تتمثل فيما يلي:

أولا: سياسة التنمية الزراعية:

تكللت هذه السياسة التنموية فيما سمي " الثورة الخضراء" حيث سمح التقدم التكنولوجي و الاكتشافات العلمية بفتح آفاق لتطوير الزراعة من خلال ابتكار أصناف محسنة من البذور و استخدام الأسمدة و المبيدات و الآلات المتطورة، مما سمح بزيادة الانتاجية أضعافا كثيرة في القطاع الزراعي و مواجهة النمو السكاني ومشكلة ندرة الأرض.

إن هذه السياسة التي اعتمدتها العديد من الدول النامية لاسيما منها الدول كثيفة السكان (كالصين، الهند، باكستان، المكسيك، و إندونيسيا) لم يكن الهدف من ورائها فقط تحقيق العدالة الاجتماعية و الاقتصادي من خلال اعادة توزيع الأراضي و إنما إحداث انطلاق اقتصادي عن طريق استراتيجية تنموية تعتمد على الزراعة التي تسمح بـ:

- توفير الاحتياجات الغذائية.
- توفير الموارد النقدية من خلال المحاصيل الزراعية.
- توفير سوق للسلع غير الزراعية تبعا للارتفاع المسجل في مداخيل المزارعين ة و بالتالي ارتفاع الطلب الاستهلاكي.
- توفير مدخلات للإنتاج الصناعي.[1]

[1]عبد الرحمان سائية، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسين العصرية، ط1، 2014، ص 99.

ثانيا: سياسة الصناعات المصنعة:

إن محور هذه السياسة هو إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة، و هي تشكل تطبيقا واقعيا لنظرية النمو غير المتوازن حيث تعطي الأولوية في الاستثمار لإقامة الصناعات القاعدية بهدف تهيئة المجال الاقتصادي بنشوء صناعات تكاملية مع تلك الصناعات و يرى الاقتصاديون أن الاعتماد على نظرية أقطاب النمو أن الصناعات المصنعة كقطب نمو كفيل بتزويد القطاعات الأخرى بالمعدات الضرورية التي تسمح بزيادة انتاجية العمل، و بالتالي تؤدي إلى إعادة هيكلة الاقتصاد لما لها من آثار دفع للأمام و إلى الخلف، و هو يرى هذه الصناعات في الفروع التالية:

- مجموعة الفروع الأربع التي تقدم سلعا رأسمالية للفروع الأخرى.
- الفروع الكبيرة للصناعات الكيماوية.
- انتاج الطاقة (الصناعات البتروكيماوية).

و كمثال على هذه التجربة فإن الجزائر اعتمدت هذه السياسة (1966-1977) و ذلك بإقامة صناعات ثقيلة في ميدان المحروقات، التعدين، الميكانيك، الكهرباء، و الإلكترونيك، و تميزت بالخصائص التالية:

- هي صناعات كثيفة رأس مال.
- ذات تبعية تكنولوجية كبيرة للخارج.
- تتجاوز القدرة الانتاجية مما ضخم التكاليف و سبب سوء استخدام الموارد و بالتالي التوجه لطلب دعم الدولة و تفاقم المديونية الخارجية.

و لقد تم التخلي عن هذه السياسة عام 1981 و نهائيا عام 1988 مع إعادة الهيكلة ثم تبني برامج التكييف الهيكلي لاحقا.[1]

ثالثا: سياسة احلال الواردات:

تستلهم هذه السياسة التي طبقتها دول أمريكا اللاتينية بعد الحرب العالمية الثانية ثم بعض دول جنوب شرق آسيا بداية من السبعينيات و تتمثل استراتيجية النمو المتوازن و ذلك بالتركيز على احلال الواردات بالتصنيع المحلي، مع تطبيق اجراءات دعم و اجراءات جبائية تفرضها الدولة على الواردات من السلع الأجنبية قصد رفع القوة التنافسية للسلع الوطنية في السوق المحلية.

و من بين الأهداف المتوخاة من تطبيق هذه السياسة:

- زيادة معدلات الادخار و الاستثمار.
- إقامة قاعدة صناعية متنوعة الأنشطة.
- توفير عملة صعبة تسمح باستيراد السلع الوسيطية أو الرأسمالية.

رابعا: سياسة ترقية الصادرات:

تتركز هذه السياسة على إنشاء صناعات تحويلية تعتمد على كمدخلات المواد الخام المتواجدة بوفرة في البلدان النامية، و تنتج سلعا استهلاكية مصنعة أو نصف

[1] محمد زوزي، **استراتيجية الصناعات المصنعة و الصناعة الجزائرية**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد 8، 2010، ص170.

مصنعة إلى الأسواق الدولية للاستفادة من القيمة المضافة العالية المحققة، لذلك يطلق على هذه السياسة أحيانا سياسة إحلال الصادرات[1] و تمتاز هذه السياسة عن سابقتها بـ:[2]

- توفير قدر كبير من العملة الصعبة بسبب التوسع في التصدير.
- الاستفادة من وفورات الحجم لكونها متوجهة نحو الخارج بمعنى آخر تعتمد على الأسواق الخارجية، عكس سياسة احلال الواردات المتوجهة نحو الداخل باعتمادها على السوق المحلية.
- تحقيق أهداف زيادة حجم العمالة و العدالة في توزيع الدخل.

جدول 2: يوضح مقارنة بين السياسات التنموية الصناعية.

النموذج	الصناعات الثقيلة (روسيا، الجزائر، الهند)	إحلال الواردات (البرازيل، المكسيك)	ترقية الصادرات (دول جنوب شرق آسيا)
العملية	نمو مقدار مخطط غالبا يعطي الأولوية للقطاع الثقيل و سلع الانتاج.	نمو لبرالي يعطي الأولوية للسلع الاستهلاكية و الصناعات التحويلية.	نمو لبرالي مؤسس منذ البداية على تنمية قطاعات خاصة(النسيج، التركيب الالكتروني)
الأهداف	ضمان الاستقلال.	تقليل الاستيراد و تثمين الموارد المحلية.	تنظيم حصيلة الاستيراد.
القاعدة	الثروة الطاقوية و المنجمية.	المواد الأولية و الزراعة.	اليد العاملة الجيدة، المؤسسات الخاصة و العامة.
التمويل	- التراكم الداخلي لرأس المال. - الأولوية للمؤسسات الوطنية التي ترعاها الدولة.	الأموال الوطنية أو الدولية، المؤسسات الخاصة.	رؤوس الأموال الأجنبية.
الخصائص	- التركيز الجغرافي للصناعة في أقطاب معينة. - تكلفة عالية لرأس المال. - ضعف خلق مناصب العمل. - التضحية بالسلع الاستهلاكية و الزراعية. - مؤسسات عمومية كبرى.	- انتشار جغرافي للصناعات قليلة الانتاج لرأس المال. - كثرة خلق مناصب العمل. - هيكلة متنوعة للمؤسسات. - ضعف المؤسسات الخارجية. - التبعية التكنولوجية و الضعف الاستراتيجي.	- تركيز الأقطاب في المناطق الحرة. - التبعية للاستثمارات الأجنبية. - قوة خلق مناصب الشغل. - التبعية للأسواق الخارجية. - استغلال اليد العاملة. تنوع الأنشطة.
الانتشار	الدول الكبرى الاشتراكية	أمريكا اللاتينية، افريقيا.	آسيا، المكسيك، و بعض البلدان الافريقية.

المصدر: عبد الرحمان سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسين العصرية، ط1، 2014،ص108

[1] عبد الرحمان، سانية، مرجع سابق، ص105.

[2] محمد روزي، مرجع نفسه، ص229.

خامسا: السياسة المالية:

و تهدف هذه السياسة إلى تخفيض عجز الميزانية بتفييد النفقات الجارية للحكومة مع اعتماد تغييرات في النظام الضريبي لزيادة حصيلة الضرائب و خفض القدرة الشرائية للسكان و زيادة الموارد و من أهم الاجراءات المتخذة في هذا الإطار:

- توسيع الوعاء الضريبي و الغاء بعض الامتيازات الضريبية أو خفضها، مع رفع بعض المعدلات الحدية للضرائب في الأجل القصير، و الانتقال من الضرائب النوعية على الدخل إلى الضرائب الشاملة أي تطبيق الضريبة على الدخل الإجمالي.
- تحقيق النفقات الجارية للحكومة و تغيير بنيتها من خلال: تقييد الأجور في القطاع العام و تجميد حجم الاستخدام، مراجعة نظام الضمان الاجتماعي و معاشات التقاعد، تخفيض النفقات ذات الطابع الاجتماعي.
- تجنب دخول الدولة في المشاريع الاستثمارية التي يمكن للخواص القيام بها، و الغاء الدعم الممنوح للوحدات الانتاجية التي تحقق خسارة في القطاع العام.

سادسا: السياسة النقدية:

تهدف هذه السياسة إلى خفض الطلب الكلي ع ن طريق تقييد الائتمان المحلي و أهم الاجراءات اللازم اتخاذها في هذا الإطار هي:

- إصلاح هيكل أسعار الفائدة و رفع القيود التي تحول دون التحرك الحر لسعر الفائدة، مع ضرورة أن يتم تبني نظام التحرير التدريجي لأسعار الفائدة.
- زيادة أسعار الفائدة الدائنة و المدينة لزيادة مستوى الادخار.
- وضع حدود عليا للائتمان المصرفي، او ما يسمى بالسقوف الائتمانية.

- اصلاح النظام البنكي و تأهيله لتحريك الادخار.
- تقليل معدلات السيولة.[1]

المبحث الثالث – مصادر تمويل التنمية الاقتصادية:

أشرنا فيما سبق الى عرض أهم الاستراتيجيات والسياسات التي تساهم في علمية التي والتي تتطلب دفعة قوية من الاستثمارات وهذه الاستثمارات تحتاج الى تمويل ، ويركز التمويل على المدخرات الوطنية بصفة أساسية ويستعان بالمدخرات الأجنبية والخارجية لاستثمار النقص في المدخرات الوطنية ، وللتنمية معوقات تقف في طريقها وصعوبات تواجهها سنعرض هذه المصادر الداخلية والخارجية وأهم المعوقات والصعوبات فميا يلي :

المطلب الأول – المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية .

وتنقسم هذه المصادر الى مصادر اختيارية وأخرى اجبارية ، او ما يطلق عليها الادخار الاجباري والادخار الاختياري .

أولا: الادخار الاختياري:

ويقصد بالادخار الاختياري ذلك الذي يقبل عليه الأفراد والمشروعات بصفة اختيارية ويتمثل في مدخرات القطاع العائلي ومدخرات قطاع الأعمال [2]

[1] مدني بن شمرة، **الاصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، ط1، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2008، ص58.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد ، **التمويل الكلي والتنمية الكلية** ، الدار الجامعية الاسكندرية ، 2001 ص 23

1- **مدخرات القطاع العائلي:** ويشمل هذا القطاع من العائلات والأفراد ومجموع الدخول الممكن التصرف فيها والانفاق الخاص على الاستهلاك .[1]

مدخرات القطاع العائلي في = الدخل المتاح – الاستهلاك

وتتمثل مصادر الادخار في القطاع العائلي في :

- المدخرات التعاقدية كأقسام التأمين و المعاشات والتأمينات الاجتماعية
- الزيادة في الأصول النقدية الخاصة بالأفراد والذين يحتفظون بها في شكل ودائع لدى صناديق التوفير والبنوك
- سداد الديون مقابل الالتزامات السابقة.[2]

أما بالنسبة للعوامل المحددة لمدخرات القطاع العائلي فتنقسم الى عوامل اقتصادية، كمعجم الدخل ، وطريقة توزيعه وهيكل الاستهلاك وعوامل ديمغرافية واجتماعية ، وتتعد بعيارين مهمين هما القدرة الادخارية و الرغبة الادخارية ، حيث يعتقد الكثير من الاقتصادين أنه في متناول الدول النامية لنهوض بمدخراتها لو اتبعت حكوماتها سياسة رشيدة لمكافحة التضخيم وتحقيق الاستقرار وتوفير مناخ ملائم ونشر الوعي الوطني بين السكان وأهم هذه الوسائل المقترحة هي:

- التوسيع في اقامة المشروعات الادخارية كصناديق الادخار البريدية و شركات التأمين والبنوك الاسلامية ، في الدول الاسلامية .

[1]- محمد عبد العزيز عميمة وآخرون ، مرجع سابق ، صفحة 217

[2]- موسى سعداوي ، **دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر سنة 2006 -2007 ، ص10

- زيادة الوعي الادخاري لدى الأفراد وتنويع الأجهزة والمؤسسات القادرة على تعبئة المدخرات.
- تعدد الأوعية الادخارية التي تعمل على جلب المدخرات.
- العمل على مكافحة التضخم وضبطه حتى لا تتأكل القيم الحقيقية للمدخرات.
- خلق بيئة سياسية مستقرة ، وتوضيح أهداف التنمية ومستلزماتها. [1]

مدخرات قطاع الأعمال:

يقصد بقطاع الأعمال كافة المشاريع الانتاجية التي تستهدف تحقيق الأرباح من مبيعاتها ، والتي تشكل مصدر الادخارات.

وتتوقف مدخرات قطاع الاعمال سواء في دول المتقدمة أو المختلفة على أهمية هذا القطاع في النشاط الاقتصادي ، فكلما تزايدت أهمية زادت مدخراتها والعكس صحيح وتنقسم هذه المدخرات الة نوعين هما ، ادخار قطاع الأعمال والخاص وادخار قطاع العام.

أ- مدخرات قطاع الأعمال الخاص:

تتمثل مدخرات القطاع الخاص في الأرباح غير الموزعة التي تحتجزها الشركات المساهمة دون غيرها في الشركات الأخرى، و يحسب الدخل الصافي في القطاع الأعمال الخاص بالفرق بين الايرادات الكلية التي يحصل عليها المشروع (حصيلة المبيعات السلعية والخدمة) و بين مجموع نفقاته والتي تشمل في قيمة مستلزمات الانتاج، المدفوعات التعاقدية بأصحاب وبين مجموع نفقاته و التي تشمل في قيمة مستلزمات

[1]- عبد الرحمن سانية ، مرجع سابق، ص 216.

الانتاج، المدفوعات التعاقدية لأصحاب عناصر الانتاج، أقساط املاك الأصول المختلفة، صفي الضرائب المدفوعة، الأرباح الموزعة على أصحاب رأس المال، و كلما ازدادت ادخار هذا القطاع كلما ازداد أرباحه.

و تعتبر مدخرات قطاع الأعمال الخاص أهم مصادر الادخار جميعا في الدول المتقدمة في حين لاتزال تمثل أهمية نسبة ضئيلة في البلدان النامية، و هي تتوقف على:

- الأرباح المحققة و على سياسة توزيع تلك الأرباح، فكلما كانت الأرباح كبيرة كلما زادت المدخرات، كذلك كلما كانت سياسة توزيع الأرباح غير مستقرة و منتظمة فانه يترتب على ذلك زيادة ادخار المنشأة في فترات الرواج و الرخاء بينما تميل الى الانخفاض أو الاختفاء في فترات الكساد والركود.
- و لا تقوم هذه الادخارات بدورهم في عملية التنمية في الدول النامية لأسباب تتعلق بسلوكات أصحاب هذه الشركات مثل: انماط الاستهلاك البنكي وقلة الحافز على توسيع مشروعاتهم. [1]

ب- مدخرات القطاع الأعمال العام:

تتمثل مدخرات هذا القطاع فيما يؤول للحكومة من أرباح المشروعات المملوكة لها، و هي عبارة عن الفرق بين تكاليف الانتاج و ثمن بيع السلع المنتجة ويحسب الدخل الصافي لهذا القطاع بنفس الطريقة لقطاع الأعمال الخاص عدا أن صافي الأرباح لا يظهر ضمن بنود التكاليف وذلك لأنه يرجع الى الدولة.[2]

[1]- عبد الرحمن السائلية، مرجع سابق، ص 218.

[2]- محمد عبد العزيز عجيمة، مرجع سابق، ص 238.

وتزداد مدخرات هذا القطاع على طريق مكافحة الاسراف والضياع الاقتصادي والعمل على رفع الانتاجية ، ولا يتم ذلك الا في اطار سياسة ومليئة محددة باتجاه زيادة حجم المدخرات ، وبصفة عامة فان العوامل التي تحدد مدخرات هذا القطاع وتتمثل في :

- السياسة السعرية للمنتجات وهل تحدد طبقا لاعتبارات التكاليف والسوق أم الاعتبارات اجتماعية أو سياسة .
- السياسة السعرية لمستلزمات الانتاج وهل يخضع للدعم
- سياسة التوظيف والأجور
- مستوى الكفاءة الانتاجية [1]

ثانيا: الادخار الاجباري:

ويقصد بالادخار الاجباري ذلك الجزء الذي يقتطع من دخول الأفراد بعيدا عن حاجة الاستهلاك، بطريقة الزامية دون أن يقبل عليه الأفراد طواعية، ويشمل هذا النوع الادخار الحكومي و التمويل التضخمي و الادخار الجماعي.

1- الادخار الحكومي:

يتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الايرادات الحكومية الجارية والنفقات الحكومية الجارية ، فادا كان هنالك فائضا اتجه الى تمويل الاستثمارات وتسديد أقساط الديون ، أما في حالة العجز فانه يتم تحويله عن طريق القطاعات الأخرى أو عن طريق مبلغ نقود جديدة وتعمل الحكومات دائما على تنمية مواردها والتقليل من نفقاتها بغية تحقيق فائض.

[1]- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون ن مرجع نفسه ، ،ص 239

والتنمية تشمل الايرادات الحكومية الجارية في حصيلة الدولة من الضرائب المباشر والغير مباشرة أما نفقاتها فتمثل في الانفاق العام أي الاتفاق على ما تقدمه الدولة في مجالات الأمن والقضاء والصحة والتعليم والمنافع العامة، وغيرها والتي تمثل في الاعانات والدعم وفوائد أقساط الدين العام. [1]

2- التمويل بالتضخم:

و هو أسلوب مستخدمة السلطات العامة للحصول على تمويل اضافي عندما تعجز المصادر الاعتيادية للإرادات العامة من تمويل النفقات العامة ، اي في حالة وجود عجز في الموازنة العامة ويتخلص هذا الأسلوب في الاعتماد على اصدار نقود ورقية جديدة أو الاقتراض من البنك المركزي والبنوك التجارية .

كما يقصد بالتحويل التضخمي بأنه وسيلة لتحويل الموارد من الاستهلاك التجاري الى التكوين الرأسمالي وذلك عن طريق خلق نفود أو انتماء لسد الفجوة التي تظهر في التحويل خطة التنمية الاقتصادية وفي الميزانية الراس مالية للحكومة

3-الادخارات الجماعية:

و هي الدخول التي تقتطع من دخول بعض الجماعات بطريقة اجبارية طبقا لتشريعيات معينة ملزمة بقانون ، ويتمثل هذا الادخار في أرصدة صناديق التأمينات الاجتماعية بأنواعها المختلفة وهي خاصة بالعاملين في الجهاز الاداري للدولة والهيئات العامة في الوحدات الاقتصادية التابعة لها ، حيث تقدم هذه الأموال المجتمعة الى هيئات مختلفة وما يميز هذا الادخار عن باقي الادخارات الاجبارية هو أن الأفراد المساهمين في

[1]- خنطيط خديجة ، اثر الخوصصة على التنمية الاقتصادية في الجزائر مذكرة ماجيستير ن غير منشورة ، جامعة 20 أوث 1955 ، سكيكدة 210-2011 ، ص 110

تكوينها يحصلون على مزايا مباشرة مثل الخدمات الصحية والتعويضات ، والمعاشات .....ويعني هدا أن الادخار الى جانب اسهامه في تمويل التنمية الاقتصادية فانه يسهم أيضا في استقرار العلاقات الاجتماعية بين الأفراد عن طريق تأمين حياتهم ومستقبلهم وضمان حقوقهم ، ولهذا فهو أكثر قبولا لدى الأفراد والهيئات عن الانواع الاخرى للادخار الاجباري.[1]

ثالثا: التمويل المصرفي:

كل الأنشطة الاقتصادية التي تسعى الى النمو والتطور تحتاج الى التمويل النقدي والامداد بأدوات الدفع اللازمة حيث تتم دورتها الانتاجية والتسويقية و الائتمان المصرفي في نشاط اقتصادي في غاية الأهمية وله تأثير متعدد الأبعاد على الاقتصاد الوطني وعليه يتوافق نموه وارتقاء ، ونجاح النظام المصرفي في أداء مهامه يتوقف على مقدرته في توفير وسائل دفع كافية من ناحية وعلى قدرته على اجتذاب الأموال ومنح الانتماء من ناحية أخرى وينبغي أن يكون الانتماء المصرفي متوافق مع الحاجات الفعلية لنشاط الاقتصادي ومتناسب مع خطط التنمية الاقتصادية.

[1] - عبد الحمن سناية مرجع سابق، ص 227

المطلب الثاني: المصادر الخارجية بتمويل الاقتصادية:

نظرا لقصور مصادر التمويل المحلية عن لوفاء بحاجات الاستثمار في الدول النامية ونظرا لوجود العديد من القيود المشاكل التي تعوق زيادة الادخار المحلية بدرجة محسوسة تكفي للدفعة الاشهارية توجب اللجوء الى المصادر الخارجية .

ويقصد بالمصادر الخارجية جميع أنواع الموارد الحقيقة الموفرة خارج الاقتصاد المحلي التي تجلب على شكل نفقات مالية بهدف تمويل مختلف المشروعات الاستثمارية ويمكن أن نوجز أهم هذه المصادر فيما يلي:[1]

أولا: المنح والمعونات الاجنبية:

حيث تقدم هذه المعونات من الدول المتقدمة والغنية والتي يطلق عليها مساعدات التنمية الرسمية وهي تعتبر من أهم مصادر تمويل للدولة النامية ذات الدخل المنخفض بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي والجدير بالذكر أن هذه المعونات ماهي الا حصيلة دوافع تسعى الجهة المانحة الى تحقيقها ، وتصب لسد هذه النقائص في الموارد وتنقسم الى قسمين:

- منح لا ترد الى الجهة المانحة ولا تدخل في نطاق المديونية الخارجية لدول المستفيدة.

ثانيا: قروض مسيرة:

يقصد بها تلك القروض التي تكون فيها معدلات الفائدة ومدة استرجاعها مسيرة وبسيطة ويغلب عليها الطابع المساعدة، وتقدم توجيهات أكثر من طابع ربحية.

[1]- موسى سعداوي ، مرجع سابق، ص 11 -12.

ثالثا قروض خارجية:

يمكن أن تأخذ انسياب رأس المال الأجنبي الى الدول النامية أحد الأشكال التالية:

أ- **القروض الحكومية الثنائية:** هي القروض التي تعقد بين الحكومات الدول المانحة للقروض وحكومات الدول النامية.

ب- **قروض مؤسسات التمويل الدولي:** هو تمويل من جانب المنظمات الاقتصادية والمالية ذات لبقة الدولية أو متعددة الأطراق ، فتنعدم مصادر البنك الدولي للتعمير والتنمية (**I B RD**) والمؤسسات المنبثقة عنه لاسمها هيئات التنمية (**I D A**) والمؤسسات المالية الدولية وكذلك صندوق النقد الدولي (**F M I**).

ت- **الاستثمارات الاجنبية الخاصة:** يحتل هذا الاستثمار أهمية واضحة في الاقتصاديات الدول النامية وقد يكون مباشر أو غير مباشر:

1- **الاستثمار الاجنبي المباشر:** يتمثل المشروعات المملوكة للأجانب الخاصة سواء كانت هذه الملكية كاملة أم باشتراك مع رأس المال

2- **الاستثمار الأجنبي غير المباشر:** ويتمثل في:

أ- القروض الخاصة وهي تلك القروض التي تعتمدها الهيئات الأجنبية الخاصة أو الأفراد ذو كبار المصدرين.

ب- اكتساب أصحاب رؤوس المال الأموال الأجنبية في أسهم أو السندات التي تصدرها الدولة المقترضة.يستعمل القطاع الخاص مذكرات في التمويل الذاتي في الأنشطة

ج_الادخارات الاجبارية من ذلك الجزء الذي يقتطع من دخول الأفراد بعيدا عن حاجة الاستهلاك بطريقة الزامية.

د_ادخار حكومي: يتحقق الادخار الحكومي في الفرق ما بين الايرادات الحكومية الجارية والمصروفات الحكومية.

هـ_التمويل العجز أو التمويل التضخمي: هو عبارة عن زيادة انفاق الحكومة عن امداداتها الجارية ، حيث تلجأ الدول النامية الى تضخيم لسد جزء هذه الفجوة وبالتالي فان التضخم اذا ما نتج في رفع معدل الادخار الوطني يعتبر شكلا من أشكال الادخار الاجباري ، ويمكن أن يضم التمويل التضخمي بالاقتصاد الوطني، في البلدان النامية ، نظرا الضعف وعدم مرونة الجهاز الانتاجي وارتفاع الميل الاستهلاك.

المطلب الثالث: الصعوبات التي تواجهها التنمية الاقتصادية:

عملية التنمية الاقتصادية تهدف الى رفع المستوى المعيشي المتأثر بالعديد من المعوقات التي تواجه التنمية الاقتصادية.

أولا: الدائرة المفزعة للفقر:

حيث أن انخفاض في الدول النامية هو السبب الرئيسي لتدني معدل الادخار و بالتالي انخفاض معدل الاستثمار بها يعني ضمنيا انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خصوصا ادا تزامن مع الزيادة السكانية التي تؤثر سلبا على الدخل الفردي بما يؤدي الى انخفاض الادخار الشخصي واستمرار هذه الحلقات المستعملة سيستعصي على تلك البلدان التقدم في مسار التنمية ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

رسم توضيحي1:
الدائرة المفرغة للفقر.

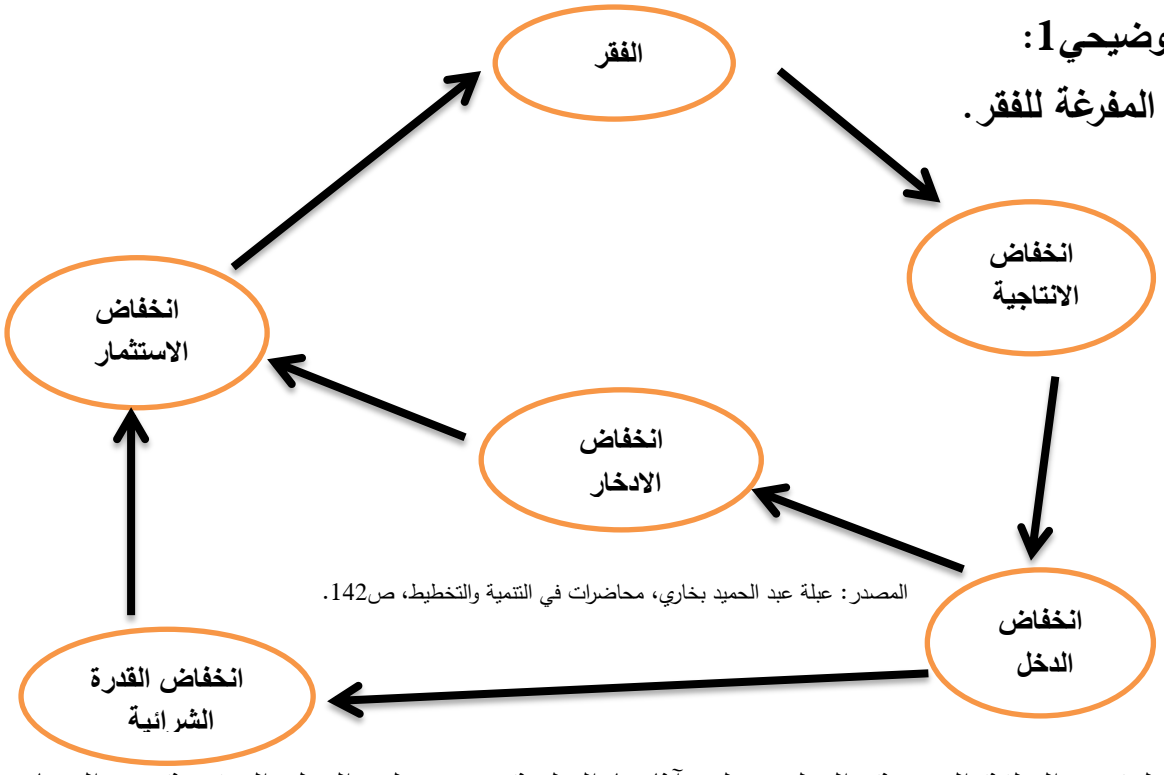

المصدر: عبلة عبد الحميد بخاري، محاضرات في التنمية والتخطيط، ص142.

ولعكس الحلقة المفرغة والتغلب على آثارها السلبية يجب على الدول المتقدمة من الهيئات الدولية وكذلك يجب عليها أن تقوم بتنفيذ برنامج استثماري ضخم على جهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية الحقيقية ، كصناعة الأحذية والألبسة وذلك حتى يتسنى توسيع نطاق السوق من خلال ما تخلقه هده المشروعات من دخل وطلب.

ثانيا: ضيق حجم السوق:

إذا كانت التنمية فقد حشدت لها التأييد النظري فيها يخص بتبني استراتيجيات التصنيع كمفتاح للتقدم الاقتصادي والذي تعاني منه بلدان التصنيع كمفتاح لتقدم الاقتصادي والذي تعاني منه البلدان النامية في شكل نقص السلع و الخدمات الضرورية وغيرها فان تلك الاستراتيجيات تقتضي انشاء مصانع كبيرة للاستفادة من اقتصاديات الحجم في رفع كفاءات التشغيل ، غير أن عدم استطاعة تلك البلدان انشاء الوحدات الانتاجية

الضخمة وهو طبق حجم السوق الذي يؤدي الى قصور الطلب المحلي عن استيعاب الطاقة القصوى للإنتاج والذي تتسبب فيه الخلقة المفرغة للفقر .

ثالثا: عوائق سياسية ونظامية:

يرى بعض المفكرين الاقتصاديين المعاصرين أن على البلدان الصناعية تحمل مسؤوليات تجاه البلدان النامية وما آلت اليه او ضاعها وهذا بتعويضها بدعم التنمية لديها حيث أن معظمها كانت تحت وطأة الاستعمار لفترة زمنية طويلة لذلك جعلها تعاني من تبعات ذلك من خلال:

1-**التبعية السياسية:** و هي تعاني منه معظم بلدان أمريكا الجنوبية وآسيا وافريقيا برغم من حصولها على الاستقلال السياسي ، حيث أن معظم أنظمتها الدستورية والقانونية مستمدة في الغالب من نظم مستعمريها مما يجعلها معرضة لتهديد الأجنبي ادا لم تكن في مسارها.[1]

2-**عدم الاستقرار الأمني:** ان عملية التنمية تتطلب تهيئة المناخ اللاق والملائم الذي يعتبر شرطا لجذب المستثمرين ولأجل ذلك يطلب من الحكومات في البلدان النامية تحت الاضرابات العرقية والأمنية وكذلك المنازعات الخارجية.

3-**عوائق اقتصادية واجتماعية:** من خلال ما يتطلب النمو من تشجيع القطاع الخاص وزيادة الطلب على التعليم والتكوين كوسيلة لرفع الكفاءة الانتاجية والمهنية وزيادة حجم

---

[1]- كيداني سيدي أحمد، **اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع دخل الجزائر مقارنة بدول العربية**، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بالقايد ، تلمسان ، 2012-2013 / ص 28-29-32

- **مفهوم الناتج المحلي الاحمالي:** يعني أنه اجمالي القيم النقدية لسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الانتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي ، خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة
"مفهوم الدخل الفردي": هو نصيب الفرد الواحد من الدخل القوي الخام لدولة خلال سنة.

ونوعية السلع والخدمات ما قد تكون له آثار على أولئك الذين يتمتعون بقدر محدود من التعليم والتأهيل ، فتنشر البطالة في صفوفهم الأمر الذي يحيرهم مع مرور الوقت على زيادة المخصصات المالية للإنفاق على التعليم والتكوين.[1]

[1] - كيداني سيدي أحمد، مرجع سابق، ص33-34.

التصنيع: يعتبر التصنيع الحجر الأساسي في عملية التنمية ومظهر من مظاهر قوة الدولة وعظمتها ، فالتصنيع له ديناميكية ذاتية قادرة على دفع عجلة النمو الى الأمام من خلال القضاء على الاختلالات الهيكلية السائدة في المجتمعات المختلفة ، بالإضافة الى استيعابه للعمالة وأنه وسيلة الاشهار الثروة الوطنية .

خلاصة الفصل:

من خلال عرضنا وتفصيلنا لعملية التنمية الاقتصادية نستنتج أنها لا تقتصر على الامتداد ببعض الاسهامات على المستوى الاقتصادي والتقني ، انما هو الحضور الفعال والقوي للدولة من خلال وضع القواعد الازمة والقيام بدفعة قوية التي توضح كيفية استعمال هذه الاسهامات ذلك لأنه بدون ادارة قوية وارادة كذلك لا يمكن الوصول الى تنمية شاملة ، وهو ما فرض على الدولة التدخل الى مصادر التمويل الداخلية والخارجية التي من شأنها النهوض بالتنمية ، وجعلها دولة متطورة واقتصاديا ، اي دولة قوية وتحقيق تنمية في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمستدامة ولكن الدول النامية فهي الى الآن لا تحقق تنمية وذلك بسبب التخلف.

الفصل الثالث

مساهمة القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

تمهيد:

يمثل القطاع الخاص اليوم في الجزائر محور عملية التنمية الاقتصادية. و التي تهدف في المقام الأول إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بوجه عام، و ذلك من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد و إعادة هيكلة الأدوار بين الحكومة و القطاع الخاص وتقنيتها و تشجيع القطاع الخاص، الذي من المفترض أن يتميز عن القطاع العام بقدرته على تحسين الجودة والابتكار و المنافسة و جذب الاستثمار للمساهمة في الاقتصاد و الجزائر شأنها شأن لعديد من الدول النامية، تطمح إلى تحسين مستوى المعيشة لأفرادها، و بلوغ الأهداف المنشودة من التنمية الاقتصادية. كالتوظيف و رفع معدل النمو، القضاء على المشاكل التي قد تواجه المجتمع و البحث على الحلول والتحديات اللازمة لمواجهة المعوقات.

ومن خلال ذلك سيتم البحث على أهم نتائج وآثار القطاع الخاص على بعض المتغيرات وهذا ما سيتم تفصيله في هذا الفصل الذي قسمناه الى ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول: نشأة و تطور القطاع الخاص الجزائري وأهدافه**
- **المبحث الثاني: مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية.**
- **المبحث الثالث: المعوقات التي يعاني القطاع الخاص و سبل تفعيله.**

المبحث الأول – نشأة وتطور القطاع الخاص الجزائري وأهدافه

لقد مر القطاع الخاص في الجزائر بعدة مراحل و التي تزامنت مع صدور تشريعات قانونية، و ذلك لتحقيق الأهداف المسطرة إلا أن هذا يتحقق بتوفر شروط نجاح و التي سيم عرضها في هذا المبحث كالتالي:

المطلب الأول – نشأة و تطور القطاع الخاص بالجزائر:

يعني القطاع الخاص في الجزائر بأنه قسم من الاقتصاد. حيث تتلقى الأسر الدخل من توفير مدخلات، انتاج القطاعات الاقتصادية الأخرى، و تؤثر على المجريات الاقتصادية عبر قرارات الإنفاق، و يعتمد القطاع الخاص في تسييره على آليات السوق الحرة،و المنافسة في تحديد أسعار السلع و الكميات المنتجة و المستهلكة من أجل تحقيق المنافسة الحرة، حيث تسعى كل مؤسسة إلى تحقيق الربحية و المحافظة على السوق و الاستمرارية الأمر الذي يساعد على نجاح الإدارة.

رسم توضيحي2 توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب القطاع القانوني: 2011.

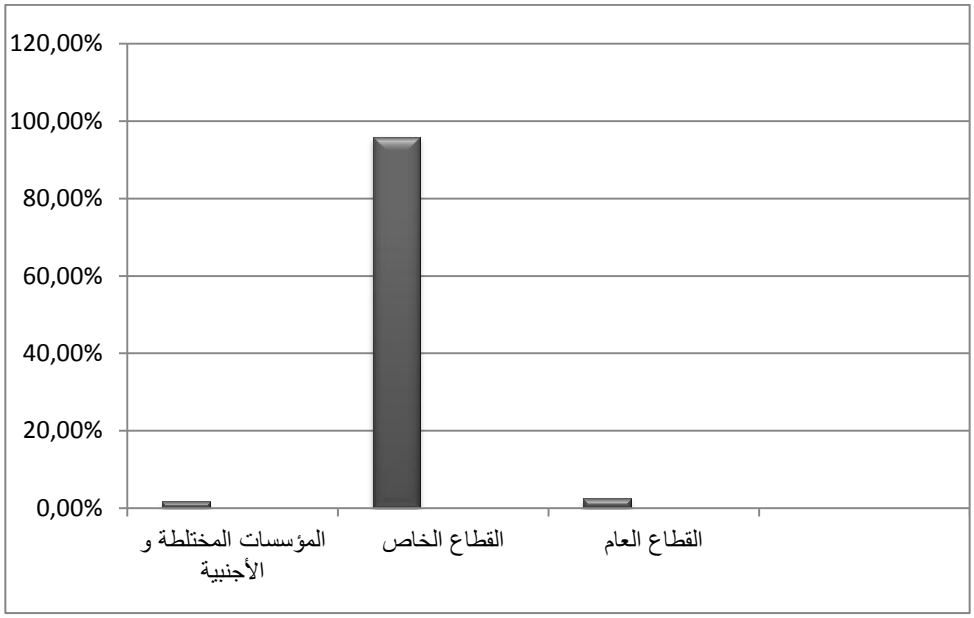

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

فبالنسبة للمؤسسات الخاصة يحتل قطاع التجارة المرتبة الأولى ب 512549 مؤسسة من مجموع 920307 مؤسسة خاصة أي ما يعادل 55.7% من المجموع، متبوعا بقطاع الخدمات الذي يأتي في المرتبة الثانية بنسبة 34.6% (308039 مؤسسة)، أما القطاع الصناعي فيحتل المرتبة الثالثة ب 89787 مؤسسة و هو ما يمثل نسبة لا تتعدى 9.7% من مجموع المؤسسات الخاصة.

أولا – مرحلة التهميش (1963–1982م):

إن الاختيار الإيديولوجي للجزائر بعد الاستقلال جعلها تهمش القطاع الخاص، و لم تمنح له دورا في التنمية الاقتصادية، حيث استحوذ القطاع العام على أغلبية وسائل الانتاج الوطني، و قم احتكار كل من النظام المالي و النقدي و التجارة الخارجية و منحت الأولوية للمؤسسات العمومية و هذا معناه عدم وجود القطاع الخاص إلا أن سيطرة الدولة على الجهاز الانتاجي جعل رأس المال الخاص لا يتجه نحو القطاع الخاص بل يتجه نحو قطاعات غير انتاجية، و بهذا لم يعد القطاع الخاص متجانسا و موحدا بل على شكل نشاطات متنوعة، و لهذا فإنه يجب الاستثمار في القطاع الخاص و لقد قامت الدولة بعد ذلك و تحديدا سنة 1963 بإصدار أول قانون متعلق بتنظيم الاستثمارات الخاصة.

1–قانون رقم 277/63 المؤرخ في 27 جويلية 1963:[1]

حيث ينص هذا القانون على السماح للمستثمرين الخواص بممارسة نشاطهم مع التقيد بحدود تخضع لإجراءات النظام العام، و هذا ما جاء صراحة في المادة الثالثة من هذا القانون، و التي تنص على ما يلي: إن حرية الاستثمار معترف بها للأشخاص الطبيعيين

[1]شهرزاد زغيب، **مكانة القطاع الخاص في النسيج الصناعي الجزائري منذ الاستقلال**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصاديةّ، غير منشورة، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة ورقلة،2004، ص42.

و المعنويين الأجانب و ذلك حسب إجراءات النظام العام، تشترط توطين هذه الاستثمارات، تحديث و تجديد عوامل الانتاج، تكوين و ترقية العمالة، لكن يبقى على الدولة تنظيم، متابعة، و توجيه القطاع الخاص نحو النشاطات المنتجة التي ترغب فيها، وهذا ما شكل عائقا نحو الاستثمارات الخاصة التي كانت تفضل النشاطات الأكثر ربحية و الأقل تكلفة و مخاطرة كالتجارة.[1]

لقد تمركز نشاط القطاع الخاص في الصناعات التي اعتبرتها الدولة ثانوية مقارنة بالصناعات الثقيلة التي رأت فيها قاعدة التنمية الاقتصادية ، يدعو للقول بأن الدولة قد تبنت نزعة تهميشيه للقطاع الخاص. فالقطاع الخاص كان مهمشا من طرق الدولة. مما أدى إلى تأخر تشكل فئة المقاولين بالمفهوم الدقيق للمصطلح ومع ذلك فقد تمت هيكلة القطاع الخاص وأخد يتطور ولكن في ظل القطاع العام الذي كان سائدا ومهيمنا بقوة. إن المرحلة الممتدة من 1967 إلى 1971 هي المرحلة المتضمنة صدورها قانون الذي ينص على تقديم قروض مالية للخواص و هي مرحلة تشكل رأس مال الخاص.

2-قانون الاستثمار الخاص رقم 66-284 المؤرخ في 15 جوان 1966:

والذي يشكل مع النصوص القانونية التي تستند إليها قانون الاستثمارات، و قد جاء هذا الأمر لسد الثغرات التي تميز بها القانون السابق من خلال توسيعه ليشمل الرأسمال الوطني وكذا تحديد دور ومكانة القطاع الخاص والضمانات الشرعية الواجب منحها إياه سواء كان أجنبيا أو وطنيا، وإذ حدد الأمر الجديد مجال تدخل القطاع الخاص لكن في المقابل أكد القانون من جديد على الدور الاحتكاري للدولة داخل القطاعات الحيوية والاستراتيجية للاقتصاد الوطني[2].

[1] ليليا صويلح، **قراءة تحليلية في مسار تطور تجربة القطاع الخاص بالجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة قالمة، العدد 08، 2012، ص78.
[2] - ليليا صويلح ، مرجع نفسه ص 79.

كما تضمن هذا القانون على ضمانات وامتيازات واعتبرت كعناصر جاذبة للقطاع الخاص لتحفيزه على الاستثمار، لكن في نفس الوقت احتوى على إجراءات مفيدة لإنشاء المؤسسات الخاصة ورغم جديد قانون 1966 رغبة الدولة في إدماج القطاع الخاص ضمن مجهودات التنمية الوطنية بقدر ما عكس تخوفها من توسيع هذا القطاع واستمر هذا الموقف حتى بعد مضي 10 سنوات مع إصدار قانون 1966 .

ففي 1976 جاء الميثاق الوطني ليؤكد على ضرورة الحفاظ على الاشتراكية وتحديد نشاطات القطاع الخاص.[1] بطريقة لا تسمح له من ان يكسب قوة اقتصاديه لذلك تم حصر نشاط القطاع الخاص في أنشطة ثانوية لكي لا يتمكن هذا القطاع من التأثير على مراكز القرار في الدولة، ولقد حرص الميثاق على التفريق بين القطاع الخاص الاستقلالي والغير استقلالي واعتمد في ذلك على حجم المؤسسة وعدد عمالها كمعيارين الاكتشاف وجود الاستقلال، إن المحاولة التي تضمنها الميثاق الوطني في سبيل إعطاء مكانة للقطاع الخاص ضمن المجال الاقتصادي تعود أساسا لاختلاف الأوضاع الاقتصادية، كما كانت عليه في 1966. فقد أصبح القطاع الخاص واقعا لا يمكن تجاهله وهذا ما أوجب إعادة النظر في الإطار التشريعي والقانون المرتبط بالقطاع الخاص.

ثانيا: مرحلة رد الاعتبار (1982-1988):

خلال هذه الفترة طهرت الرغبة في تأطير القطاع الخاص مع بداية الثمانيات على أساس أن ملكية الدولة للمشروعات الكبيرة وإدارتها لهذه الملكية يخضع هذه المشروعات لفلسفة إدارة تحكمها العقلية البيروقراطية. التي لا تتناسب وعقلية إدارة الأعمال التي لا يملكها و لا يمارسها قطاع الأعمال الخاص، باعتبار أن إدارة الأعمال فلسفة وأسلوب

[1]- اكرام سياسي ، **الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاسات على القطاع الخاص في الجزائر** ، دار هومة لطباعة والنشر ، د ط، الجزائر ، 2011 ، ص 111.

القطاع الخاص يحكمها مبدأ أساسي هو "المخاطرة والعائد" و أنه كلما زادت درجة المخاطرة كلما زاد العائد المتوقع، وهذا السياق بين المخاطرة والعائد يفجر العلاقات الإبداعية الكامنة عند رجال الأعمال، مما يدفعهم إلى البحث عن كل جديد وتحسين اداء ما هو قائم وتشتد المنافسة بينهم فيتحول الاقتصاد الوطني إلى كتلة ديناميكية تندفع إلى التطور و النمو بقوة، و من هذا المنطلق تحقق معدلات عالية للاقتصاد الوطني يستفيد منها كل المواطنين متمثلة في خدمة مرتفعة وسلعة جيدة و رقابة ذاتية على أداء الوحدات الإنتاجية والخدمة من خلال تملك أسهم في الوحدات وصولا إلى الهدف الأسمى و هو تحقيق رفاهية المواطن الاقتصادية حيث كان القطاع الخاص ضمن المحاور التي تم إدراجها للمناقشة أثناء المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير المنعقد في جوان 1980 الذي أوصى بضرورة دمج القطاع الخاص ضمن إطار التخطيط العام لاقتصاد الوطني مع احترام قواعد الاقتصاد الاشتراكي ونشطات القطاع العمومي وأكدت توصيات المؤتمر على المؤتمر على أن القطاع الخاص قد تطور وحقق وزنا هاما في الإنتاج والتشغيل[1] ولذلك جاء إصدار سلسلة قوانين أهمها:

1-قانون الاستثمار الخاص رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوث 1982:

حيث يوضح هاذا القانون كيفية تشكيل وتشغيل الشركات الاقتصادية المختلطة حيث أكدت الجزائر بنيتها في تبني شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي التي لا يمكنها تجاوز 49% من رأسمال الشركة المختلطة في حين 51% المتبقية تمثل نسبة المشاركة المحلية المادة (22).

وتستفيد الشركات المختلطة من مجموعة من الحوافز المختلفة والتي يمن إجمالها في الإعفاء من الضريبة العقارية لمدة خمس سنوات ومن الضريبة على الأرباح الصناعية

[1]- اكرام سياسي مرجع سابق ، ص 111.

والتجارية لمدة ثلاث سنوات المالية الأولى المادة (12). وكذلك يقدم هذا القانون ضمانات الأطراف الأجنبية كالحق في المشاركة في اجهزة التسيير والقرارات وضمان حق التحويل وكان أهم ما جاء به أيضا أن القطاع الخاص قبل انجازه لأي مشروع يجب عليه أن يتحصل على رخصة الإنجاز من قبل اللجان الرسمية، كما تقوم هيئات توظفها الدولة بدراسة المشاريع حسب الأهمية والمنفعة الاجتماعية والاقتصادية، مما يعني أن الحرية التي منحتها الدولة للقطاع الخاص عبر هذا القانون إنها هي الحرية شكلية في أساسها لم تتمكن من جلب الحجم المرغوب فيه من المؤسسات الإشهارية الأجنبية.[1]

2-قانون رقم (93/83) الصادر في 29 جانفي 1983:

والذي أنشأ ديوانا لتوجيه ومتابعة وتنسيق الإشعارات الخاصة، وقد وضع تحت وصاية وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، حيث أوشكت لهذ الديوان مهام ضمان أفضل تكامل للاستشارات الخاصة مع مسار التخطيط وتوجيه الاستشعار الوطني الخاص نحو النشاطات ومناطق كفيلة بتلبية حاجات التنمية وضمان التكامل مع القطاع العمومي ، وفي 1986 جاء الميثاق الوطني الذي اعترف بدور القطاع الخاص ومكانته في الاقتصاد وأكد على ضرورة اعطاء الضمانات المناسبة في اطار القانون وتشجيع التخطيط لهذا القطاع ولهذا كان غائبا في المواثيق السابقة .

وقد ألغي القانون رقم (25/88) المتعلق بتوجيه الاستشعارات الخاصة كل الاجراءات التأطيرية التي كانت تميز قانون 11/82 ونص على أن أحكامه تهدف الى تشجيع القطاع الخاص. عبر سقف الاستشعار الخاص والسماح للمستثمرين الخواص بالاستشعار في قطاعات متعددة ماعدا التي تعتبرها الدولة قطاعات استراتيجية.[2]

[1] ليليا صويلح ، مرجع سابق، ص 81.
[2] اكرام سايس، مرجع سابق، ص 115.

ثالثا: مرحة الانفتاح (1989):

عرفت هذه المرحلة تحولات جذرية على الصعيدين السياسي والاقتصادي ، شهد فيها تطبيق الاصلاحات الاقتصادية التي تم من خلالها الانتقال من النظام الاشتراكي المعادي للقطاع الخاص الى نظام اقتصاد السوق القائم على تشجيع المبادرة الخاصة، اذ مع مطلع التسعينيات جاء قانون رقم (10/90) الصادر في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض ، والذي اعتبر أحد أدوات تنمية الاستشعارات الخاصة المحلية في الجزائر و شجع الشراكة بمختلف أشكالها وقد سهل حركة سير رؤوس الأموال بشكل كلي ، وقد جاء قانون رقم (19/91) المتضمن تحرير التجارة الخارجية والذي يضمن حركة التجارة الخارجية ويخضع القطاعين لنفس المعايير والشروحات.[1]

وقد تدعم الاصلاح الاقتصادي بقانون استثمار آخر بموجب المرسوم التشريعي رقم (12/93) المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 ، والذي يهدف بالأساس لتحرير الاقتصاد عن طريق فتح الأسواق للرأس المال الوطني والأجنبي، وانشاء وكالة ترفيه ودعم الاستثمارات ويعتبر قانون 1993 يمثل أول انجاز مهم نحو الليبرالية واقتصاد السوق الذي يمثل القطاع الخاص محركه الأساسي ولقد تدعم ذلك بالمرسوم رقم (22/92) الصادر في 26 اوث 1995 المتضمن خصخصة المؤسسة العمومية.

رابعا: مرحلة الألفية الثالثة:

كانت هذه المرحلة لتقديم التصحيحات الضرورية واعطاء نفس جديد لترقية الاستثمار، حيث أصدرت السلطات العمومية الأمر رقم (03/01) المتعلق بتحويل الاستثمار ومن بين المسائل التي تضمنها هذا الأمر. الغاء التمييز بين الاستثمارات

[1] نورة محمدي ، **دراسة تحليلية في أثر الاصلاحات الاقتصادية على أداء ومساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني**، مذكرة ماجيستر، غير منشورة، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة ورقلة، 2005-2006، ص42.

العمومية والخاصة ومرافقة وتسهيل عملية الاستثمار وقد تميزت سنة 2001 أيضا بظهور القانون التوجيهي رقم (18/01) الصادر في 12 ديسمبر 2001 الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد عمل على تنظيم وتحديد اجراءات التسهيل الاداري لترقية وتشجيع المؤسسات الخاصة.

وأهم ما ميز 2001 هو البدء بتنفيذ برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004) حيث يأتي هذا استعمال الجزائر لالتزامات برنامج التعديل الهيكلي، وهدف برنامج الانعاش الاقتصادي تحضير الجزائر لإنعاش اقتصادي جديد بوضع استراتيجية تمنح انطلاق عملية تنمية مستدامة، واستكمال للبرنامج السابق ثم وضع برنامج دعم لنمو الاقتصادي و الذي يمتد على مدار الفترة 2005-2009 و هو امتداد البرنامج للإنعاش الاقتصادي و يعتبر إطار من الفرص للمتعاملين الاقتصاديين.[1]

المطلب الثاني – أهداف القطاع الخاص في الجزائر:

على اعتبار القطاع الخاص هو احدى سياسيات برنامج التصحيح الهيكلي التي انتهجها الاقتصاد الجزائري ، فانه من غير المعقول أن ينحرف عن تحقيق الأهداف المسطرة والتي تتمثل في:

أولا – التقليص من العجز في الميزانية العامة للدولة:

كان من المفروض أن تعتمد الدولة على المؤسسات العمومية في تمويل ميزانيتها العاملة وتغطية نفقات القطاعات غير المنتجة و القطاعات الاجتماعية كالتعليم والصحة الى جانب اقامة البنية التحتية، غير أن ما حدث على العكس، فلقد أخذت الدولة تتحمل كل نفقات هذه المؤسسات إلى جانب تغطية الخسائر التي لحقت بها، مما ساهم في

[1] اكرام سياسي مرجع سابق ، ص (110-119).

إحداث عجز في موازينها واستقراره، وبالتالي فالقطاع الخاص من نشأته أن تقلص من العجز الذي عرفته ميزانية الدولة و هذا كما يلي:

- سيؤدي الى القاء المساعدات المقدمة للمؤسسات العمومية.
- سيستخدم حصيلته في عدة مجالات وتغطية احتياجات التطهير المالي للمؤسسات التي لم تخصص بعد في السداد الديون الخارجية والداخلية وديون المؤسسات العمومية ستدفع في شكل تعويضات للمسرحين عن العمل لأسباب اقتصادية، كما سيوجه حصيله للقطاعات الاجتماعية كالتعليم والصحة والتنمية الجهوية.
- سيمكن من استقرار ايرادات الدولة وارتفاعها على المدى الطويل نتيجة استقرار المحصلة الضريبية التي سيحصل عليها من المؤسسات الخاصة.

ثانيا – التقليص من عجز ميزان المدفوعات:

عادة ما يرجع العجز المسجل في ميزان المدفوعات الى نمو الواردات بوتيرة تفوق كثيرا الصادرات، ويعتقد أن القطاع الخاص من شأنه أن يقلص هذا العجز ، حيث سيسمح تحويل مؤسسات الدولة الى القطاع الخاص بزيادة الانتاج وتحسين نوعيته ، مما سيزيد فرص تصديره كما سيؤدي الى انخفاض الاستيراد .

ثالثا – الرفع من كفاءة المؤسسات الاقتصادية وزيادة مردوديتها وتحديثها:

لأن البعض يظن أن القطاع الخاص هو أكفأ من القطاع العام في قيادة المؤسسات، وبالتالي فهو صحتها ستسمح بالرفع من فعاليتها و مردوديتها.

رابعا – تطوير سوق رأس المال:

إن انعدام الوعي الاقتصادي لدى المجتمع الجزائري، جعل انشاء سوق رأس المال الجزائري يتزامن مع أول عمليات الخوصصة في الجزائر بغرض تشغيله ثم ادخال حركية

عليه وتنشيطه ليفتح المجال فيما بعد للمؤسسات الخاصة للتعامل داخله وكذلك المؤسسات العامة.[1]

المبحث الثاني – مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية:

يمثل القطاع الخاص اليوم في الجزائر محور عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية نظرا لما يتمتع به هذا القطاع من مزايا و إمكانيات كبيرة تؤهله للقيام بدور ريادي في شتى المجالات الاقتصادية و الاجتماعية، و لعل تطوير هذا القطاع سيؤدي إلى حدوث نقلة نوعية لمعدل التنمية في الجزائر.

المطلب الأول: ، دور القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي:

أدت مختلف الإصلاحات الاقتصادية و الظروف الصعبة التي يمر بها الاقتصاد الوطني نتيجة لانخفاض أسعار المحروقات، الذي يمثل ركيزة الاقتصاد إلى زيادة الاهتمام بالقطاع الخاص بتوسيع نشاطاته في مختلف المجالات الاقتصادية، و ذلك سعيا لتنويع و زيادة مساهمته في الناتج المحلي و القيمة المضافة و هذا ما سيتم إبرازه في هذا المطلب:

أولا: دور القطاع الخاص في زيادة الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي المقياس الأساسي للنمو الاقتصادي و قد تحسنت مساهمة القطاع الخاص في عملية تكوين الناتج المحلي و هذا كانعكاس واضح لتحول الدولة نحو اقتصاد و آليات السوق.[2]

---

[1] عيساوي نادية ، **تقييم المؤسسات في اطار الخوصصة** ، مدكرة لنيل شهادة الماجيستر في علوم الاقتصادية ،غير منشورة ، جامعة الجزائر،2005، ص85

[2] ياسين بن الحاج جلول، **دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية في الجزائر**، مذكرة دكتوراه، جامعة الشلف ، ص244.

جدول 1يوضح مساهمة القطاع الخاص و العام في الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات، الوحدة: مليار دج

السنة	2005		2007		2008		2009		2010		2011	
قطاع النشاط	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
قطاع عام	651.0	22	749.86	19.2	760.92	17.55	816.80	16.41	827.53	15.02	923.34	15.23
قطاع خاص	2364.5	78	3153.77	80.8	3574.07	82.45	4162.02	83.89	4681.68	83.89	5137.46	84.77
إجمالي PIB	3015.5	100	3903.63	100	4334.99	100	4978.82	100	5509.21	100	6060.8	100

المصدر: سناء بوشوك، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، مجلة الدراسات، الجزائر، العدد 47، 2016، ص178.

عرف نصيب القطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات تطورا مقارنة بالقطاع العام نتيجة الانسحاب التدريجي للدولة من بعض القطاعات في إطار سياسة تشجيع القطاع الخاص، ففي سنة 2011 قدرت مساهمة القطاع الخاص بـ 84.77% من الناتج خارج قطاع المحروقات مقابل 15.23% للقطاع العام، غير أن هذه النتائج سرعان ما تزول إذا أدخلنا قطاع المحروقات ففي سنة 2009 مثلا انخفض معدل النمو بـ 21% نظرا إلى انخفاض الطلب العالمي على الطاقة، نتيجة وصول آثار الأزمة العالمية، كذلك سجلت الجزائر في نفس السنة أول عجز في ميزانياتها، خلال عقد كامل من الزمن بلغ 8.4% من الناتج الإجمالي الخام، و كان ذلك بسبب انخفاض أسعار النفط وتكثيف الدولة لنفقاتها العامة.

رسم توضيحي1 نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (%) للفترة 2000-2018:

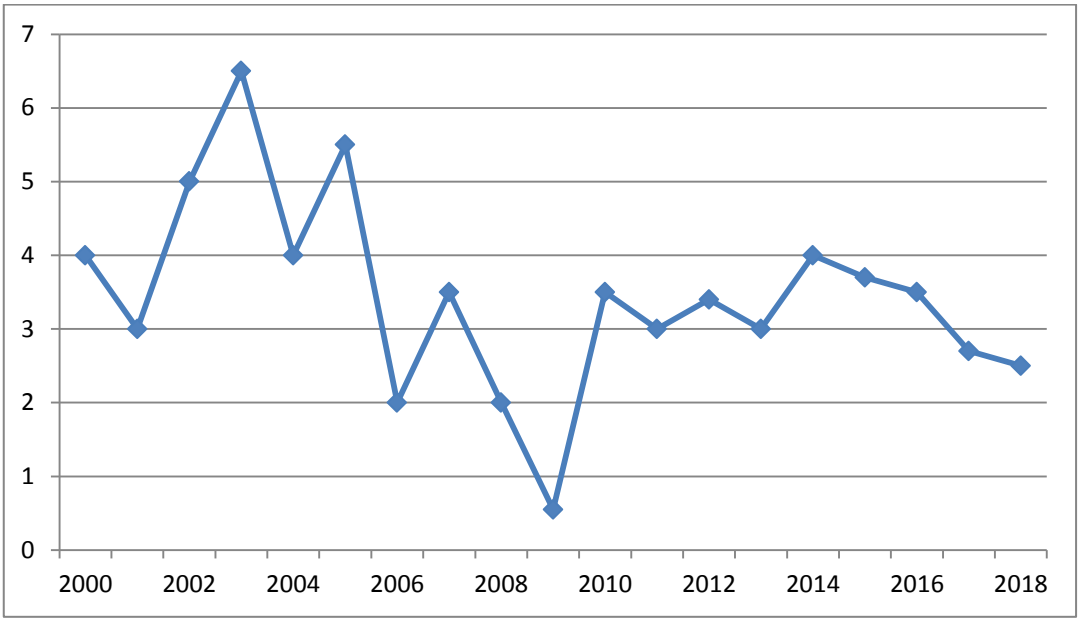

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

- مجلة الدراسات لسناء بوشوك و تقديرات.
- توقعات خبراء صندوق النقد الدولي و البنك الدولي.

يبين الشكل أن نسبة نمو الناتج تراوحت بين الارتفاع و الانخفاض حيث بلغت معدلات مرتفعة في فترة ارتفاع أسعار النفط، تفاقمت العوامل الأساسية للاقتصاد الجزائري بشكل مطرد منذ منتصف عام 2014 بالتزامن مع انخفاض أسعار البترول العالمية، ففي عام 2015 تراجع النمو إلى 3.8% من 3.9% عام 2014، متأثرا في ذلك بهبوط متوسط أسعار النفط من 100 دولار للبرميل في 2014 إلى 59 دولار عام 2015. وفي عام 2016 سجل معدل النمو 3.6% و بالتالي انخفض معدل النمو و تم تعويض الانخفاض الحاد في أسعار البترول بزيادة انتاج الهيدروكربونات، و رفع مستوى الانفاق العام.

و في سنة 2018 انخفض معدل نمو الناتج المحلي إلى 2.6% حيث ستؤدي الزيادة الكبيرة التي ستطرأ مع بدء الإنتاج في الآبار النفطية الجديدة إلى تحقيق الأثر السلبي للتراجع المتوقع في سعر النفط على القطاعات الحقيقية غير النفطية.

جدول4_بعض المؤسسات المعلن عن خوصصتها عام 2003

الفروع	العدد	عدد الموظفين
الكيمياء و الصيدلة	10	3858
المناجم و صناعة الحديد	04	852
القطاع الزراعي و الغذائي	21	6151
الأقمشة و الجلود	03	1192
مواد البناء	02	1007
المجموع	40	13055

المصدر: خديجة فنطيطة،أثر الخوصصة على التنمية الاقتصادية في الجزائر،مذكرة ماجيستير،غير منشورة،جامعة 20اوت1955،سكيكدة، 2011، ص74

ثانيا: مساهمة القطاع الخاص في الانتاج الكلي:

جدول 5 مساهمة القطاع الخاص في الانتاج الكلي 2010-2013 (الوحدة مليون دج)

	2010		2011		2012		2013	
	قطاع عمومي	قطاع خاص	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع عام	قطاع خاص
الفلاحة	8037.7	1007221.1	7804.7	1165909.2	9931.4	1411761.9	14817	1612945
المحروقات	3851802.6	328555.1	4931709.7	310389.1	5035723.5	500658.3	4500562.2	467456.1
الصناعة	326176.3	290521.9	352085	311174.9	374773.4	353841.8	388430.1	377010.3
البناء و أ العمومية	163985.4	1030128.1	171526.3	1091040.4	178486.5	1232673.1	217707.9	1344397.2
النقل و الاتصالات	176384.2	757323.4	191468.4	812076.3	214215.8	881061.9	2337997	1209332.7
التجارة و الخدمات	125503	1527124.7	148329.8	1710723.1	164137.5	1946172.3	184559	2199711

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الاقتصادية، ص17.

يلاحظ من خلال الجدول هيمنة القطاع الخاص على مجالات التجارة و الخدمات و البناء و الأشغال العمومية و الفلاحة، و يعود هذا إلى البرامج الكبيرة المسطرة لتطوير هذه القطاعات.

من جهة أخرى ظلت مساهمة القطاع الخاص في المجال الصناعي متواضعة، و ذلك لأن القاعدة الصناعية تعتمد بشكل كبير على القطاع العام، و ذلك من خلال الشركات الضخمة التابعة لقطاع المحروقات و تفضيل القطاع الخاص لبعض الصناعات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات الغذائية.

و عليه يمكن القول أن القطاع الخاص قد ظهرت نتائجه و برزت في الفروع و القطاعات الاقتصادية التي تعتبر تقليديا من اختصاصه كالتجارة و الخدمات و البناء و الأشغال العمومية و الفلاحة.

ثالثا: أثر القطاع الخاص على الميزانية العامة للدولة:

يظهر أثر القطاع الخاص على الميزانية العامة للدولة بعدة أشكال منها المباشرة و غير المباشرة، و من أهم تلك الآثار يمكن التركيز على ما يلي:

- إرادات استثمار عوائد القطاع الخاص.
- عوائد بيع المؤسسات العامة.
- الإرادات الجمركية و إرادات الرسم التي تفرض على معاملات تلك المؤسسات فيما بعد القطاع الخاص.
- إرادات الحكومة من ملكيتها المتبقية لجزء من رأس مال تلك الشركات.
- الإرادات الضريبية على أرباح الشركات و دخول الموظفين و العاملين فيما بعد الخوصصة، غير أن تقييم المبالغ المالية المتحصل عليها من فرض الضرائب مهمة معقدة لأن المبالغ الموجهة للخزينة العمومية لا يمكن معرفة قيمها بالتحديد نظرا لصعوبة الحصول على البيانات و المعلومات.[1]

[1] خديجة قنطيط، مرجع سابق، 110

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة:

للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم أهمية كبيرة في مختلف الدول المتقدمة و النامية على حد سواء، و يرجع ذلك للدور الكبير الذي يمكن أن تقوم به هذه المؤسسات في تفعيل استراتيجيات النمو المصاحب لزيادة فرص التوظيف و مواجهة الفقر و إعادة توزيع الدخل.

أولا: تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

لقد كانت للجزائر عدة محاولات في تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و لكنها تعاريف غير رسمية، فأول محاولة كانت التقرير الخاص ببرنامج التنمية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (1974-1977) الذي وضعته وزارة الصناعة و الطاقة محليا، التعريف كالآتي:

- نسمي مؤسسة صغيرة و متوسطة كل وحدة انتاجية:
- مستقلة قانونا.
- تشغل أقل من 500 شخص.
- تحقق رقم أعمال سنوي أقل من 15 مليون دينار جزائري، و يتطلب الإنشاء استثمارات بما أقل من 10 مليون دينار جزائري.

أما المحاولة الثانية، قامت بها المؤسسة الوطنية لتنمية الصناعات الخفيفة بمناسبة الملتقى الأول حول الصناعات الصغيرة و المتوسطة سنة 1983، فعرف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة على أنها المنشأة التي:

- تشغل أقل من 200 عامل.
- تحقق رقم أعمال يقل عن 10 ملايين ديتار جزائري.

و هناك بعض التعاريف المفصلة التالية:

- المؤسسة المتوسطة هي مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخص، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و 500 مليون دينار.
- المؤسسة الصغيرة هي مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخص و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار.
- المؤسسة المصغرة هي مؤسسة تشغل من عامل 01 إلى تسعة 09 عمال و تحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار، أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة ملايين دينار.[1].

جدول (6) توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب العريف القانوني:

المؤسسة	المستخدمون	رقم الأعمال	الميزانية السنوية
مصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 20 مليون دينار	أقل من 10 مليون دينار
صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 200 مليون دينار	أقل من 100 مليون دينار
متوسطة	من 50 إلى 250	من 200 مليون إلى 2 مليار	من 100 إلى 500 مليون دينار.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات السابقة.

ثانيا: تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: (2007-2012):

جدول 7تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2007-2012:

	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المؤسسات الخاصة	293946	392093	455398	492892	511856	5505011
المؤسسات العمومية	666	626	592	577	572	557
الصناعة التقليدية	116347	126887	162058	135623	146188	160764
المجموع	412966	521614	624478	619072	659309	711832

المصدر: مراد إسماعيل و لحسن جديدن، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر، مجلة الدراسات المالية، العدد الثاني، 2014،ص130.

[1] الجريدة الرسمية، القانون رقم 18/01، المؤرخ في 2001/12/12، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، العدد 77، ص26.

كما هو ملاحظ من الجدول فإن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بصفة عامة يشهد تطورا مستمرا في الجزائر، انطلاقا من 412966 سنة 2007 إلى 711832 سنة 2012.

حيث يتضح أن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة تشهد ارتفاعا كبيرا من سنة لأخرى، حيث بلغ تعدادها سنة 2007 إلى 293946 مؤسسة، و بين سنتي 2007 و 2008 ارتفعت بشكل كبير و بلغت نسبة النمو 33.39% و وصل تعدادها 392093 مؤسسة و وصل عددها سنة 2009 أكثر من 455 ألف مؤسسة، لتعرف كذلك ارتفاعا سنة 210 لتصل إلى أكثر من 492 ألف مؤسسة فيها تعدت سنة 2011 أكثر من 511 ألف مؤسسة و في سنة 2012 تعدت 711 ألف مؤسسة و متوسطة.

أما فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية، فهي تشهد تراجعا مستمرا ابتداء من سنة 2007، هذا التراجع ناجم عن تغير البنية الهيكلية و إعادة تنظيم القطاع العام حيث تعتبر خوصصة مؤسسات القطاع العام عنصرا أساسيا في انخفاضها لتصل إلى 557 مؤسسة سنة 2012.

جدول (8) تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة (2005-2010) الوحدة (مليار دج)

فرع النشاط	الطابع	2005		2006		2007		2010	
		القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الزراعة	خاص	578.79	99.84	638.63	99.84	701.03	99.55	1012.11	99.7
	عام	0.93	0.16	1.00	0.16	3.16	0.45	3.08	0.3
البناء و الأشغال العمومية	خاص	403.37	79.81	486.37	79.72	593.09	80.9	1058.16	98.73
	عام	102.05	20.19	123.69	20.27	139.62	19.5	13.59	1.27
النقل و المواصلات	خاص	417.59	69.86	576.941	75.39	675.35	79.19	8806.01	81.58
	عام	180.19	30.14	188.291	24.61	172.72	20.8	182.02	18.42
خدمات المؤسسات	خاص	45.65	79.77	50.32	80.69	56.6	78.92	96.86	79.15
	عام	11.58	20.23	12.02	19.31	15.11	21.07	25.51	20.85
الإطعام و الفندقة	خاص	60.88	87.45	65.3	87.24	71.12	88.07	101.36	88.61
	عام	8.74	12.55	9.55	12.76	9.63	11.922	13.03	11.39
الصناعة الغذائية	خاص	101.79	80.48	110.86	82.18	127.98	84.1	169.9	86.03
	عام	24.69	19.52	24.04	17.82	24.14	15.87	27.58	1.96
صناعة الجلد	خاص	2.31	84.99	2.21	86.67	2.08	97.39	2.29	88.42
	عام	0.41	15.07	0.34	13.33	0.3	12.6	0.3	11.58
التجارة	خاص	628.18	94.17	675.05	94.02	776.82	93.25	1204.02	94.1
	عام	38.95	5.83	42.91	5.98	56.18	6.74	75.45	5.9

المصدر: سناء بوشوك، القطاع الخاص ودوره في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة الدراسات، جامعة الاغواط، العدد47، ص187

يلاحظ من خلال الجدول أن حصة القطاع الخاص ارتفعت من سنة لأخرى في تكوين القيمة المضاف، و هذا بسبب تراجع أداء القطاع العام في هذه المجالات كقطاع الفلاحة و الإطعام و الفندقة و البناء و الأشغال العمومية... إلخ.

حيث أن معدل النمو عرف تحسنا حيث انتقل هذا المعدل من 3.2% من الناتج الداخلي عام 1999 ليستقر في حدود 6.8% سنة 2003، و لكن هذا المعدل تراجع في سنة 2015 و 2016 حيث سجل 3.6% و هذا نتيجة انخفاض أسعار النفط.

رغم هذه النتائج إلا أن القطاع الخاص في الجزائر غير فاعل و نشط في الاقتصاد الوطني، حيث أن القطاع الخاص ينتج ما بين 70% إلى 83% من إجمالي الناتج المحلي في معظم البلدان النامية، فمثلا روسيا يساهم القطاع الخاص ب 70% من

الناتج المحلي الاجمالي إلا أن مساهمته في القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة في الجزائر لم تتجاوز 50%.

المطلب الثالث: مساهمة القطاع الخاص في التوظيف و التقليص من معدل التضخم:

تلعب المؤسات الصغيرة والمتوسطة دور هام في التوظيف والتقليص من معدل التضخم حيث ان هده المؤسسات تفتح الابواب لعمال وهدا مايساهم في التقليص من معدل البطالة.

أولا: مساهمة القطاع الخاص في التقليص من معدل التضخم:

انتقل معدل التضخم من 4.5% سنة 2011 إلى 8.9% سنة 2012 ليتراجع إلى 3.2% سنة 2013 و هذا التحكم و الانخفاض راجع لحساب القدرة الشرائية للمواطن الجزائري، كما ارتفع معدل التضخم إلى 6.4 سنة 2016 و يرجع ذلك إلى تطور مؤشر أسعار الاستهلاك، و يمكن أخذ فكرة عن تطور نسب التضخم من خلال الشكل الموالي، حيث بلغ التغير السنوي لأسعار مواد الاستهلاك أي تطور الأسعار خلال شهر ديسمبر 2016 حيث سجل ارتفاعا قارب 7% و سجلت أسعار المنتجات الغذائية زيادة ب 4.3% خلال شهر ديسمبر 2016 مقارنة ب 2015 سجلت 3.7%.

رسم توضيحي2 : تطور نسب التضخم (2011-2016):

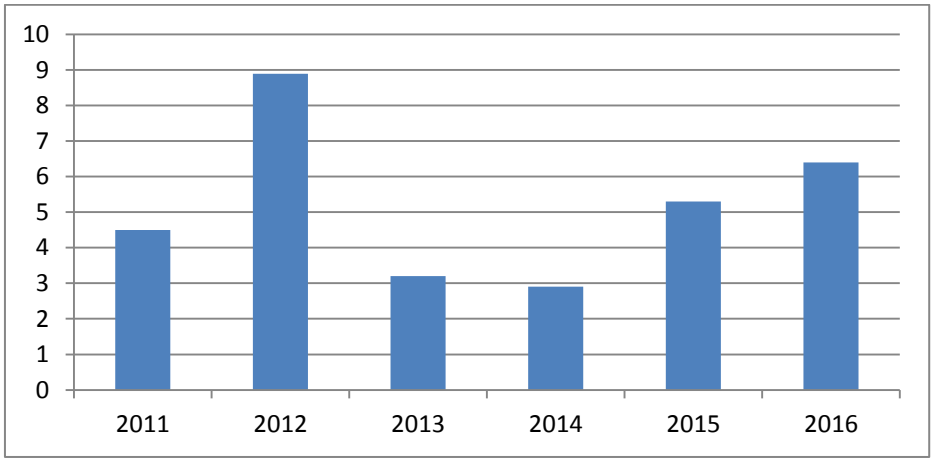

المصدر : بنك الجزائر، 2016.

ثانيا: مساهمة القطاع الخاص في التوظيف:

بغرض التخفيف من الباطلة التي تمس شريحة واسعة من المجتمع الجزائري وفي محاولة الاحتواء مخلفات المرحلة الاقتصادية السباقة التي عرفت عمليات الخصخصة للمؤسسات العمومية وما أنجز من تسريح للعمالة ومن أجل إعادة إدماجهم وتوظيفهم في السوق العمل واستقلال المهارات المكتسبة . قامت الجزائر بالتحفيز على تشجيع القطاع الخاص من خلال إنشاء المؤسسات الصغيرة المتوسطة لكونها قادرة على استيعاب العمالة بكافة مستوياتها وأشكالها خاصة اليد العاملة غير الماهرة وذلك من أجل التخفيف من حدة البطالة فقد تم سجل تذبذبات والشكل رقم (4) يوضح تطور نسب البطالة (200-2017)

رسم توضيحي 5 تطور نسب البطالة:

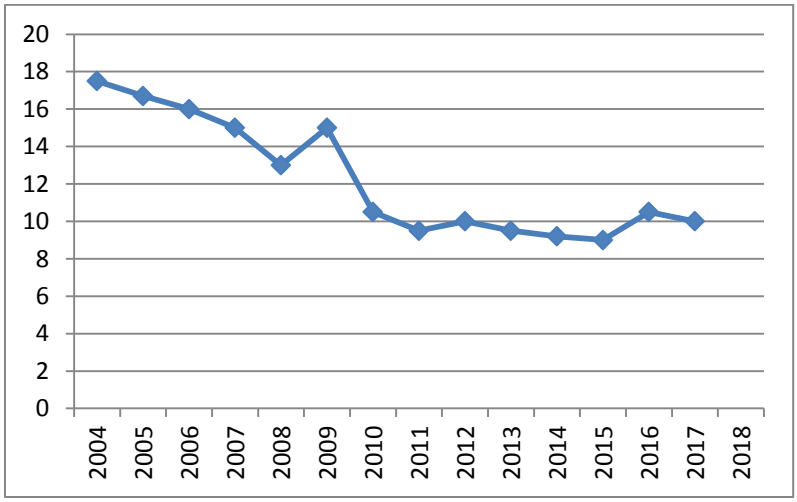

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على:

- بوشوك سناء ص 182.
- الديوان الوطني لإحصائيات.

يلاحظ من خلال الشكل رقم 05 ارتفاع نسبة البطالة سنة 2007 حيث تجاوزت 15% و ذلك راجع إلى تسريح المؤسسات العمومية لعمالها بسبب فائض العمالة، و في سنة 2014 انخفضت إلى غاية 10% و في سنة 2017 بلغت نسبة البطالة ما يقارب 11%.

جدول 9: مساهمة القطاع العام والخاص في التشغيل (2010-2013)

	2010	2011	2012	2013
قطاع عمومي	3346000	3843000	4354000	4440000
قطاع خاص	6390000	5756000	5816000	6349000
المجموع	9736000	9599000	1017000	1078000

المصدر : الحاج حسين جلول . دور القطاع الخاص في دعم التنمية المحلية ،مذكرة دكتوراه ، جامع الشلف،ص246

يتضح من خلال الجدول أن القطاع الخاص أكثر أهمية في إنشاء مناصب الشغل حيث بلغت مساهمته حوالي 97 % سنة 2011 في حين أن القطاع العام بلغت حصته حوالي 2.7% خلال نفس السنة نتيجة لتناقص عدد المؤسسات وفي سنة 2013 أصبح

يشغل 6 ملايين عامل بنسبة 58.5% مقارنة ب41.2% للقطاع العام وفي سنة 2016 كانت نسبة القطاع الخاص في التوظيف 58% وهي نفسها لسنة 2013 حيث كان قطاع الخدمات يشغل حوالي 61.4% من مجموع العمال في القطاع الخاص و قطاع البناء والأشغال العمومية يشغل 16.5% و الصناعة 12.6% و الفلاحة 9.5% وهذا يعطي صورة واضحة عن التحولات الهامة التي تجري داخل الاقتصاد الوطني وكذا الوزن والمكانة التي تزيد كل سنة للقطاع الخاص في مجال التوظيف.

رابعا: مساهمة القطاع الخاص في التجارة الخارجية:

فمنذ بداية سنوات الخمسينات من القرن الماضي دخل العالم مرحلة شرسة وشهد تطورات مذهلة وحجم المبادلات التجارية والأمر لا يتعلق فقط بمبادلة البضائع إنما أيضا برؤوس الأموال والتكنولوجيا وذلك تنمية التجارة الخارجية وهذا لبلوغ أهدافها وتحفيزها على تدويل نشاطاتها قبل تحليل مساهمة القطاع في التجارة من المهم إلقاء نظرة على واقع التجارة الخارجية بصفة وعند تصفح الصادرات الجزائرية يلاحظ أنها في تزايد من سنة إلى سنة لأخرى إلا أن حصة الصادرات خارج قطاع المحروقات التي تبرهن على العمل المنتج الحقيقي في تدهور كبير.

رغن وفرة المنتوج المحلي ووجود المزايا التنافسية لذلك وهنا تزداد أهمية القطاع الخاص الحقيقي والشكل الموالي يوضح ذلك :

رسم توضيحي3 : هيكل الصادرات الجزائرية في عام 2015

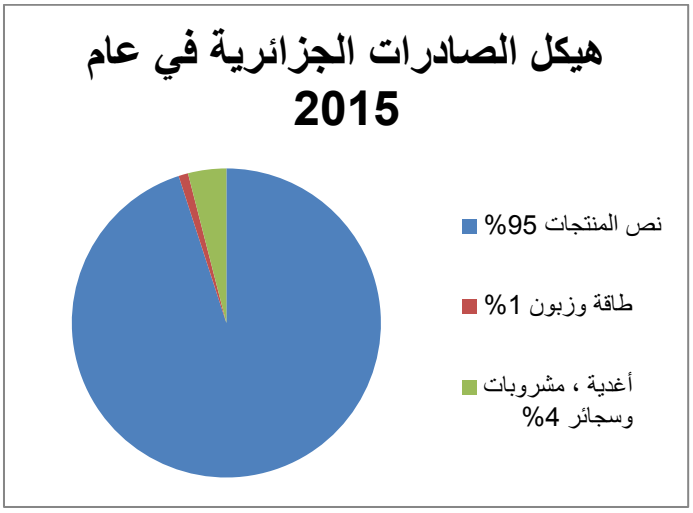

المصدر: المركز الوطني الإعلام الألي والإحصاء المديرية العامة للجمارك 2016.

جدول 10: يبين تطور التجارة الخارجية (2005-2015):

القيمة بالمليون دولار	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الصادرات خارج مجال المحروقات	1099	1158	1332	1937	1066	1526	2062	2062	2165	2582	2063
صادرات المحروقات	43937	53456	58831	77361	44128	55527	71427	69804	63752	60304	35724
مجموع الصادرات	45036	54613	60163	79298	45194	57053	73489	71866	65917	62886	37787
الواردات	20048	21456	27631	27631	39479	40473	47247	50376	54852	58580	51501
الميزان التجاري	24989	33157	32532	39819	5900	16580	26242	21490	11065	4306	13714

المصدر : سناء بوشوك . مرجع سابق، ص184.

يلاحظ أن الصادرات خارج المحروقات تشكل نسبة قليلة من إجمالي الصادرات فمعظم المؤسسات الخاصة تتركز في قطاع الخدمات والأشغال العمومية.

المبحث الثالث – المعوقات التي يعاني منها القطاع الخاص و سبل تفعيله:

رغم الجهود المبذولة التي تقوم بها الهيئات المكلفة بدعم وترقية الاستثمار في لجزائر مناجل تحسين بيئة الاستثمار وذلك من خلال سن القوانين والتنظيمات واللوائح التي تهدف إلى تنمية الاستثمارات المحلية والأجنبية إلا أن الواقع العملي يكشف عن وجود الكثير من العراقيل المعوقات التي تواجه نمو الاستثمار إلا أن الجزائر تظل جاهدة

تبحث عن الحلول من أجل استثمار دور القطاع الخاص في التنمية و كذلك التقليل من الاعتماد على قطاع المحروقات.

المطلب الأول – المعوقات التي تواجه نمو القطاع الخاص في الجزائر:

إن القطاع الخاص عملية معقدة وشائكة وتحتاج إلى الكثير من الخبرة والوقت حتى تنفد بنجاح ومعوقات القطاع الخاص تمس جوانب متعددة اقتصادية، سياسية. اجتماعية، و كذلك قانونية و سيتم التطرق إليها فيما يلي:

أولا: المعوقات الاقتصادية:

- عدم وجود سوق مالية متطورة: إذ يعتبر توفر سوق مالية من إحدى العوامل الجوهرية لنجاح عملية الخوصصة فالسوق المالية لها دور كبير في تطوير الاقتصاد الوطني فهي توفر الألية الملائمة لتعبئة المدخرات المحلية وحشدها من خلال مساهمتها في رفع مستوى الوعي الادخاري وتوسيع النطاق الملكية بالإضافة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية وبتالي توفير موارد الملكية إضافة تساهم في تغطية احتياجات التنمية.
- ضعف التمويل الازم لإعادة الهيكلة المالية لعدد من المؤسسات العمومية وبالتالي تخفيف عباء الديون عليها وبالإضافة إلى تأمين الأموال الضرورية لتسير هذه العملية إذ يعتبر نقص التمويل من أهم المشاكل التي تواجه الخوصصة في ظل ضعف مستوى تطور النظام البنكي
- مشكلة تقييم المؤسسات الخاضعة لخوصصة حيث أن الهدف من تقييم المؤسسة هو تحديد سعرها الحقيقي إذ لابد من تقديم السعر الذي يعبر فعلا عن القيمة الحقيقة للممتلكات العمومية
- المدة الزمنية التي تستغرقها فترة التقييم والإكتاب والمفاوضات لذلك فإن السعر المحدد أثناء الاكتتاب والمتفق عليه سابقا لا يتماشى مع الواقع

- عدم وجود سوق تنافسية فقد يواجه المشتري مورد محتكر من القطاع العام ومشكلة المدة الزمنية الطويلة لا تخاد القرار.[1]

ثانيا: المعوقات السياسية والاجتماعية:

حيث يلعب الوضع السياسي والاجتماعي دورا أساسيا في نجاح عملية القطاع الخاص وتعتبر المشكلة الأمنية والسياسية التي عرفتها الجزائر في السنوات الأول من بوادر الخوصة السبب الأساسي من تخوف المستثمرين الأجانب من الاستثمار في الجزائر كما كانت السبب في هجرة وتحويل المدخرات الوطنية إلى الخارج.

- إن سيطرة القطاع العام على الاقتصاد الوطني لفترة طويلة رسخ في ذاكرة الشعب الجزائري أن المؤسسة العمومية هي ملك للجميع وأن الدولة هي المالكة والمسيرة للنشاط الاقتصادي مما خلق نوع من العراقيل اتجاه سياسية القطاع الخاص من طرف الطبقات السياسية والعمال والنقابات وكذلك الرأي العام.
- إن تحمل القطاع العام مسؤولية تحقيق التنمية الاجتماعية بتوفيره مناصب العمل أدى إلى حدوث مشكلة العمالة الزائدة في المؤسسات العمومية والقيام بالخوصصة يعني استبعاد هذه الفة مما يعني ارتفاع نسبة البطالة بسبب الأعداد الهائلة من العمال الذين يستم تسريحهم ففائض العمالة بالقطاع العام شكل إحدى العقبات الأساسية أمام نجاح برنامج القطاع الخاص [2]

[1] حنان عمراني. **خوصصة المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية** .رسالة ماجيستر في العلوم الإقتصادية .غير منشورة . قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2004، ص105.

[2] أحمد الصغير قراوي، **فاعلية الخوصصة وإنعكاساتها على الإقتصاد الوطني الدولي حول إقتصاد الخوصصة والدور الجديد للدولة 03-07 أكتوبر 2004**، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، ص6-7.

ثالثا: المعوقات التنظيمية و القانونية:

أثبتت الممارسات الميدانية بضرورة مراجعة بعض المفاهيم والتطورات ، كما أن قانون الخوصصة في الجزائر تعتبر بنوده بطيئة وبيروقراطية جدا بالنسبة للمشتري ، وحتى يتمكن من شراء وحدة صناعية أو تجارية فهذه الهيكلة ستتوفق أكثر من 12 شهرا بينما في بعض الدول لا تستغرق 6 أشهر كحد أقصى ، عما أنه هنالك مشكلة انعدام التشريعات القانونية التي تحكم نشاط القطاع الخاص بين بعض المهيأة المكلفة بالقطاع الخاص مما يعرقل من عملية تنفيذها ، فالبيئة القانونية يساهم الى حد كبير في نجاح عملية الخوصصة، وعدم توفرها يشكل مشكل كبيرة من مهمة تنفيذها .

- ولقد حددت سبع عراقيل واجهت عملية القطاع الخاص في الجزائر:
- تحديد الهيئة الرقابة.
- الجوهر القابل للخوصصة.
- تحضير المؤسسة للخوصصة.
- المزايا الممنوحة للعاملين.
- الدفع المتدرج واجراء التحقيقات والقدرة على نقل الملكية.
- وجود نظامين الخاص يتعايشان في الجزائر.[1]

المطلب الثاني – سبل تفعيل القطاع الخاص في الجزائر:

إن فشل القطاع الخاص في الجزائر راجع الى عدم تهيئة الاقتصاد الجزائري له ، حيث يجب الاهتمام بالقطاع الخاص و تشجيعه دون اهمال دور القطاع العام مما يسمح للجزائر حسب ظروفها أن تقوم بخلق توليفة مناسب لها بين مهام القطاع العام والقطاع

[1] - خديجة خنطيط، مرجع سابق، ص 79.

الخاص ومن اجل تفعيل دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية ، يجب توفر جملة من الشروط و هي:[1]

- تكييف نظام سير البنوك مع الوضع الجديد من خلال تقديم تسهيلات فيها يخص الحصول على الفروض لتمويل المؤسسات المخوصصة حديثا.
- وضع مراسيم جديدة تتكيف مع قوانين حرية المنافسة، وبالتالي عدم وضع تعقيدات عند ممارسة النشاط الاقتصادي.
- تفادي العراقيل الادارية والبيروقراطية فيها يخص الحصول على الوثائق المختلفة.
- اقتناع المسيرين بضرورة القطاع الخاص، إذ لا يمكن أن تتم العملية مالم يقتنع المسؤولين بفاعليتها.[2]
- إعداد و تدريب الإطارات الإدارية من أجل إنجاح العملية و بلوغ الأهداف المحددة لها.
- تحضير المؤسسات واستفادتها من كل الاجراءات الخاصة بالتطهير المالي واعادة هيكلتها.
- استغلال نظام الأسعار النسبية للسوق العالمي.
- توفير أعلى نسبة من المنافسة من خلال تعدد المنتجين الخواص المسؤولين عن تقديم السلع والخدمات، وبالتالي الأخذ من احتكار الدولة المسيطرة على الأسواق.
- نشر المعلومات التي تجعل من المستهلكين أكثر رشادة وتكون لديهم القدرة على القياس بين المنافع التي يتحصلون عليها من السلعة أو خدمة معنية والسعر المدفوع كمقابل لها.

---

[1]- درويش محمد الطاهر، لوصيف عمار، **تقييم تجربة القطاع الخاص في الجزائر**، ورقة مقدمة للمشاركة في ملتقى حلول دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضيري لمرحلة ما بعد البترول، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل 20-21 نوفمبر 2011، ص 182.

[2]- زهية موساوي وفتيحة خالدي، **الخوصصة اشكالية ميكانيزمات أو اشكالية تطيير الدهنيات**، الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد لدولة، 03-07 أكتوبر 2004، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص 4.

- ضرورة توفير البيانات الدقيقة عن المؤسسات المطروحة للخوصصة.
- يتطلب القطاع الخاص أخذ الحيطة والحذر عن طريق الضمانات القانونية التي تسمح بتجنب احتكار القطاع الخاص، وحتى لاستبدال الاحتكار العام بالاحتكار الخاص.
- تجنب وقوع المؤسسات العمومية تحت مراقبة من طرف اتحاد شركات أو من طرف مجموعة أجنبية من الشركات.
- تكييف تقنيات الخوصصة مع الحالة الخاصة لكل مؤسسة عمومية وعدم تطبيق منيع موحدة للخوصصة.
- تشخيص حالة المؤسسة ، اد أن تشخيص حالة المؤسسين ما اذا كانت تحتاج الى اعادة الهيكلة أم ينبغي تصفيتها أو بيعها للقطاع الخاص كانت تحتاج الى اعادة الهيكلة أم ينبغي تصفيتها أو بيعها للقطاع الخاص فالتقييم خطورة مهمة قبل خوصصة المؤسسة العمومية اذ أن التقييم الدقيق يسمح للماليين الجدد بأخذ نظرة أكثر جدية على مؤسساتهم المستقبلية.[1]
- ظهور الميل نحو الادخار في المجتمع و توظيف المدخرات في الاستثمارات المختلفة.
- تطوير الأسواق المالية بغرض تسهيل الادخار.
- منح القطاع الخاص كامل حريته في ممارسته نشاطاته.
- احتكار مسيرين ذوي الكفاءة و خبرة، مؤهلين للعمل في نظام تسييري جديد.
- يتعين على الجزائر التي تتبت نظام رأسمالي للسوق الحرة، ان تعمل على تخطيط توفيقي بين خدمة الديون وأموال الاستثمار، زيادة على ضمان حرية انتقال الأموال الشركات الاجنبية بالشكل الذي لا يؤثر على تطبيق البرنامج الاقتصادي، كما تعمل على تقوية العملة الوطنية داخل السوق المالية العالمية، بإصلاح المنظومة المالية البنكية الجزائرية و خلق بورصة وطنية ونشيطة.

[1]- خديجة خنطيط ، مرجع سابق، ص 75 ، 76.

- كما انه لا يجب التراجع في منتصف الطريق عن قرارات مصيرية تخص الاقتصاد الوطني، ولا يجب القياس على تجارب دول نامية من حجم الجزائر أو أكثر فشلت في تحقيق هدفها (مصر) ،دول أوروبا الشرقية، باعتبار أنه لكل دولة خصوصيتها وسياستها في تحقيق القطاع الخاص.
- إن عملية القطاع تتطلب الهروب من التفسيرات الايديولوجية والتركيز على الحقائق العلمية والتكنولوجية الواقعة باعتبارها عملية فنية وفلسفية في نفس الوقت، و تتطلب تقنيات دقيقة و وقت محدد و تقوم على امكانيات معينة، كما تزيدها الشفافية و الصرامة تعزيزا لنجاحها، ونحن في تطلع الى تحقيق قاعدة اقتصادية، قوية و متنوعة تتركز على نشاطات متعددة و تشمل مجالات كثيرة، تسمح بتشغيل و إعادة تشغيل للعمالة الوطنية المتخرجة و المسرحية في اطار عملية التصحيحات و تضمن برامج تكوينية وتأهيلية للطاقات البشرية المكونة للمجتمع لكي تحافظ على التوازن الاجتماعي وتستغل المهارات الفردية، و تحررها من أجل الإبداع و فرض الذات داخل العالم الاقتصادي الصعب.

خلاصة الفصل:

إن التنمية الاقتصادية لا يمكن لها النجاح أن يكتب لها النجاح في غياب القطاع الخاص حيث أن المبررات التي تقوم أساسا عليها الخوصصة هو افساح المجال لمبادرة القطاع الخاص ليساهم مساهمة فعالة في التمية الاقتصادية و بالتالي استبعاد النماذج الاقتصادية التي تقوم على احتكارات القطاع العام.

و لقد اتخذت الجزائر القطاع الخاص كنمط جديد للتنمية، بالرغم من النتائج الإيجابية التي حققها القطاع الخاص فهو لا يزال بعيدا عن لعب الدور الموجه له رغم المبالغ الضخمة التي سخرت له.

فالقطاع الخاص يحمل في طياته آثار إيجابية لا بأس بها كالمساهمة في توفير مناصب الشغل و زيادة الكفاءة الانتاجية إلا أن هذه النتائج غير كافية، و ذلك لوجود جملة من المعوقات التي تعيق استثمار القطاع الخاص إلا أن الجزائر تعمل جاهدة للبحث عن الحلول و الاصلاحات للنهوض بهذا القطاع العام.

خاتمـــة عامـة

إن التطور السياسي و الاقتصادي في الوطن دفع بالجزائر إلى الإسراع في إجراء الاصلاحات على مستوى المؤسسة العمومية أو على مستوى الاقتصاد الوطني أو على المستوى الاجتماعي للتخلص من النتائج السلبية التي تراكمت آنذاك حيث أن هذه الاصلاحات لم تأتي بالنتائج المتوقعة للأهداف التي رسمت لها، مما دفع بالدولة للتخلي عن هذه العملية و الدخول في مرحلة جديدة.

و باءت الاستراتيجية الموالية و المتمثلة في إعطاء المؤسسة نوع من الاستقلالية المالية و دخول الدولة في إعادة الجدولة مع البنك المركزي و صندوق النقد الدولي و المصادقة على شروطهما من طرف الجزائر إلى تبني سياسة اقتصاد السوق، و بها دخلت الدولة في عهد جديد أولا و هو الحرية الاقتصادية و فتح الأبواب على مصرعيها امام الخواص بتطبيق سياسة القطاع الخاص.

و لقد تم تجسيد القطاع الخاص فعليا في الجزائر في 1995 و تم اعتباره بأنه الوسيلة لتفعيل دور المؤسسات الاقتصادية في التنمية و من المستحسن أن تقوم الدولة بمراقبة تسيير المؤسسات و إعطائها الدفع القوي حتى تتمكن من مواجهة التحديات المقبلة عليها.

رغم أهمية المكانة التي يحتلها القطاع الخاص في بناء الاقتصادات المتقدمة منها و النامية لا يزال هذا الأخير بعيدا عن لعب الدور المنوط به في الجزائر مقارنة بدول أخرى.

اختبار نتائج فرضيات الدراسة:

ـتم إثبات الفرضية الأولى حيث أن التنمية الاقتصادية تمثل الزيادة الحقيقية في الناتج القومي في فترة معينة و كذلك هي عملية تحول حضارية شاملة ترتبط بخلق أوضاع جديدة ومتطورة

ـتم نفي الفرضية حيث أن القطاع الخاص مازال بعيدا عن لعب الدور المنوط به حيث أنه يساهم مساهمة بسيطة في الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة وذلك لسيطرة قطاع المحروقات على الصادرات الجزائرية

- تم اثبات الفرضية الثالثة . حيث ان سياسة القطاع الخاص حققت نوع من النتائج الايجابية و ذلك بزيادة نسبة التشغيل إلا أن دور القطاع الخاص في الجزائر في تكوين الناتج المحلي الاجمالي لم يتجاوز 50 **%** و ذلك لوجود بعض المعوقات التي تعترض سبيله، أهمها :

- عدم وجود سوق مالي متطور.
- عدم وجود سوق تنافسي و ذلك لوجود محتكر من القطاع العام.
- انعدام التشريعات القانونية التي تحكم نشاط القطاع الخاص.
- سيطرة القطاع العام لفترة طويلة على الاقتصاد الوطني جعل الشعب الجزائري يعتقد أن المؤسسة العمومية هي ملك للجميع و ان الدولة هي المالكة هذا خلق نوع من العراقيل اتجاه سياسة القطاع الخاص من طرف العمال و النقابات.

النتائج:

- إن لجوء الجزائر إلى المؤسسات المالية و النقدية و الدولية و الرضوخ لمطالبها جاء نتيجة الاوضاع المتردية نتيجة عجز الميزانية و انخفاض أسعار البترول سنة 1986م ، و ارتفاع حجم المديونية الخارجية و خدماتها.
- إن تنفيذ سياسة القطاع الخاص في فترة قصيرة سيقلص من التكاليف، و لكن مهما تكن هذه المدة قصيرة، فإن لم تصاحبها بتأييد من الحكومة و احترام للقواعد فإنها لا يمكن أن تكون ناجحة.
- يعتبر القطاع الخاص نقطة حساسة في الاقتصاد الوطني ، فعن طريقها تم تحويله من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق.
- إن التحديد المسبق لأهداف القطاع الخاص و تسخير المناخ المناسب لها يساعد على نجاح هذه العملية.
- يسمح القطاع الخاص بتوسيع الملكية، مما يضمن مشاركة عدد كبير من الأفراد في الملكية.
- إن الظروف التي تمت فيها عملية القطاع الخاص في الجزائر كانت جد حرجة مما أسفر عن نقائص صاحبت مسار التطليق و تمخضت عنه جملة من التحديات و الصعوبات.
- هناك طرق و أساليب متبعة في خوصصة مؤسسات عمومية في الجزائر و من بينها، خوصصة التسيير، خوصصة رأس المال و الخوصصة عن طريق المزائدة، الخوصصة عن طريق عقد التزامي و في الحالة الراهنة يصعب اختيار الطريقة الأفضل.

- إن التدرج الذي اتسمت به عملية القطاع الخاص في الجزائر يعود إلى الخوف من ردة فعل اجتماعية قوية تجاه هذه السياسة، و كذلك لأجل أخذ الحيطة و الحذر نظرا لفشل تجارب القطاع الخاص في عدد من بلدان العالم و خاصة النامية.
- يعتبر القطاع احد اهم الأساليب لجذب الاستثمارات المحلية و الأجنبية.
- إن الاستشراق بمستقبل القطاع الخاص يتطلب رؤية واضحة و تصريحات من قبل المسؤولين لتمكن من تنبؤ بمستقبلها في الجزائر.

و من التوصيات نطرح التالي:

- قيام الدولة بحملات توعية إعلامية مكثفة عن برامج القطاع الخاص ، تشرح من خلالها مستقبل الاقتصاد الوطني في ظل هذه السياسة.
- يتوجب على الدولة أن تعيد تنظيم الضمانات الوقائية لسوق العمل الذي يفقد في ظل القطاع الخاص، و عليه يتوجب إيجاد حل فوري لعلاج مشكلة العمالة الزائدة و ذلك بتعميم التامين ضد البطالة.
- مواكبة المستثمرين الأجانب و تسهيل كافة الاجراءات و رفع القيود البيروقراطية التي تعيق الاستثمار بشكل عام.
- إعداد التشريعات و ضوابط من اجل تنفيذ العملية ، كما يجب ان لا تنسى الدولة وضع التشريعات التي تحد من السلبيات المصاحبة للقطاع الخاص. خاصة فيم يتعلق بالأسعار و ارتفاع مستوى التضخم و حتى تضمن عدم تحول احتكار القطاع العام إلى احتكار القطاع الخاص.

- يجب قبل البدء في تنفيذ برامج القطاع الخاص تحديد أسباب و عوامل تبني هذه السياسة و ذلك تحديد اهدافها بدقة و وضوح ، فالقطاع الخاص في الجزائر لم يصل إلى تحقيق النتائج المرجوة و ذلك لنقص الدقة في تحديد الاهداف.
- ضرورة الاستفادة من تجارب البلدان التي نجحت في تطبيق هذه السياسة و وصع معايير واضحة لاختيار المؤسسات المراد خوصصتها.
- يجب تطبيق سياسة القطاع الخاص بشفافية كاملة.

قائمة المصادر والمراجع

- **الكتب:**

1-أبو عامرية فالح، الخصخصة و تأثيراتها الاقتصادية، دار أسامة، ط1، 2008.

2-الجيوسي وليد، أسس التنمية الاقتصادية، مركز الرواد للنشر، الأردن، 2009.

3-الحجازي المرسي، الخوصصة إعادة ترتيب دور الدولة و دور القطاع الخاص، الدار الجامعية، بيروت، 2001.

4-العشماوي شكري رجب، الخصخصة اتحاد العاملين المساهمين، دار النشر للثقافة، 2007.

5-العقاد محدث محمد، مقدمة في التنمية و التخطيط، دار النهضة، بيروت، 1980.

6-القريشي حاتم علي، اقتصاديات التنمية، دار الكتب، بغداد، 2017.

7-لقهيوي ليث عبد الله و بلال محمود الوادي، التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، دار الحمد، ط1، 2012.

8-الهاشمي مقراني و آخرون، القطاع الصناعي الخاص و النظام العالمي الجديد، مخبر علم الاجتماع و الاتصال للبحث و الترجمة، 2010.

9-بكار عبد الحميد، مدخل إلى التنمية المتكاملة رؤية إسلامية، دار العلم، ط1، دمشق، 1999.

10- بن شهرة مدني، الاصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، 2008.

11- تودارو ميشال، ترجمة محمود حسن حسني و محمود حامد محمد، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، الرياض.

12- جذوع الشرفات علي، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، دار جليس الزمان، عمان، 2010.

13- حربي عريقات محمد موسى، مقدمة في التنمية و التخطيط الاقتصادي، دار الكرمل، عمان، 1993.

14- سانية عبد الرحمان، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسين العضوية، ط1، 2014.

15- سياسي إكرام، الاندماج في الاقتصاد العالمي و انعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، دار هومة للطباعة و النشر، الجزائر، 2011.

16- شعابني اسماعيل، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة، الجزائر، 1997.

17- صبحي محمود، الخصخصة ماذا؟ لماذا؟ و كيف؟ المشكلات و الحلول، البيان للطباعة و النشر، الاسكندرية، 1999.

18- عبد الحميد عبد المطلب، التمويل الكلي و التنمية الكلية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001.

19- عجمية محمد عبد العزيز و آخرون، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2005.

20- عودة المعاني أيمن، المؤسسات العامة أسس و إدارة، مركز أحمد ياسين الفني للنشر، الأردن، 2000.

21- فاضل محمد، الخصخصة و أثرها على التنمية للدول العربية، مكتبة مديولي، القاهرة، 2004.

22- ماهر أحمد، الخوصصة، الدار الجامعية، مصر، 2002.

23- ماهر أحمد، دليل المدير في الخصخصة، الدار الجامعية، مصر، 2003.

- **المذكرات:**

1- بلقاسم كحلولي أحلام، تأثير الخوصصة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية العمومية في الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة 20 أوث 1955، سكيكدة، 2012.

2-بن الحاج جلول ياسين، دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية، مذكرة دكتوراه.

3-بوعبيد ميلود، الخوصصة و إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، 2007.

4-خبابة حسان، دور الخوصصة و بورصة الأوراق المالية في تمويل الاقتصاد، مذكرة دكتوراه، غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2005.

5-خنطيط خديجة، أثر الخوصصة على التنمية الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة، 2011.

6-رصافي عبد القادر، إشكالية خوصصة القطاع العام في الجزائر، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 1995.

7-زغيد شهرزاد، مكانة القطاع الخاص في النسيج الصناعي الجزائري منذ الاستقلال، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة ورقلة، 2004.

8-سعداوي موسى، دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية، حالة الجزائر، مذكرة دكتوراه، غير منشورة، الجزائر، 2007.

9-شكال عبد الكريم، أثر الخوصصة على أداء الموارد البشرية، مذكرة ماجستير، في العلوم التجارية، غير منشورة، جامعة الشيخ العربي التبسي، تبسة، 2008.

10- علاوي نواري، خوصصة المؤسسات العامة الجزائرية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، 2001.

11- عمراني حنان، خوصصة المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004.

12- عيساوي نادية، تقييم المؤسسات في إطار الخوصصة، ذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر،2005.

13- كيداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع دخل الجزائر مقارنة بالدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013.

14- محمدي نورة، دراسة تحليلية في أثر الاصلاحات الاقتصادية على أداء و مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة ورقلة، 2006.

15- نوري ياسين، مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر بين الخطاب الرسمي و الواقع الميداني، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، غير منشورة، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2015.

- **الكتب بالفرنسية:**

1- **Rabah Bettahar, la privatisation, bureau d'études engineering financière et management, Alger, 1993.**

- **المجلات:**

1-بديدن لحسن و مراد اسماعيل، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية، مجلة الدراسات المالية، العدد 02، الجزائر، 2014.

2-بوشوك سناء، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، مجلة الدراسات ، العدد 47، الجزائر، 2016.

3-بوعشة مبارك، الخوصصة باعتبارها إحدى الأدوات الأساسية للإصلاح الاقتصادي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، العدد 08، 1997.

4-بونوة شعيب و مولاي لخضر عبد الرزاق، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، عدد 07، جامعة المسيلة، 2010.

5-زوزي محمد، استراتيجية الصناعات المصنعة و الصناعة الجزائرية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 08، 2010.

- **الملتقيات:**

1-بن عيسي بشير، مشكلات عمليات الخوصصة وآثارها الاجتماعية و الاقتصادية، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخوصصة و الدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2004.

2-بوسعدة سعيدة و آخرون، أساليب و ضوابط الخوصصة بالجزائر، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخوصصة و الدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2004.

3-بوطالب قويدر، إشكالية الخوصصة المفهوم طرق التنفيذ و شروط النجاح، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخوصصة و الدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2004.

4-جدو سامية، طرق و أساليب خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخوصصة و الدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2004.

5-درويش محمد طاهر و لوصيف عمار، تقييم تجربة القطاع الخاص في الجزائر، ورقة مقدمة للمشاركة في ملتقى حول دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري و التحضير لمرحلة ما بعد البترول، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، 2011.

6-سعد الله رضا محمد، أساليب الخوصصة و تقنياتها مع إشارة خاصة إلى التجربة التونسية، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخوصصة و الدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2004.

7-قراوي أحمد الصغير، فاعلية الخوصصة و انعكاساتها على الاقتصاد الوطني، الملتقى الدولي حول اقتصاد الخوصصة و الدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2004.

8-موساوي زهية و خالدي فتيحة، الخوصصة اشكاليات ميكانزمات أو اشكالية تطوير الذهنيات، الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخوصصة و الدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2004.

- **المحاضرات:**

1-بوخاري عبلة عبد الحميد، محاضرات في التنمية و التخطيط الاقتصادي، كلية الاقتصاد و الإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2017.

- **القوانين و المراسيم:**

1-الجريدة الرسمية، القانون رقم 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

2-الجريدة الرسمية، الأمر رقم 95/22 المتضمن خوصصة المؤسسات العمومية المؤرخ في 26 أوث 2001، العدد 48.

3- الجريدة الرسمية، الأمر رقم 04/01 المتضمن خوصصة المؤسسات العمومية المؤرخ في 20 أوث 2001، العدد 62، سنة 2001.

تقارير:

- الديوان الوطني للإحصائيات.
- بنك الجزائر.
- صندوق النقد الدولي.
- البنك الدولي.
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
- المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصاء.
- المديرية العامة للجمارك.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر، خاصة مع الأهمية التي أصبح يحتلها في بناء مختلف الاقتصادات من خلال مختلف الوظائف التي يؤديها خدمة لأهداف التنمية الاقتصادية. و قد توصلت الدراسة إلى أن القطاع الخاص في الجزائر لا يزال بعيدا عن المساهمة و ذلك لوجود معوقات و تحديات تواجهه في تحقيق تنمية اقتصادية، اذ تبقى مساهمته محتشمة مقارنة بالمبالغ المسخرة لخلق قطاع خاص واعد، مما يفرض على السلطات تقديم المزيد من الإصلاح لهذا القطاع من أجل الوصول للأهداف التي وضع من أجلها.

الكلمات المفتاحية: القطاع الخاص، التنمية الاقتصادية، الاقتصاد الجزائري.

Abstract:

This study aims to shed light on the role of the private sector in supporting economic development in Algeria, especially with the importance that it occupies in building different economies through the various functions it performs in the service of economic development objectives. The study found that the private sector in Algeria is still far from contributing because of the obstacles and challenges it faces in achieving economic development. Its contribution remains little compared to the amounts of money available to create a promising private sector, which requires the authorities to provide further reform to this sector. In order to reach the goals for which it was developed.

Keywords: private sector, economic development, Algerian economy.